السّلسلة الكلاميّة

24

فخر الدّين الرّازي

الرّياض المونقة

في

استقصاء مذاهب أهل العلم

الجزء الثّاني

دار كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

2014

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – 2/III - المنار 2 – تونس – الجمهوريّة التّونسيّة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الثّانية
ت د م ك : 978-9938-02-006-9
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

فخر الدّين الرّازي

الرّياض المونقة

في

استقصاء مذاهب أهل العلم

الجزء الثّاني

القسم الأوّل
في فرق المسلمين

الباب الثّالث

في شرح فرق المعتزلة

-4-

ومن هم
)أبو([1] إسحاق >...<[2]
إبراهيم بن سيار[3] النظّام[4]

وهو أدقّ المعتزلة نظرًا وأعْوصهم فكرًا. واستفاد أوّلاً من أبي الهذيل، ثمّ برز عليه بانفراداته:

أ – معنى كوْنه –تعالى– عالمًا: أنّه غير جاهل[5].

ب – معنى كوْنه –تعالى– مريدًا لأفعال نفسه: أنّه فاعل لها؛ وكونه –تعالى– <...>[6] مريدًا لأفعال غيره: أنّه أمر بها.

ج – الله –تعالى– غير قادر على القبيح[7].

د – ينْفي[8] الجزء[9] الذي لا يتجزّأ[10]؛ وقد يُنسب[11] إليه، في هذه المسألة، القول بالطّفر.

هـ – تداخل الجواهر.

---

[1] وردت كلمة: **أبو** مضافة في الهامش.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **بن**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: **سنّار**.

[4] انظر ترجمته في: *طبقات المعتزلة*، ص264–ص265.

[5] في الأصل: **معنى كونه –تعالى– أنّه عالم غير جاهل**.

[6] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **أنّه**، إلاّ أنّ النّاسخ شطبها، وإضافتها في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **يفنى**.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

و – الجوْهر حدث حالاً بعد حال.

ز – الأجْسام ليست متساوية[1] في الماهيّة.

ح – الجسْم مؤلَّف من الألوان[2] والطّعوم[3] والرّوائح؛ وهو قول أصحاب (الكمون)[4] والظّهور من الفلاسفة.

ط – نَفَى[5] الخلاء.

ي – الصّوْت جسْم.

يأ – الإنسان جسْم سائر في البدن.

يب – القرآن معْجزه لا البلاغة.

يج – قَدَح في التّواتر[6].

يد – حيّز[7] الواحد قد يفيد العلم.

يه – نَفَى الأعراض كلّها إلاّ الحركة.

يو – [أ=35 و] اتّفاق أمّة محمّد –عليه السّلام– ليس بحجّة[8].

يز – خبر الواحد والقياس ليس بحجّة.

يج – قَدَح في أكابر الصّحابة.

فهذه هي الأقوال المستشنَعَة المنقولة عن النّظّام.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **الأوّلون**.

[3] في الأصل: **المطعوم**.

[4] في الأصل وردت كلمة: **الكون** مضافة في الهامش، والسّياق يقتضي كلمة: **الكمون**، كما أثبتناها.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

نظم أقاويل النّظّام: أمّا قوله: "معنى كونه عالمًا: أنّه غير جاهل"، فالأليق[1] بمذهب نُفاة الصّفات[2] ليس إلاّ ذلك، لأنّ كونه -تعالى- عالمًا إمّا أن تكون[3] صفة سلبيّة أو ثبوتيّة. فإن كانت سلبيّة[4]، فهو قول النّظّام؛ وإن كانت ثبوتيّة[5]، فهو إمّا أن تكون نفس الذّات، وهو محال، لا بالحكم على الذّات بأنّها عالمة، والمحكوم به مغاير للمحكوم[6] عليه، ولأنّا نعقل الذّات قبل العلم بكونها عالمة، والمعلوم غير المجهول. وإمّا أن يكون زائدًا على الذّات، وذلك قول مُثْبِتِي الصّفات من أنّ علم الله صفة قائمة بالله، وكذا[7] قدرته.

والذي يقوله أبو هاشم وأصحابه من أنّ الفرق: أنّ مُثْبِتِي الصّفات جعلوا[8] ذلك الزّائد معلومًا؛ وأمّا مانعوها، فقد أنكروا ذلك وجعلوا الذّات، على تلك الصّفة، معلومة؛ فهو فرق ركيك[9]، على ما قرّرناه فيما مرّ.

وأمّا قوله في تفسير كون الله -تعالى- مريدًا، فهو اختيار أبي القاسم البلخي، وتوجيهه[10] مشهور.

وأمّا قوله إنّ الله لا يقدر على القبيح، فوجهه: أنّ صدور القبيح عنه محال، والمحال لا يكون مقدورًا.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **يكون**.

[3] في الأصل: **يكون**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: **المحكوم**.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: **جعل**.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: **توجّهه**.

وإنّما قلنا إنّ صدور القبيح منه محال، لأنّه يفضي إلى المحال، وما يفضي إلى المحال محال. وإنّما قلنا إنّ ذلك يفضي إلى المحال، لأنّ صدوره يدلّ على جهل الفاعل أو حاجته، وهما محالان على الله –تعالى–.

وإنّما قلنا إنّ ما يفضي إلى المحال محال، [لأنّه] لو قُدِّر وقوعه، فإمّا أن يكون منفكًّا عن المحال، وحينئذ يبطل قوله إنّه لا ينفكّ عنه؛ أو لا يكون منفكًّا عنه، فحينئذ يكون المحال واقعًا، وذلك يقدح في كونه محالاً.

وإنّما قلنا إنّ المحال غير مقدور، لأنّ المقدور هو الذي يصحّ إيجاده[1]، والمحال هو الذي لا يصحّ إيجاده، وبينهما[2] تَنَاف. وهذا كلام قويّ جدًّا.

ولما تمسّك النّظّام بهذه الحجّة[3]، قال له تلميذه عليّ الأسواري: "فهذه الدّلالة تقتضي أن لا يَقْدر الله على ما عَلِمَ أنّه لا يكون"، فقال له النّظّام: "وهذا لازم، فما قولكَ فيه؟"، فقال الأسواري: "أنا أسوّي بينهما"، فقال النّظّام للأسواري: "إن كان الأمر كذلك، كان تكليف الله الكافر تكليفًا بالمحال، وذلك يبطل الاعتزال".

واعْلم أنّ أبا الحسين أجاب عن هذه الدّلالة في *التّصفّح* بأن سَلِم إلى (أنّ)[4] فعل القبيح محال من الله –تعالى– نظرًا إلى الدّاعي، لكن لمَ قُلتُم إنّه [أ=35 ظ] يستحيل[5] <...>[6] نظرًا إلى قادريّته؟ وهذا هو اختيار أبي الهذيل.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: **أنّ** مضافة في الهامش.

[5] مطموسة في الأصل، وصحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[6] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **كون**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

واعلم أنّ هذا ليس جوابًا عن كلام النّظّام، بل الْتزامًا بقوله[1]. فإنّ المنقول عنه أنّه يستحيل[2] كون الله –تعالى– موجدًا للقبيح.

فأمّا أنّ هذه الاستحالة معلّلَة بالقدرة أو بالدّاعي، فغير منقول عنه؛ بل الظّاهر أنّه كان يُعلّلها بالدّاعي، لأنّه حين استدلّ على استحالة فعل القبيح[3] [في حقّ الله –تعالى–]، إنّما استدلّ عليها باستحالة تحقّق[4] الدّاعي إلى فعل القبيح[5] في حقّ الله –تعالى–؛ فظهر أنّ الذي قالوه ليس جوابًا عن قول النّظّام، بل هو إلزام لصريح قوله.

ثمّ نقل أبو الحسين[6] بعد ذلك أجوبة أخرى:

أ – جواب أبي عليّ محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي[7] أنّ فعل القبيح[8] بتقدير صدوره عن الله –تعالى– خطأ، فيُقال فيه إنّه يدلّ على الجهل والحاجة، وخطأ أن يُقال فيه إنّه لا يدلّ.

وهذا الجواب ركيك جدًّا، لأنّهم إن كذّبوا النّقيضين، فهو مكابَرة[9]، ولأنّه يُفسد عليهم باب الاستدلال أصلاً، لأنّه لا تقسيم[10] إلاّ وينقدح فيه هذا الاحتمال. وإن

---

[1] في الأصل: **لقوله**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **الحسن**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] مطموسة في الأصل.

اعترفوا أنّه لا بدّ من أحد النّقيضين[1] في نفس الأمر، فقد حصل مقصود المستدِلّ، ويكون ذلك السّكوت اعترافًا بالعجز.

ب – جواب أبي هاشم أنّ قول القائل: "لو أَوْجد الله القبيح كان يدلّ على الجهل أو الحاجة، أو لا يدلّ تعليق المحال بالجائز"، فلا ينبغي[2] أن يُقال ذلك. والمحال هو دلالته عل ذلك أو عدم دلالته عليه، والجائز هو إيجاد الممكن؛ وهو أيضًا ركيك، لأنّ هذا الذي قُلنا به مُمكن إن خلاَ عن أن يكون دليلاً على الجهل أو الحاجة، وأن لا يكون، فقد كذب النّقيضان[3]، وإن لم يخل[4] عنهما وهما محالان، فقد ثَبَت أنّ وقوعه يُفضي إلى المحال، وحينئذ يتمّ غرضه: القبيح[5] لو صدر عن الحكيم لم يدل على الجهل والحاجة، لأنّ شرط دلالته على ذلك: أن يقع ممَّن يجوز عليه الجهل أو الحاجة، فيُقال[6] له إذًا كذلك لم يلزم من صدور القبيح[7] من الله –تعالى– مُحال، فوجب أن لا يقطعوا بعدم وقوعه منه، لأنّ وقوعه منه، على هذا التّقدير[8]، لا يلزم عنه محدود[9] أصلاً.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.
[2] غير منقوطة في الأصل.
[3] غير منقوطة في الأصل.
[4] غير منقوطة في الأصل.
[5] غير منقوطة في الأصل.
[6] غير منقوطة في الأصل.
[7] غير منقوطة في الأصل.
[8] غير منقوطة في الأصل.
[9] غير مقروءة في الأصل.

ج[1] – جواب بشر بن المعتمر أنّ الله –تعالى–، وإن كان قادرًا على تعذيب[2] الطّفل، لكنّه لو عذّبه لكان بالغًا مُسْتحِقًّا للعقاب يستحيل أن يكون مع ذلك مُستحِقًّا للعقاب لاستحالة اجتماع النّقيضين[3].

ولقد زَيَّف أبو الحسين جواب بشر بقريب ممّا ذكرناه الآن، وهو لا يستقيم[4] على أصله، لأنّه في مسألة خلاف معلوم الله أجاب بقريب[5] منه، (وهو)[6] [أ=36 و] ركيك أيضًا، لأنّ الكلام في تعذيب مَن لا يَستحِقّ العذاب والشّخص الذي لا يكون مُستحقًّا للعقاب من جواب بشر، فإنّه قال: "لو وقع خلاف معلوم الله لعرفنا أنّ علم الله – تعالى– في الأزل ما كان متعلِّقًا إلاّ بوقوعه"؛ فيُقال له: الكلام فيما إذا كان الله –تعالى– عالِمًا بأنّه لا يقع، فقولك بأنّه لو وقع لكان عالِمًا بوقوعه يجري[7] مجرى قول بشر؛ فإذا رتّبت[8] قوله بأنّه منع فرض[9] كونه قبيحًا[10]، فيستحيل[11] أن يكون غير قبيح[12]، فهلاّ

---

[1] في الأصل: **د**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] وردت عبارة: **وهو** مضافة في الهامش.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **فوّض**.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير مقروءة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

اعترف بذلك في تلك المسألة؟ لأنّ الكلام فيما إذا كان عالِمًا بأنّه لا يقع، ومع هذا الفرض[1] يستحيل أن يكون عالِمًا بأنّه يقع؛ فظهر أنّه لا فرق بين الموضعين.

واعلمْ أنّ لهم جوابًا آخر عن كلام النّظّام، لكنّ الأجود ما أوردناه. وإذا كان كذلك، فما ظنّك بالأردئ؟

وأمّا قوله في مسألة الجزء [الذي لا يتجزّأ][2]، فالكلام فيها نَفيًا وإثباتًا، فقد استقصيناه في الكتب الكلاميّة والفلسفيّة[3]. وأظنّه ما أراد بالطّفرة: انتقال[4] الجسم من مكان إلى مكان من غير أن يَمرّ[5] بما بينهما[6]، بل عَنى ما يقوله الفلاسفة من أنّه لا حركة إلاّ وهناك حركة أخرى أسرع منها، وأنّ لا زمان إلاّ وهناك[7] زمان آخر أقصر منه. ولما لم يقف السّامع على حقيقة غرضه[8]، لا جرم، نقله على الوجه الرّديء.

وأمّا قوله بتداخل الجواهر، فأظنّ أنّ قوله (فيه)[9] هو قول الفلاسفة بتوارد المقادير المختلفة[10] عن الجسْم الواحد.

وأمّا إن أجريناه على ظاهره، فأَظُنّ أنّ الذي حمل النّظّام عليه: البحث على الحيّز[11] والمكان. فإنّ الحيّز[12] الذي يُقال إنّ الجوهر حاصل فيه إن كان معدومًا، فكيف يُعقل

---

[1] في الأصل: **العرض**.

[2] في الأصل: **الحسن**.

[3] في الأصل: **الفلسفة**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **نمرّ**.

[6] في الأصل: **بينها**، ووردت هذه الكلمة غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **هنا**.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] وردت كلمة: **فيه** مضافة في الهامش.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] في الأصل: **الخبر**.

[12] في الأصل: **الخير**.

حصول الجوهر فيه؟ وإن كان موجودًا، فلا شكّ أنّه حاصل للتّعديد[1] والتّبعيض، لأنّ الذي [لا] يتّسع لشبر لا يتّسع لذراع، والذي يتّسع لذراع <...>[2] يتّسع لشبر. ومتى كان كذلك كانت الأحياز أبعادًا[3] ممتدّة لها طول وعُرْض وعُمْق، والجسم أيضًا كذلك. وذلك يقتضي تداخل البعدين[4].

ولهذه الدّلالة القويّة اِلتزم النّظّام صحّة التّداخل، وقد اِلْتزمه من الفلاسفة: أبو البركات ونقلة[5] مذهب أفلاطون.

وأمّا في الأجسام الكثيفة، فإنّ أحدًا لا يجوّز المداخلة عليها في متكرّر الأبعاد، يقولون لمثبتيها[6]: "إذا جوّزتم التّداخل في الأبعاد يلزمكم تجويزه في الأجسام الكثيفة". ومثبتو الأبعاد يحاولون الفرق. وبالجملة، فسواء قدروا على الفرق أو لم يقدروا عليه، لكنّهم لا يلتزمونه.

وأمّا قوله: "الجوهر يَحدُث حالاً بعد حال"، فأظنّ أنّ قوله فيه هو [أ= 36 ظ] قول الفلاسفة من أنّ الجوهر حال بقائه يفتقر[7] إلى السّبب، فإنّ الشّيء حال بقائه ممكن، والممكن لا بدّ له من سبب.

وأمّا إن أجريناه على ظاهره، فالذي ألجأ النّظّام إليه، فيما أظنّ، شبهة المباينة، فإنّهم قالوا: "لو كان الجسم حادثًا، لكان حدوثه إمّا أن يكون عدميًّا[8]، وهو محال؛ لأنّ

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لحرف النّفي: **لا**.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: **البعيدين**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **لمثبتها**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **عدميّا**.

الحدوث [لا] يصدق على المعدوم، فلا يكون[1] الحدوث عدميًّا، فيكون الحدوث وجوديًّا، وإلاّ لكان مقابل الشّيء نفس ذلك (الشّيء)[2]، وهو محال. وإمّا إن كان وجوديًّا، وهو إن كان زائدًا كان أيضًا حادثًا، فيلزم التّسلْسل؛ أو نفسه، فحينما يبطل حدوثه وجب أن تبطل ذاته؛ لكنّ الشّيء حال بقائه لا يكون حادثًا، فوجب أن لا يبقى ذاته. فلهذه الشّبهة اِلتزم النّظّام أنّ الجوهر لا يبقى.

وأمّا قوله: "الأجسام غير متساوية بأسرها في الجسميّة"؛ فأقول إنّ قوله فيه هو قول الفلاسفة من أنّ الأجسام، وإن كانت[3] مُشترِكة في مجرّد الجسم، لكنّها مختلِفة بالصّور النّوعيّة[4].

وأمّا إن أجرينا قوله على ظاهره، فاعلم أنّ الذي أُحتُجّ به على فساد قوله ثلاثة أوْجه:

– **الأوّل**: الأجسام متساوية في قبول الأعراض، فتكون متساوية في تمام الماهيّة؛ وهو ركيك، لأنّ الحسّ ما أفاد أنّ جسم الماء يُمكن اتّصافه بأدراره النّاريّة، وبالعكس؛ وأنّ جسم الهواء يُمكن اتّصافه بالييبوسة[5] الأرضيّة؛ ولم يذكروا فيه أيضًا دلالة قاطعة.

نعم! الفلاسفة حاولوا ذلك بوجوه بَيَّنَّا ضعفها في كتبنا الفلسفيّة. وإن سلّمنا استواء الأجسام بأسرها في قبول جميع الأعراض، لكنّ الاشتراك في اللّوازم لا يقتضي الاشتراك في الملزومات، على ما تقرّر في العلوم.

---

[1] في الأصل: **فيكون**.

[2] وردت كلمة: **الشّيء** مضافة في الهامش.

[3] في الأصل: **كان**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

ب – الأجسام تشتبه[1] بعضها ببعض في الرّؤية، وذلك يدلّ على تماثلها.

أمّا الأوّل، فلأنّ الجسم الأبيض إذا صار أسودًا شبه[2] سائر الأجسام السّود.

وأمّا الثّاني، فلأنّ الإبصار إنّما يتعلّق[3] بأخصّ وصف الشّيء، والاشتراك فيه يقتضي[4] التّماثل؛ وهو أيضًا ضعيف، لأنّ للنّظّام أن يقول: "لا نُسلّم بأنّ جسم النّار، لو اتّصف بلون الأرض، لاشتبه (به)[5]؛ فإنّ ذلك إنّما يُعرف بالتّجربة؛ وإنّا بَعدُ لم نشاهد جسمًا ناريًّا انقلب أرضًا[6]، بحيث نقطع بأنّ الذي هو الأرض هو الذي كان قبل نارًا، ثمّ حصل الالتباس فيه، فسلّمنا[7] حصول الالتباس. لكنّ ذلك الحكم[8] يصحّ[9] في الأجسام التي رأيناها وجرّبنا فيها هذا الالتباس. فأمّا الجسم الذي ما رأيناه، كيف يُمكننا [أ= 37 و] أن نعلم حصول هذا الالتباس فيه؟ اللّهمّ إلاّ إذا قامت الدّلالة على أنّ الأجسام بأسرها يجب[10] استواؤها في كلّ الأحكام. ولكنّ ذلك إنّما يجب[11] لو ثبت استواؤها بأسرها، وحينئذ تتوقّف[12] صحّة الدّليل على صحّة المدْلول.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت كلمة: **به** مضافة في الهامش.

[6] في الأصل: **أيضا**.

[7] في الأصل: **سلّمنا**.

[8] في الأصل: **الحلم**.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] في الأصل: **يتوقّف**.

وإن سلّمنا أنّ الالتباس حاصل فيها بأسرها، لكن لِمَ لا يجوز أن يكون المرئيّ منها صفة من صفاتها لا نفس ذواتها؟ وهاهنا ينجرّ[1] الكلام إلى أنّ ذات الجوهر هل هي مرئيّة أم لا؟ وفيه ما فيه.

ج – لا معنى للجسميّة إلاّ التّحييز، وكونه بحيث يحصل في الحيّز يمنع غيره أن يكون فيه، بحيث هو والأجسام بأسرها مشترِكة (في هذا القدر، فهي مشترِكة)[2] في تمام الجسميّة[3].

وهذا أيضًا ركيك، لأنّ الحصول في الحيّز، وكونه بحيث يمنع غيره عن أن يكون هو، كلّ ذلك من أحكام الأجسام؛ وقد عرفتَ أنّ الاشتراك في الأحكام والصّفات لا يقتضي[4] الاشتراك في الموصوفات؛ وهذا –كما يُقال– لا معنى للعرض إلاّ المحتاج إلى المحلّ والذي لا يكون قائمًا بالنّفس، وهذا[5] القدر مُشترَك بين الأعراض كلّها، فوجب تماثل الأعراض بأسرها. وكما بطل هذا الكلام، فكذا ما ذكروه.

فهذه جملة الوجوه المذكورة في الاستدلال على تماثل الجواهر، وقد عرفتَ ضعفها. والذي نقول به نحن: التّوقّف وعدم القطع لا بتماثلها ولا باختلافها.

وأمّا قوله بنفي الخلاء[6]، فقد[7] استقْصيْنا هذه المسألة في سائر الكتب.

---

[1] وردت عبارة: **في هذا القدر، فهي مشتركة** مضافة في الهامش.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **وهو**.

[6] في الأصل: **الخلاف**.

[7] في الأصل: **وقد**.

وأمّا قوله: "الصّوت جسم"، فأظنّ (أنّ)[1] هذا النّقل خطأ، ولكنّه كان يقول في المسألة بقول الفلاسفة من أنّ الصّوت كيفيّة لا تحدث إلاّ بوصول الهواء الممتزج[2] بين ضاغط ومضغوط[3] تموّجًا[4] بعنف إلى سطْح الصّماخ. فالرّاوي ظنّ أنّه جعل نفس الهواء صوتًا. وهذا سوء فهم من الرّاوي. وأمّا الحقّ، في هذه المسألة، فمُستقصى في الكتب[5] الفلسفيّة.

وأمّا قوله: "الإنسان جسم منساب في البدن"، فلعلّه ما قال ذلك، ولكنّه أثبت النّفس النّاطقة التي يقول بها الفلاسفة. فإن صدق الظّنّ[6]، فالكلام في هذه المسألة مشهور.

وأمّا إن أجريناه على ظاهره، فهو أيضًا غير رديء، بل كلّ[7] المتكلّمين، عند التّحقيق، لا يقولون إلاّ به. فإنّ كلّ[8] إنسان يعلم بالضّرورة أنّه هو الذي كان موجودًا في زمان صباه، وأنّه تارة يصير سمينًا وتارة هزيلاً؛ فبقاء هويّته المخصوصة، مع توارد النّقصان والزّيادة عليها، يدلّ على أنّ هويّته ليست هذا الجسم المشار إليه.

وعند ذلك اعترف المحقّقون من المتكلّمين بأنّ في البدن أجزاء أصليّة هي الإنسان بالحقيقة، وهي باقية من أوّل عمره إلى منتهاه. وهذا هو غير ما يقوله النّظّام.

---

[1] وردت كلمة: **أنّ** مضافة في الهامش.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **كان**.

[8] مطموسة في الأصل.

ثمّ أنّ الفلاسفة أوردوا [أ=37 ظ] على هذا سؤالاً آخر، فقالوا: "البدن مُركَّب من الأعضاء البسيطة[1] والأجزاء المفترَضَة[2] في كلّ واحد منها متساوية في الحقيقة، فليس بعضها[3] بالبقاء[4] أوْلى من العكس. فإمّا أن لا يتحلّل[5] شيء[6] منها، وهو باطل، أو يكون الكلّ في معرض التّحلّل، وهو يقدح[7] فيما قلتموه".

فعند هذا، بنى النّظّام الجواب عن هذه الشّبهة على أصله، فقال: "الأجسام عندي متساوية، فلا يلزم من تطرّق التّحلّل إلى البعض تطرّقه[8] إلى الكلّ، فلعلّ تلك الأجزاء الأصليّة لا يتطرّق إليها التّحلّل ما دام كوْن البدن حيًّا".

وأمّا القائلون بتساوي الأجسام، قالوا إنّه لا يُستَبعد[9] من القادر المختار تخصيص[10] البعض بالبقاء دون البعض.

وأمّا قوله بالصّرفة[11]، فليس في غاية البعد لوجوه حكيناها عنه في كتاب *النّهاية*؛ والذي نزيده[12] الآن: أنّ القول بأنّ فصاحة[13] القرآن معجزة[14] يستدعي البحث أوّلاً عن

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] في الأصل: **يستعدّ**.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير مقروءة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

[14] غير منقوطة في الأصل.

ماهيّة الفصاحة. فنقول[1]: الصّفات المستحسَنة في الكلام إمّا أن تكون لأمر يختصّ[2] بالكتابة[3]، أو اللّفظ، أو المعنى.

والذي يختصّ[4] بالكتابة، فكالرّقطاء والخيفاء وتحسين الخطّ، وأن تكون[5] حروف الكلمات مفصولة أو موصولة بأسرها إلى ما يُشاكل[6] ذلك.

والذي يختصّ[7] باللّفظ، فإمّا أن يكون عائدًا إلى مفردات الحروف، أو هيئة تركّبها، أو ما يختصّ[8] بكلّ كلمة، أو ما يختصّ بالكلمات:

– فالأوّل: أن تكون[9] حروف الكلمة حروفًا[10] أصليّة صحيحة[11] المخرج، طيّبة الجرس.

– والثّاني: أن يكون تركيب حروف الكلمة مُناسبًا مُلائمًا.

– والثّالث: أن تكون الكلمة ثلاثيّة[12] لا رباعيّة ولا ثنائيّة.

– والرّابع: كالتّرصيع[13] والتّجنيس[14]، وردّ العجز على الصّدر، والمقلوب والمسَجّع.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **الكفاية**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **يكون**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **يكون**.

[10] في الأصل: **حروف**.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

[14] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا العائد إلى المعنى، فإمّا أن يختصّ[1] بمعنى في الألفاظ المفرَدة أو المرَكَّبة.

– أمّا الأوّل: فكالاستعارات والتّمثيلات والتّشبيهات[2] والكنايات.

– وأمّا الثّاني: فكالتّقْديم والتّأخير والفصْل والوصْل والإلحان والإطناب.

والكلام في تفصيل[3] هذه الأقسام وتحصيلها طويل، وقد لخّصناه[4] في كتاب *الإيجاز في الإعجاز*.

وإذا عرفتَ ذلك، فنقول: إمّا أن يكون الشّرط في كوْن الكلام مُعجِزًا لاشتماله من كلّ باب من هذه الأبواب على نوع معيّن منه، وعند ذلك لا يمكن ادّعاء أنّ فصاحة القرآن مُعجِزة، لأنّه لا يمكن ادّعاء أنّ كلّ آية اشتمل عليها مُشتمِلة من كلّ واحد من هذه الأجناس على نوع؛ حتّى إذا أخذنا أيّة آية أردنا من القرآن، قُلنا إنّ فيها، من باب الكناية، أنّ حروفها (موصولة)[5] أو مفصولة بأسرها، وأنّ فيها من تحسين[6] الخطّ كذا، وأنّ أيّها رقطاء أو خيفاء. ومن باب اللّفظ فيها[7] <...>[8] من التّرصيع[9] كذا، ومن التّجنيس[10] كذا، ومن ردّ العجز إلى الصّدر كذا، ومن باب الاستعارة اللّفظيّة[11] كذا،

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **الشّبهات**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] وردت كلمة: **موصولة** مضافة في الهامش.

[6] في الأصل: **تجنيس**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **أنّ فيها**، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

ومن الاستعارة المعنويّة[1] كذا، ومن التّشبيهات كذا، ومن التّمثّلات [كذا]. [أ=38 و] وأمّا من باب المعاني، ففيها[2] من الإيجاز[3] كذا، ومن الفوائد كذا.

ثمّ هبْ أنّا استخرجنا هذه الأشياء من كلّ واحدة[4] من الآيات، لكنّ التّفاوت إنّما يظهر إن لو اجتهدنا في غير كلام الله –تعالى– مثل اجتهادنا فيه، فلا يُمكننا حينئذ أن نستخرج[5] مثل تلك الوجوه منها. لكن ليس الأمر كذلك، فلقد أَخذ واحد من أوساط الأدباء بيتين من الشّعر، واستخرج منهما[6] ستّين[7] فائدة معنويّة من جهات فصاحتها وأنواع فوائدها.

وإذا كان كذلك، فكيف يمكن ادّعاء التّفاوت؟ (ثمّ بتقدير التّفاوت)[8]، فلا بدّ من بيان أنّ التّفاوت من الفوائد التي يُمكن استخراجها من أفصح كلام العرب، والفوائد التي يُمكن استخراجها من كلام الله –تعالى– مُنتهٍ[9] إلى حدّ الإعجاز. وأنّه كالتّفاوت بين حمل الجبال وطفر البحار، وبين حمل عشرة أسنان[10] وطفر نهر ضيّق[11].

ولما علمنا أنّ الأمر ليس كذلك، علمنا أنّ الإعجاز ليس إلاّ في معنى الصّرفة[12].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **واحد**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **منها**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت عبارة: **ثمّ بتقدير التّفاوت** مضافة في الهامش.

[9] في الأصل: **منتهى**.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير مقروءة في الأصل.

لا يُقال: الفصاحة في الكلام وراء أمر ما ذكرناه من الأقسام، فإنّ حسن الكلام كحسن الوجه، وكما أنّ حسن الوجه أمر لا يمكن التّعبير عن تفصيله، فكذلك حسن الكلام وفصاحته، لأنّا نقول: "إن كان الأمر كما ذكرتموه، فقد سقط الاحتجاج[1] بفصاحة القرآن، لأنّ التّحدّي بالمعارضة لا يمكن إلاّ إذا كان المتحدَّى (به)[2] معلومًا على التّفصيل، ويمكن بيان المساواة والمفاوتة فيه. فإذا لم يكن كذلك، استحال الاحتجاج[3] به والاعتراض عليه، بل يرجع حاصله في الفصاحة إلى ميل الطّبع واستحسان[4] القلب[5].

ورُبَّ كلام يَسْتحسنه إنسان ويَسْتقْبحه غيره.

وإنّما كان سبب الاستحسان: الإلف والعادة والاعتقادات القديمة الرّاسخة. وإذا كانت هذه الاحتمالات مُنقدحة[6] سقط الاستدلال بها.

وأنتَ، متى تأمّلتَ هذا الوجه، بعد الوقوف التّامّ على تفصيل أسباب الفصاحة، كما لخّصناها في كتاب *الإيجاز*[7] *في الإعجاز*، عرفتَ أنّ قول النّظّام ليس ببعيد[8] عن الحقّ، لا سيما إذا تقوّيتَ بسائر الوجوه المذكورة[9] في *النّهاية*.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] وردت كلمة: **به** مضافة في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

وأمّا قوله: "التّواتر لا يُفيد العلم، وإنّما المفيد هو القرائن"، فهو الحقّ المبين، لأنّه لما لم يكن ضبط أهل التّواتر[1] في عدد مخصوص، بل لا عدد إلاّ ويجوز اتّفاقهم على الكذب؛ فإذن لا مُستنَد إلاّ القرائن[2].

وأمّا قوله: "القرائن قد تُفيد [العلم]"، فلأنّ الواحد منّا قد[3] ينْظر[4] إلى وجه الإنسان فيعرف ما في قلبه من الحقد والغضب علمًا ضروريًّا؛ وقد يُخبر[5] عن أمر، فيهمّ[6] إلى ذلك الخبر [أ=38 ظ] من القرائن ما يحصل العلم الضّروريّ عنها؛ ولأنّه لا طريق إلى العلم بما في البواطن إلاّ القرائن، ومَن أنكرها كان مُعاندًا.

والمعتزلة ما أقاموا دلالة قاطعة على فساد هذا المذهب، ولكنّهم طعنوا في مثال واحد ذكره النّظّام، وهو أنّ الرّجل العظيم إذا نادى بالويل والثّبور، وعُلم أنّ أباه كان مريضًا مشرفًا على الموت، ثمّ حَضَر الغسّال وسائر النّاس، قال: "هذه القرائن تُفيد العلم بموت ذلك الإنسان". فقالت المعتزلة: "هذا لا يفيد القطع بذلك، لاحتمال أنّه أظهر الموت لغرض من الأغراض الخفيّة أو الخوف من[7] بعض <...>[8] أعداء، وإمّا لتجربة جلّ[9] الأصدقاء".

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] عبارة: **منّا قد** غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: **عن**.

[8] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **من**، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] غير مقروءة في الأصل.

وهذا الكلام (لا يقدح)[1] في قول النّظّام، لأنّ القدح في مثال واحد لا يقتضي القدح في أصل المذهب، لأنّ مجموع القرائن التي[2] تُفيد العلم لا يمكن حكايته، والقدر الذي يُمكن حكايته لا يُفيد العلم. وكذلك لو بالغ الواحد منّا في وصف الحمرة الدّالّة على الخجالة[3] وتميّزها[4] عن سائر الاحمرارات[5]، يمكنه ذلك.

وأمّا كلامه في الإجماع وخبر الواحد والقياس، فليس بضعيف. ومَن أنْصف ولم يتعصّب، عَلم أنّ هذه المسائل خليقة بالدّقيق في النّظر، وأنّ شوائب الشّبهات غير زائل عنها بالكلّيّة، على ما لخّصنا الكلام فيها في *المحصول*.

وأمّا قدحه في أكابر الصّحابة، فهو، وإن كان في غاية الرّداءة، لكنّ الجاحظ حكى كلامه في كتاب *العتيا* <...>[6]، فلا حاجة بنا إلى ذكره.

وهذا جملة ما نقوله في توجيه الأقوال المستقبَحَة المرويّة عن النّظّام.

---

[1] وردت عبارة: **لا يقدح** مضافة في الهامش.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **كلامه فيها**، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

فصل

في طرف من الطّرف[1] المرويّة عن النّظّام أنّه كان شاعرًا جيّد الشّعر، فمنها قوله:

ما زلت آخذ روح الرّقّ[2] في[3] لطف ... وأستبيح دمًا من غير مجْروح
حتّى انثنيت ولي روحان في بدن ... والرّقّ مطروح جسم بلا روح

ومنها:

يا تاركي جسدًا بغير فؤاد ... أسرفتَ في الهجران والأبعاد
إن كان يمنعكَ الزّيارة أ غير ... فادخل إليّ بعلّة العوّاد
كيفما أراكَ وتلك أعظم نعمة ... ملكتَ يداك بها منيع قيّاد
إنّ العيون على القلوب إذا جنت ... كانت بكبتها على الأجْساد

ومنها:

توهّمه طرفي فألمّ حدّه ... فكان مكان الوهم من نظري أثر

[أ=39 و]

وصافحه قلبي فألمّ كفّه ... فمَن صافح[4] قلبي في أنامله عقر
ومرّ بقلبي خاطرًا فحرجته ... ولم أر خلقًا قطّ يحرجه الفكْر
يمرّ فمن لين[5] وحسن تعطّف ... يُقال به سكّر وليس به سكّر

---

[1] في الأصل: **الطّرق**.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني، ص102/س2.

[3] في الأصل: **من**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني، ص102/س2.

[4] في الأصل: **صفح**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

قيل للنّظّام: "<...>[1] ما الاختصار؟"، فقال[2]: "الذي اختصاره فساد".

قلتُ: هذا خطأ، لأنّه هو تعريف الشّيء بنفسه[3]؛ ولكن لو قيل: "ما كمال الاختصار؟"، فأُجيب عنه بما ذَكره، لكان حسنًا.

وحُكي أنّ النّظّام جيء به، وهو حَدث، إلى الخليل بن أحمد[4] ليعلّمه، فقال له الخليل يومًا يمتحنه، وفي يده قدح زجاج: "يا بنيّ، صف لي هذه الزّجاجة"، فقال: "أ بمدح أم بذمّ؟"، قال: "بمدح"، قال: "نعم. تُريكَ الغذاء ولا تغفل[5] الأذى ولا تَستُّر ما وراء"؛ قال: "فذمّها"، قال[6]: "سريع[7] كسْرها، بطيء جبْرها"؛ فقال: "صفْ هذه النّخْلة[8]

---

[1] وردت في الأصل إضافة لحرف الاستفهام: **ما**، لكنّ النّاسخ شطب هذا الحرف؛ فضلاً عن كون إضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو عبد الرّحمان الخليل بن أحمد. قال ابن أبي خيثمة: أحمد أبو الخليل، أوّل مَن سمّي في الإسلام بأحمد. وأصله من الأزد من فراهيد.

وكان يونس يقول: فرهودي مثل أردوسي. وكان غاية في استخراج مسائل النّحو وتصحيح القياس.

وهو أوّل مَن استخرج العروض وحصّن به أشعار العرب. وكان من الزهّاد في الدّنيا، المنقطعين إلى العلم. وكان شاعرًا مقلاً.

وله من الكتب المصنّفة: كتاب *العين*. وله أيضًا كتاب *النّغم*، كتاب *العروض*، كتاب *الشّواهد*، كتاب *النّقط والشّكل*، كتاب *فائت العين*، كتاب *الإيقاع*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص42–ص43.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: **فإنّ**.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

بمدح"، وأوْمأ[1] إلى نخلة في داره؛ قال: "هي حلْو مختباها، باسق منتهاها، ناضر أعلاها"؛ قال: "فذمّها"، قال: "هي صعبة المرتقى، بعيدة المجتنى، مَحفوفة بالأذى". قال الخليل: "يا بنيّ، نحن منك إلى التّعلّم أحْوج".

حكى الكعبيّ أنّه نزل أبو الهذيل [و]عليّ الأسواري دارين بينهما حائط، فلمّا كان اللّيل صعد السّطح، وأخذ أبو الهذيل في نقض كتاب النّظّام في الجبر، فاستصعبت[2] عليه مسألة، فجعل ينزل إلى الدّار ويصعد، وهو يردّد تلك المسألة ويفكّر فيها، فناداه عليّ: "يا أبا الهذيل، كذا يكون حال مَن يُعادي الرّجال".

وحُكي[3] عن الشّحّام أنّه قال: "دخلنا عليه حين[4] حضره[5] الموت، فقعدنا إليه، فأفاق إفاقة، فقال: "تأمر بشيء؟"، قال: "هذه الدّقائق التي تكلّمتُ فيها ما أردتُ إلاّ تشديد التّوحيد. فما كان منها يقوّيه[6]، فأنا أقول به؛ وما كان منها[7] يُخالفه[8]، فأنا أتوب إلى الله منه"، ومات".

---

[1] في الأصل: **أومى**.

[2] في الأصل: **فاستصعب**.

[3] في الأصل: **حكى**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **حصرة**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **فيها**.

[8] في الأصل: **مخالفه**.

-5-
مَعْمَر بن عَبّاد[1] السّلمي[2]

كان دقيق[3] النّظر[4] جدًّا.

انفراداته[5]:

أ – الأعراض من اختراعات الأجسام؛ إمّا طبعًا، كحرارة النّار؛ وإمّا اختيارًا، كأفعال الحيوانات.

ب – حدوث الشّيء وفناؤه[6] عرَض.

ج – أثبت[7] أعراضًا لا نهاية لها في المحلّ؛ ولهذا سُمّي، هو وأصحابه، بأصحاب المعاني.

د – الخلق غير المخلوق، والإحداث غير المحدَث.

هـ – إثبات النّفس النّاطقة.

و – لا فعل للإنسان إلاّ الإرادة.

---

[1] في الأصل: **عيّاد**.

[2] انظر ترجمته في: *الانتصار*، ص22–ص23؛ *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير، ج3/ص161؛ *لسان الميزان*، ج6/ص71؛ *الفصل في الملل والنحل* لابن حزم، ج3/ص72، وص82، وص88، وص114، وص117، وص133، وص158، وص174؛ *في علم الكلام*، ج1/ص253 إلى ص258؛ *الأعلام*، ج8/ص190؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص504 إلى ص517؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص397.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

ز – مُحال أنّ الله يعلم نفْسه.

ح – الشّيء إنّما يخالف غيره ويضادّه ويماثله ويعانده لمعنى.

توْجيه هذه الانفرادات[1] التي[2] تدلّ على أنّ حدوث [أ=39 ظ] الشّيء زائد عليه، لأنّ حدوثه إمّا أن يكون ثبوتيًّا أو عدميًّا؛ والثّاني باطل، وإلاّ لكان اللاّحدوث ثبوتيًّا، لوجوب أن يكون أحد طرفي النّقيض ثبوتيًّا؛ ولو كان اللاّحدوث ثبوتيًّا، لكان الموصوف به أمرًا ثابتًا، لأنّ المؤْصوف بالثّابت ثابت. فكان يجب[3]، في كلّ ما لم يحدث، أن يكون ثابتًا، حتّى إذا قلنا: "شريك الله لم يحدث"، وصدقنا، يلزم أن يكون شريك الله ثابتًا.

ولما كان ذلك باطلاً، ثبت أنّ اللاّحدوث عدميّ؛ فالحدوث ثبوتيّ، وهو ليس غير ذات الشّيء الذي هو حادثٌ، وإلاّ لكان حال البقاء حادثًا بحصول ذاته حال البقاء، وهو محالٌ. فالحدوث إذًا[4] أمر زائد.

ثمّ أنّ ذلك الزّائد حادث لاستحالة أن تكون صفة الشّيء حاصلة قبله، فيكون حدوثه أيضًا زائد عليه؛ ولزم التّسلسل؛ فلزم منه إثبات ما (لا)[5] نهاية لها من المعاني. فثبت بهذه الدّلالة أنّ حدوث الشّيء زائد على ذاته، وثبت القول بالمعاني التي لا نهاية لها.

وأمّا أنّ فناء الشّيء معنىً، فوجهه فيه أنّ فناء الشّيء إمّا أن يكون عَدميًّا أو لا يكون. فإن كان الأوّل، كان كلّ عدم فناء؛ لكنّا بالضّرورة نُدرك التّفرقة بين ما إذا فني

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **الذي**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **فإذن**.

[5] ورد حرف النّفي: **لا** مضافا في الهامش.

الشّيء بعد وجوده، وبين العدم الصّرف الدّائم السّابق على وجوده. وإن لم يكن عدميًّا صرفًا، فلا بدّ وأن يكون أمرًا ثبوتيًّا ضرورة، لأنّه[1] لا واسطة بين النّقيضيْن.

وإذا كان الفناء أمرًا ثبوتيًّا، فإمّا أن يكون المرجع به إلى وجود الشّيء، وهو محالٌ؛ وإلاّ لكان، متى حصل وجوده، حصل فناؤه، وهو محالٌ. فإذن[2] لا بدّ وأن يكون ذلك الفناء عرضًا زائدًا على الذّات؛ وذلك الزّائد لا بدّ وأن يفنى[3]؛ فيكون فناؤه أيضًا زائدًا عليه؛ ولزم التّسلسل، والقوْل بمعان[4] لا نهاية لها.

وأمّا أنّ الخلق غير المخلوق[5]، فلأنّ المفهوم من الخلق إمّا أن يكون أمرًا ثبوتيًّا أو عدميًّا. والثّاني باطل، وإلاّ لكان اللاّخلق ثبوتيًّا، وهو باطل لِمَا مرّ. وإن كان ثبوتيًّا، فهو إمّا أن يكون ذات الخالق، أو ذات المخلوق، أو ثالثًا مغايرًا[6] لهما؛ والأوّلان باطلان[7].

أمّا أوّلاً، فإنّنا نعقل ذات المؤثّر وذات الأثر مع شكّ في كون أحدهما مؤثّرًا في الآخر، مثل ما نعقل الأجسام والأعراض من غير أن نعلم كونهما مخلوقين؛ والمعلوم غير المجهول.

وأمّا ثانيًا[8]، فلأنّ كون الخالق خالقًا، لو كان هو ذات الخالق، يلزم من أزليّة ذاته أزليّة خالقيّته؛ ولو كان عبارة عن ذات [أ=40 و] المخلوق، لكان ذات المخلوق صفة للخالق، كما أنّ الخالقيّة صفة للخالق؛ فيلزم أن يكون العالم صفة للباري –تعالى–، وهو محال.

---

[1] في الأصل: **أنّه**.

[2] في الأصل: **فإذا**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **معاني**، ووردت هذه الكلمة غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **باطل**.

[8] في الأصل: **ثابتا**.

وأمّا ثالثًا، فلأنّ الخالقيّة حالة نسبيّة بين ذات الخالق وذات المخلوق؛ والنّسبيّة[1] بين[2] الشّيئين[3] متأخّرة عن كلّ واحد منهما؛ والمتأخّر عن الشّيء مغاير[4] له. فثبت أنّ الخالقيّة[5] صفة حاصلة لذات الخالق[6]، وهي مغايرة[7] للمخلوق.

ثمّ أنّ تلك الصّفة حادثة أيضًا، فتكون مؤثّريّة المؤثّر في إحداثها زائدة عليها. فيكون هناك معانٍ[8] غير متناهية.

وأمّا قوله بإثبات النّفس النّاطقة، فالوجْه فيه مشهورٌ.

وأمّا قوله: "لا فعل للإنسان إلاّ الإرادة"، فوجهه: أنّ كلّ ما صَدَر عن الإنسان، فإمّا أن يكون صدوره عنه موقوفًا على اختياره أو لا يكون. فإن كان الثّاني، لم يكن ذلك فعلاً للإنسان، بل كان من الأمور الطّبيعيّة[9] اللاّزمة. وإن كان الأوّل، فعند حصول تلك الإرادة، فقد ترجّح أحد جانبي[10] المراد على الآخر.

وقد دلّلنا في الكتب البسيطة[11] على أنّه، متى خرج الشّيء عن حدّ التّساوي، فلا بدّ من الانتهاء إلى حدّ الوجوب. فإذن[12]، متى حَصلت الإرادة الجازمة حَصل المراد، لا

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **الخلق**، ووردت هذه الكلمة غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **معاني**.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] في الأصل: فإذا.

محالة؛ فيكون المراد موجب الإرادة. فإذن[1] (لا)[2] فعل للإنسان إلاّ الإرادة[3]؛ وما عداها، فمُوجَب[4] عنها لازم لها.

وأمّا قوله إنّه –تعالى– لا يعلم نفسه، فلقد قال به جمع من الفلاسفة. واستدلّوا عليه بأنّ العلم حالة إضافيّة[5]؛ والأمور الإضافيّة لا تتحقّق[6] إلاّ عند تغاير المضافين. فالشّيء الواحد من الوجه الواحد يستحيل أن يعلم نفسه، لا يُقال إنّه من حيث هو عالم مغايِر له من حيث هو معلوم.

ولما تحقّق[7] التّغاير من هذا الوجه، كفى ذلك في حصول النّسبة، لأنّا[8] نقول: "الشّيء لا يصير عالِمًا، ولا معلومًا بالفعل، إلاّ بعد حصول العلم بالفعل؛ وحصول العلم بالفعل يتوقّف على تغاير[9] الاعتبارين[10]؛ فلو جعلنا ذينك الوجهين المتغايرين شرطًا لكونه عالما ومعلومًا، لزم الدّور".

وأمّا قوله: "الشّيء إنّما يُماثل ما يُماثله، ويُخالف[11] ما يُخالفه، لمعنى"، فوجهه: أنّ كون الشّيء مثلاً لغيره، إمّا أن يكون عدميًّا، وهو باطل، لِمَا مرّ في الحدوث والخلق، فيكون ثبوتيًّا؛ وهو إمّا أن يكون نفْس تلك الحقيقة، التي حكمنا عليها بأنّها تماثله، أو أمر زائد عليها.

---

[1] في الأصل: **فإذا**.

[2] ورد حرف النّفي: **لا** مضافا في الهامش.

[3] وردت كلمة: **الإرادة** مبتورة في المتن فأكملها النّاسخ في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت كلمة: **لأنّا** مبتورة في المتن فأكملها النّاسخ في الهامش.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

والأوّل باطل، إمّا أوّلاً، فلأنّ المماثَلة قضيّة[1] حاصلة في الحقائق المخْتلِفة[2]؛ فإنّ المماثَلة، كما حصلت بين السَّوَادين، فهي حاصلة بين[3] الحموضتيْن[4] [أ= 40 ظ] والحرارتيْن.

وبالجملة، فالتّماثل[5] حاصل بين هذه الحقائق المختلفة، وهو مفهوم واحد؛ وكلّ واحد من هذه الحقائق مُخالِف للآخر؛ فوجب أن يكون تماثلهما[6] مُغايِرًا لهما. وأمّا ثانيًا، فلأنّ التّماثل حالة نسبيّة[7] بين المتماثليْن[8] والأمور النّسبيّة[9] متأخّرة[10] عن المضافيْن[11]، والمتأخّر عن الشّيء مُغايِر له؛ فيكون السّواد مثلاً للسّواد مُغايِر لكوْنه سوادًا.

وهذا هو الطّريق في بيان أنّ المخالَفة والمغايَرة[12] أعراض زائدة على الذّات.

ثمّ أنّ ذلك العرض الزّائد لا بدّ وأن يكون مُغايِرًا لكلّ ما عداه؛ فيكون مُغايره لها زائده عليها؛ ولأنّه إمّا أن يكون مثلاً لما عداه، أو مضادًّا، أو مخالفًا غير مضادّ.

وعلى [هذه] التّقديرات، فيلزم قيام أعراض أخرى به؛ ولزم التّسلْسل.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: **نسبته**.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

واعلمْ أنّ عُمدة معْمر في قوله بأن يكون الشّيء حالاً ومَحلاً، ومُؤثّرًا ومُتأثّرًا، وخالقًا ومخلوقًا، ومُغايِرًا ومُماثِلاً و[1]مضادًّا، إمّا أن يكون عدميًّا، وهو باطل، أو ثبوتيًّا، وهو إمّا أن يكون نفس تلك الحقائق والذّوات، وهو محال، أو زائدًا عليه، فيكون ذلك عرضًا.

ثمّ أنّ الكلام في ذلك العرض، كالكلام في الأوّل؛ ولزم التّسلْسل. ولما علم معمر أنّه لا دافع لهذه التّسلْسلات، لا جرم اِلْتزمه.

فهذه نهاية نظر معمر في هذه المباحث.

[1] في الأصل: **أو**.

-6-
أبو من
ثامة بن أشرس النميري[1]

انفراداته[2]:

أ – المتولّدات أفعال لا فاعل[3] لها.

والنّاس استبعدوا ذلك منه، وهو غير بعيد، لاحتمال أنّه أراد به أنّ القادر موجِد باختياره[4] السّبب المولِّد؛ ثمّ أنّ السّبب المولِّد موجب للمتولّد؛ فيكون المتولّد فعلاً، بمعنى أنّه (حدث بعد أن لم يكن، ولكنّ لا فاعل له، لأنّ المؤثّر فيه السّبب الموجب)[5]، لا القادر الموجِد.

وإن كان مُراده بقوله ذلك، فالكلام غير مُستبعَد؛ بل كان الحقّ، على القول بالتّولّد، ليس إلاّ هو؛ وهو قول أبي الحسين البصري.

وإن كان مُراده به: أنّ المتولّد حَدَث لا لمؤثّر، فهذا بعيد عن ظاهر قوله، لأنّه، لما جعله متولّدًا عن السّبب، فقد حكم فيه أنّ المؤثّر فيه هو ذلك السّبب؛ فكيف يقول، مع ذلك، إنّه يحدث لا لسبب؟

---

[1] انظر ترجمته في: *الفهرست*، ص207–ص208؛ *لسان الميزان*، ج2/ص83؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص420–ص421؛ *تاريخ بغداد* للخطيب، ج7/ص145 إلى ص147؛ *ميزان الاعتدال*، ج1/ص372؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص86؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص396.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] وردت عبارة: **حدث بعد أن لم يكن، ولكنّ لا فاعل له، لأنّ المؤثّر فيه السّبب الموجب** مضافة في الهامش.

ب – الاستطاعة سلامة البنية؛ وهو قول أبي الحسين.

ج – الكفّار يصيرون في القيامة (تُرابًا)[1]، وكذا الحيوانات.

د – المعارف ضروريّة[2]، وعذر المجتهد المخطئ.

هـ – لا فعل للإنسان إلاّ الإرادة، وما عداها، فمُوجَب[3] عنها.

و – حكى ابن[4] الرّاوندي عنه أنّه قال: "العالم فعل الله –تعالى– بطباعه". وإن صحّت الرّواية[5] عنه في ذلك، فلعلّه[6] ذهب[7] إلى قول الفلاسفة أو إلى قريب من قول أبي الحسين في أنّه –تعالى– [أ=41 و] إنّما يفعل لِمَكان الدّاعي؛ وصُدور الفعل عند حصول الدّاعي واجبٌ؛ فكان ذلك جاريًا[8] مجرى الطّبْع.

---

[1] وردت كلمة: **ترابا** مضافة في الهامش.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **بن**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

فصل

في بعض ما يُروى عنه من الحكايات:

أ – حكى الكعبيّ وقال: "دخل واحد من المحرّمة على بشر بن المعتمر، فقال لهم: "تحمدون الله على إيمانكم؟"، فقالوا: "نعم"، قال: "فكيف تحمدونه على ما ليس فعلاً له؟"، فاضطربوا في الجواب، وما ذكروا شيئًا جيّدًا؛ فدخل عليهم ثمامة، فقال بشر للمحرّم: "قد سألتَ القوم وسمعتَ كلامهم، فاسأل أبا معن عن هذا السّؤال"، فقال السّائل: "هل يجب[1] عليكَ أن تحْمد الله –تعالى– على الإيمان؟ "، فقال: "لا، بل هو يحمدني عليه على ما قال: ﴿فأولئك كان سعْيهم مشكورا﴾[2]، وأنا أحْمده على الأمر به، والتّقوية[3] عليه، والدّعاء إليه"؛ فانْقطع المحرّم. فقال بشر: "ادْخل[4] دار السّلْطان، فانْظر إلى يحيى بن أكثم[5] وروح بن عبادة[6] يتناظران"، فمال إليهما، ثمّ قال ليحيى: "ما تريد

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] سورة الإسراء (17) الآية 19.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل: **أكتم**.

وهو أبو محمّد يحيى بن أكثم بن محمّد بن قطن بن سمعان بن مشنج، التّميمي الأسيّدي المروزي. من ولد أكثر بن صيفي التّميمي، حكيم العرب. كان عالمًا بالفقه بصيرًا بالأحكام. ذكره الدّراقطني في أصحاب الشّافعي. وقال الخطيب في *تاريخ بغداد* (ج14/ص191): كان يحيى بن أكثم سليمًا من البدعة، ينتحل مذهب أهل السّنة. سمع عبد الله بن المبارك وسفيان بن عيينة وغيرهما. وروى عنه أبو عيسى التّرمذي وغيره. وله كتب في الأصول، وله كتاب أورده على العراقيّين سمّاه كتاب *التّنبيه*. وقال طلحة بن محمّد بن جعفر في حقّه (المرجع السّابق، ص197): "غلب [يحيى] على المأمون حتّى لم يتقدّمه أحد عمده من النّاس جميعًا... قلّده قضاء القضاة وتدبير أهل مملكته فكانت الوزراء لا تعمل في تدبير الملك شيئًا إلاّ بعد مطالعة يحيى بن أكثم. وذكر الخطيب (المرجع السّابق، ص199) أنّ يحيى بن أكثم وُلّي قضاء البصرة وسنّه عشرون سنة أو نحوها. وقال غير الخطيب:

منه؟"، فقال يحيى: "إنّي ما أخاصمه إلاّ فيك وفي أصحابك"؛ قال ثمامة: "وكيف ذاك؟"، قال: "لأنّه زعم أنّ المعتزلة[1] حمقى، وأنا أقول النّاس وصفوهم بالزّنْدقة والكفْر، وما وصفهم أحد بالحمق"؛ فقال ثمامة لروح: "أ تقول ذلك؟"، قال: "نعم، <...>[2] القدريّة حمقى"، قال ثمامة: "ولِمْ؟"، قال: "لأنّهم يزعمون أنّ التّوبة بأيديهم، وأنّهم يقدرون عليها متى شاءوا؛ ثمّ أنّهم أبدًا يسألون الله أن يتوب عليهم، فما معنى مسألتهم إيّاه ما هو بأيديهم، والأمر فيه إليهم، لولا الحمق؟"؛ قال ثمامة: "فهل ذلك على مَن هو أكثر حمقًا

كانت ولاية القاضي يحيى بن أكثم القضاء بالبصرة سنة 202 هـ. ولم تزل الأحوال تختلف عليه وتتقلّب به إلى أيّام المتوكّل على الله. فلمّا عزل القاضي محمّد بن القاضي أحمد بن أبي دواد عن القضاء، فوّض الولاية إلى القاضي يحيى وخلع عليه خمس خلع؛ ثمّ عزله في سنة 240 هـ. وأخذ أمواله. توفّي عند رجوعه من الحجاز متّجهًا إلى العراق بالرّبذة يوم الجمعة منتصف ذي الحجّة سنة 242 هـ.–وقيل: غرّة 243 هـ.–، ودُفن هناك، وعمره 83 سنة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج6/ص147 إلى ص165؛ *أخبار القضاة* لوكيع محمّد بن خلف، ج2/ص161؛ *طبقات الحنابلة* لأبي الحسين محمّد بن أبي يعلى، ج1/ص140؛ *الجواهر المضيئة في طبقات الحنفيّة* لابن أبي الوفا القرشي، ج2/ص210؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج2/ص217 وص308؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص439؛ *مرآة الجنان* لأبي محمّد اليافعي، ج2/ص135؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص361؛ *الشّذرات*، ج2/ص101.

[6] هو روح بن عبادة ابن العلاء بن حسّان، أبو محمّد القيسي البصري الحافظ. سمع ابن عون وحسينا المعلّم وابن أبي عروبة وطبقتهم، وعنى بهذا الشّأن. وروى عنه أحمد وإسحاق وبندار وإسحاق الكوسج وبشر بن موسى وخلق كثير. قال الخطيب: صنّف الكتب في السّنن والأحكام، وجمع تفسيرًا. وكان ثقة. توفّي في جمادى الأوّل سنة 250 هـ، ونيّف على الثّمانين.

حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص349–ص350.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **قال**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

منهم؟"، قال: "نعم"، قال: "مَن التّوبة بيده ولم يجعلها في أيديهم، ولا يمكّنهم منها، ثمّ أنّه[1] أبدًا يسألهم التّوبة فيأمرهم بذلك".

ج – بلغ المأمون[2] مكان مُتَنَبٍّ[3]، فقال لثمامة: "صِرْ إلى هذا الرّجل، وانظر ما عنده، وارجع بخبره"، فقال ثمامة: "فاستعفيتُ"، فقال: "لا بدّ من ذلك"، فمضيتُ مع أصحابي إلى الرّجل ودخلتُ عليه، فقلتُ[4]: "إنّ أمير المؤمنين بلغه أنّك تدّعي النّبوّة"، قال: "نعم، وإنّي بُعثتُ إليه خاصّة[5]، وإلى النّاس عامّة"، قلتُ: "فما المعجز؟"، قال:

---

[1] في الأصل: **أنّهم**.

[2] هو عبد الله بن هارون أمير المؤمنين، أبو العبّاس المأمون بن الرّشيد بن المهديّ. وُلد سنة 170 هـ. وتوفّي سنة 218 هـ.، وكانت خلافته عشرين سنة وستّة أشهر. قرأ العلم في صغره وسمع من هشيم وعباد بن العوامّ ويوسف بن عطيّة وأبي معاوية الضّرير وطبقتهم. وروى عنه يحيى بن أكثم وجعفر بن أبي عثمان الطّيالسي والأمير عبد الله بن طاهر. وبرع في الفقه والعربيّة وأيّام النّاس. ولما كبر عني بعلوم الأوائل ومهر في الفلسفة، فجرّه ذلك إلى القول بخلق القرآن. ولما خلعه الأمين غضب ودعا إلى نفسه بخراسان فبايعه النّاس. وادّعى المأمون الخلافة وأخوه حيّ في آخر سنة 195 هـ. إلى أن قتل الأمين، فاجتمع النّاس عليه بغداد في أوّل سنة 198 هـ. رجع عن إباحة المتعة، ولكنّه لم يرجع عن مسألة خلق القرآن، وصمّم عليها في سنة 218 هـ.، وامتحن العلماء. وفي نفس السّنة توجّه غازيًا إلى أرض الرّوم، فلمّا وصل البدندون مرض، وأوْصى بالخلافة إلى أخيه المعتصم، ثمّ توفّي بالبدندون، فحمله ابنه العبّاس إلى طرسوس، ودفنه بها في دار خاقان خادم أبيه.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص235 إلى ص239؛ الزّركشي، ص156؛ الرّوحي، ص51؛ *تاريخ الخلفاء*، ص355 إلى ص384؛ الفخري، ص197؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص186؛ *تاريخ بغداد*، ج10/ص183؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص334؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص112.

[3] في الأصل: **متنبّي**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت عبارة: **إليه خاصّة** مطموسة في الأصل.

"نعم، إنّ آيتي أنّ مَن شاء منكم فليأتني بأمّه لأحبلها[1] وتلد السّاعة ولدًا ذكرًا سويًّا يقوم بين أيديكم"، قال ثمامة: "فقلت –صلّى الله عليك– أمّا أمّي فقد ماتت، ولكن أخونا هذا لعلّ أمّه باقية"، وأشار[2] بذلك إلى بعض الحاضرين.

د – وممّا يشبه هذه الحكاية أنّ زرقان النّظامي[3] قال: "سمعتُ أنّ في بعض شكَاك البصرة مُتنبِّ[4]، فذهبتُ مع أصحابي إليه، فطلبتُ منه المعجزة، (قال:)[5] "إنّ آيتي[6] أنّ (مَن)[7] شاء منكم قلعتُ عينيه حتّى أضعهما في كفّه ثمّ [أ=40 ظ] أعيدهما، فيعودان إلى أحسن ممّا كانتا"، فقلتُ: "أنا محتاج، قبل هذه الآية، إلى آية أخرى تدلّ على أنّك قادر على ما ذكرتَ، وما هي إلاّ أن تقلع عينكَ ثمّ تعيدها كما كانت لنعرف صدقكَ"، فقال: "من أيّ طبقة[8] أنتم؟"، قلت: "من المعْتزلة[9]"، قال: "هيهات! ما وصفنا شيئًا، فهاهنا أمر

---

[1] وردت عبارة: **بأمّه لأحبلها** مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: **أشرب**.

[3] هو أبو يعلى محمّد بن شداد بن عيسى المسمعي، يُعرف بزرقان. وهو من أصحاب النّظّام. وله كتب ومجالس، من أشهرها كتاب *المقالات*. توفّي سنة 278 هـ.
حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص285؛ *اللّباب*، ج3/ص139؛ *لسان الميزان*، ج5/ص199؛ *تاريخ بغداد*، ج5/ص353؛ *ميزان الاعتدال*، ج2/ص391؛ *الوافي بالوفيّات*، ج3/ص184؛ *تذكرة الحفّاظ* (طبعة الهند) ج2/ص602؛ *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة، (إحالات) ص400.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] وردت كلمة: **قال** مضافة في الهامش.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت كلمة: **من** مضافة في الهامش.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

آخر: معنا طعام طيّب وشراب ريحاني، فهل ترْغبون فيه؟"، فقلتُ: "أين كنتَ[1] عن هذه الآية إلى السّاعة؟"، ثمّ بقينا ذلك اليوم عنْده".

هـ – حضر أبو العتاهية[2] يومًا مع ثمامة عند المأمون، والتمس منه الإذْن في مناظرته، فقال المأمون: "إنّ شَرعك في شِعرك خير لك من هذه المناظرة"، فألحّ في الالتماس، فأَذِن المأمون فيه؛ ثمّ أبا العتاهية حرّك إصبعه، وقال: "مَن فعل هذا؟"، فقال: "مَن أمّه زانية"، فقال أبو العتاهية: "شتمني[3] يا أمير المؤمنين"، فقال ثمامة: "قطعته يا أمير المؤمنين".

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان، العنزي بالولاء، العيني، المعروف بأبي العتاهية، الشّاعر المشهور. مولده بعين التّمر ونشأ بالكوفة وسكن بغداد. وكان يبيع الجرار، فقيل له: الجرّار. واشتهر بمحبّة عتبة، جارية الإمام المهدي، وأكثر نسيبه فيها. وله في الزّهد أشعارًا كثيرة. وهو من مقدّمي المولدين في طبقة بشّار وأبي نواس وتلك الطّائفة، وشعره كثير. وكانت ولادته في سنة 130 هـ.، وتوفّي يوم الاثنين لثمان –أو ثلاث– خلون من جمادى الآخرة سنة 211 هـ. – وقيل: بل سنة 213 هـ.– ببغداد، وقبره على نهر عيسى قبالة قنطرة الزّياتين.
حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ ص219 إلى ص226؛ *الأغاني*، ج4/ص3؛ *الشّعر والشّعراء*، ص675؛ *طبقات* ابن المعتزّ، ص228؛ *معاهد التّنصيص*، ج2/ص285؛ *الشّذرات*، ج2/ص25؛ *تاريخ بغداد*، ج6/ص250؛ *الموشّح*، ص254.

[3] غير مقروءة في الأصل.

-7-

أبو عثمان
عمرو بن بحر الجاحظ[1]

تلميذ النّظّام في الكلام صاحب التّصانيف الكثيرة في الجدّ والهزْل. كان في أيّام المعْتصم[2] إلى [أيّام] المتوكّل.

---

[1] انظر ترجمته في: *الفهرست*، ص208 إلى ص212؛ *تاريخ بغداد*، ج12/ص212 إلى ص220؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص490 إلى ص492؛ *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج16/ص73 إلى ص114؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص237–ص238؛ *لسان الميزان*، ج4/ص355 إلى ص357؛ *تذكرة الحفّاظ*، ج16/ص111؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص156 وص162 إلى ص166؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص802–ص803؛ *معجم المؤلّفين*، ج8/ص7 إلى ص9 ؛ *الانتصار*، ص21 وص23 إلى ص27 وص98 إلى ص103... إلخ؛ *الجاحظ حياته وآثاره* للدّكتور طه الحاجري؛ *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي، *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (فهارس طبعة ريتر).

[2] هو محمّد بن هارون، أبو إسحاق المعتصم بن الرّشيد. وُلد سنة 180 هـ.، بويع بعد المأمون بعهد منه إليه في 14 رجب سنة 218 هـ. كان يُقال له: الثّمن، لأنّه ثامن خلفاء بني العبّاس، وملك ثمان سنين وثمانية أشهر، وفتح ثمانية فتوح، وقتل ثمانية أعداء، وخلّف من الذّهب ثمانية آلاف ألف دينار، ومن الدّراهم مثلها، ومن الخيل ثمانين ألف فرس، وثمانية آلاف مملوك، وثمانية آلاف جارية، وبنى ثمانية قصور. ولكثرة عسكره وضيق بغداد عليه بنى سامرا وانتقل إليها بعسكره، وذلك في سنة 221 هـ.، وعلق له خمسون ألف مخلاة. وغزا عمّوريّة وفتحها وقتل ثلاثين ألفا وسبى مثلهم. وامتحن العلماء في القول بخلق القرآن. وكان موته ليلة الأربعاء لثلاث خلون من شوّال سنة 227 هـ.، وصلّى عليه ابنه الواثق.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج/ص48 إلى ص50؛ *وفيّات الأعيان*، ج5/ص56؛ *الوافي*، ج5/ص144؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص341؛ *تاريخ بغداد*، ج3/ص347؛ *معجم* المرزباني، ص401؛ الرّوحي، ص57؛ الفخري، ص222؛ *تاريخ الخلفاء*، ص385 إلى ص392؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص231.

كان يقول:

أ – المعارف ضروريّة، والكفّار مُكابِرون.

ب – لا معنى للإرادة شاهدًا وغائبًا إلاّ الدّاعي.

ج – أثبَتَ الطّبائع.

د – أَحَلَّ[1] عدم الجوهر بعد وجوده.

هـ – عذاب أهل النّار غير مخلّد، بل يصيرون إلى طبيعة[2] النّار. وكان يقول: "النّار تجْذب أهلها إلى نفسها دون أن يدخل أحد فيها".

---

[1] في الأصل: **أحال**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

فصل

في بعض ما رُوي (عنه)[1] من الطّرف:

قال الجاحظ: "قلتُ لواحد: "مَن خلق المعاصي؟"، قال: "الله -تعالى-"، قلتُ: "فمَن عذّب عليها؟"، قال: "الله"، قلتُ: "فلِمَ؟"، قال: "لا أدري، والله".

وقال المبرد: "سمعتُ الجاحظ يقول: "أحذر مَن تَأمن، فإنّك حذر ممَّن تخاف".".

أمر المتوكّل، في السّنة التي قُتل فيها، أن يُحْمَل إليه الجاحظ من البصرة، فقال الجاحظ لِمَن أراد حمله: "ما تصْنع بإمرئ ليس بطائل، ذي شقّ مائل ولُعاب سائل وفرج بائل وعقل حائل؟"؛ وكان في ذلك الوقت مفلوجًا.

قال الجاحظ: "اللّحن مُستحسَن من النّساء، ولا يُستحسَن منهنّ التّشبّه بفحول الرّجال في المبالغة في الصّوت"؛ فاستشهد بقول مالك بن أسمى الفراري[2]:

منطق صائب ويلحن أحيانـــــــا وخير الحديث ما كان لحنـــا

فقيل: هذا خطأ من الجاحظ، لأنّه ليس المراد من قوله: "يلحن أحيانًا": اللّحن في الإعراب الذي هو ضدّ الصّواب، بل المراد: أحد الشّيأين[3]:

- أحدهما: الكناية[4] عن الشّيء والتّعريض بذكره، على معنى قوله -تعالى-: ﴿ولتعرفنّهم في لحن القول﴾[5].

---

[1] وردت كلمة: **عنه** مضافة في الهامش.

[2] في الأصل: **الفزاري**.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] سورة محمّد (47) الآية 30.

– وثانيهما: أنّه الفطنة وسرعة [أ=42 و] الفهم، كما قال –عليه السّلام–: "لعلّ أحدكم ألحن لحجّته <...>[1]"، أي أفطن لها.

ويدلّ على أنّه ليس المراد من البيْت ما ذكَره الجاحظ وجهان:

* **الأوّل**: ما رُوي أنّ هندًا بنت[2] أسمى بن خادجة تكلّمت[3] عند الحجّاج[4] فلحنت، فقال لها: "أ تلْحنين وأنت شريفة؟"، فقالت: "أ ما سمعتَ قول الفراري؟"، فقال لها الحجّاج: "إنّما عنَى[5] أخوك: اللّحْن في القول إذا كَنى المحدِّث عمّا يريد، ولم يَعن اللّحن في الإعراب؛ فاصلحي لسانك".

* **والثّاني**: ما رَوى الشّريف المرتضى عن بعضهم أنّه قال: "قلتُ للجاحظ: "مثْلك في عقلك وعلمك بالأدب تُنشد قول الفراري وتفسّره على أنّه أراد اللّحن في الإعراب، وإنّما

---

[1] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **من صاحبه**، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو أبو محمّد الحجّاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن معتّب ابن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن قسيّ –وهو ثقيف– الثّقفي، عامل عبد الملك بن مروان على العراق وخراسان. فلمّا توفّي عبد الملك وتولّى الوليد أبقاه على ما بيده. وهو الذي بنى مدينة واسط، وكان شروعه في بنائها في سنة 84 هـ.، وفرغ منها في سنة 86 هـ. وذكر ابن الجوزي في كتاب *شذور العقود* المرتّب على السّنين أنّه فرغ من بنائها في سنة 78 هـ.، وكان قد ابتدأ من سنة 75 هـ. توفّي الحجّاج في شهر رمضان –وقيل في شوّال– سنة 95 هـ. وعمره 54 سنة. وقال الطّبري في *تاريخه الكبير*: توفّي الحجّاج يوم الجمعة لتسع بقين من شهر رمضان سنة 95 هـ. وكانت وفاته بمدينة واسط، ودُفن بها.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج2/ص29 إلى ص54؛ *العقد الثّمين* لتقيّ الدّين المكّي، ج5/ص13.

[5] في الأصل: **أعني**.

أراد وصْفها بالفطْنة؛ وإنّما يكتفى[1] بالكفاية عن التّصْريح"؛ فقال له: "قد فطنتُ لذلك بعد"، فقلتُ: "فغيّره من كتابك"، فقال: "كيف لي بما سارت به الرّكبان؟".

ومن النّاس مَن صحّح التّأويل الأوّل، قال: "لأنّ الشّاعر جعل هذا اللّحن في مقابلة المنطق الصّائب؛ ولو كان المراد من اللّحن: الكناية أو الفطْنة[2]، لم يكن ذلك مقابلاً للمنْطق الصّائب، لأنّ اللّحْن بهذا المعْنى أيضًا صائب، بل المراد منه: اللّحْن (الذي)[3] هو ضدّ الإعراب، لأنّ ذلك مُسْتحبّ[4] في الغواني والفنّيات[5].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] وردت كلمة: **عنه** مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

-8-
أبو سهل
بشر بن المعتمر[1]

يُقال إنّ جميع معتزلة بغداد كانوا من مُسْتحْسنيه[2].

وكان بشْر[3] يقع[4] في أبي الهذيْل وينْسبه إلى النّفاق، ويقول إنّه إذا لم يَعلم، وهو عند النّاس يَعلم، أحبّ إليه من أن يَعلم، وهو عند النّاس لا يَعلم؛ ولئن[5] يكون من السّفلة، وهو عند النّاس من العلْية، أحبّ إليه من أن يكون من العلْية، وهو عند النّاس من السّفلة؛ ولئن[6] يكون نبيل المنْظر سخيف المخْبر، أحبّ إليه من أن يكون نبيل المخْبر سخيف المنظر؛ وهو بالنّفاق[7] أشدّ عجابًا[8] منه بالإخلاص؛ والباطل المقْبول أحبّ إليه من الحقّ المدْفوع.

وله أشعار كثيرة يَحتجّ[9] فيها على مخالفيه[10].

---

[1] انظر ترجمته في : *الفهرست*، ص205؛ *لسان الميزان*، ج2/ص33؛ *الانتصار*، ص51 إلى ص53؛ *الفصل*، ج3/ص34، وص70، وص82، وص163؛ *معجم المؤلّفين*، ج3/ص36؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص395–ص396؛ *في علم الكلام*، ج1/ص265 إلى ص269.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **لأن**.

[6] في الأصل: **لأن**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت كلمة: **عجابا** مبتورة في المتن فأكملها النّاسخ في الهامش.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] في الأصل: **مخالفته**.

واعْلم أنّه وافقنا في خمْس مسائل:

أ – الله –تعالى– قادر على لطف، لو فعله بالكافر لآمن طوعًا.

ب – لو خَلق الله العُقلاء ابتداءً في الجنّة[1]، وتَفَضَّل[2] بها عليهم، لكان ذلك أصلح لهم.

ج – لو عَلم من عبد أنّه (لو)[3] اتقاه لآمن، كان اتقاؤه إيّاه أصلح من أن يُميته[4] كافرًا.

د – حكى الكعبيّ أنّه قال: "إرادة الله على وجهين: صفة ذات، وصفة فعل. أمّا صفة الذّات، فهو –تعالى– لم يزل مُريدًا لجميع أفعاله وطاعات عباده، لأنّه –تعالى– حكيم، والحكيم لا يجوز أن لا يريد الخير. وأمّا صفة الفعل، فهي إرادته[5] لإحداث ما يُحدثه؛ فهذه الإرادة حادثة، لكنّها سابقة على الفعل".

وأقول: [أ=42 ظ] يَقْرب[6] منه قول الكراميّة، إلاّ أنّهم يُسمّون الإرادة القديمة: مَشيئة[7] لا إرادة.

هـ – إذا علم الله حدوث الشّيء ولم يُعلم منه، فهو مُريد لحدوثه.

وأمّا سائر انْفراداته:

أ – إفراطه في التّولّد حتّى قال: "اللّون والطّعم والرّائحة مقدورة للعبْد على سبيل التّولّد".

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت كلمة: **لو** مضافة في الهامش.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **إرادة**.

[6] في الأصل: **بقرب**.

[7] غير مقروءة في الأصل.

ب – الله –تعالى– قادر على تعْذيب الطّفل؛ ولو فعله، لكان الطّفل بالغًا عاصيًا[1].

وهذا جواب على دليل النّظّام في مسْألة القدْرة على القبيح.

ج – مَن تاب عن كبيرة، ثمّ عاد لها، عاد اسْتحْقاق[2] العقاب.

د – القدْرة سلامة البنْية.

هـ – الحركة مَحلّ المتحرِّك، لا عندما يكون في الحيّز الأوّل، ولا عندما يكون في الحيّز الثّاني <...>[3].

وهو إنّما قال بذلك، لأنّه كان مُنوّهًا[4] في ثبوت الحيّز.

---

[1] يمكن حلّ الخُلف الذي تقوم عليه هذه الصّيغة المبهمة بالرّجوع، من جهة، إلى ما ورد أعلاه في ص202: "**جواب بشر بن المعتمر أنّ الله –تعالى–، وإن كان قادرًا على تعذيب الطّفل، لكنّه لو عذّبه لكان بالغًا مستحقًّا للعقاب يستحيل أن يكون مع ذلك مستحقًّا للعقاب لاستحالة اجتماع النّقيضين**"، و، من جهة أخرى، إلى ما جاء في ص64 (ط. الكيلاني): "**قوله [أي بشر بن المعتمر]: إنّ الله –تعالى– قادر على تعذيب الطّفل، ولو فعل ذلك كان ظالمًا إيّاه. إلاّ أنّه لا يستحسن أن يُقال ذلك في حقّه، بل يُقال: لو فعل ذلك كان الطّفل بالغًا عاقلاً، عاصيًا بمعصية ارتكبها، مستحقًّا للعقاب. وهذا كلام متناقض**".

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل تكرار لكلمة: **الثّاني**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

-9-

أبو موسى
عيسى بن صبيح الورّاق[1]

أسْتاذ جعفر بن حرب بن مبشر[2].

كان من أقران أبي الهذيل؛ وكان يُلَقَّب[3] بـ"راهب المعتزلة".

كان يُكَفِّر مَن لابس أعمال السّلطان، وزعم أنّه لا يرِث ولا يورَث.

وكان يجوّز فعلاً من فاعليْن على سبيل التّولّد، وإن كان ينكر ذلك مباشرة.

وكان يكفّر مَن يقول بالرّؤية المنزّهة عن الكيفيّة، ويكفّر مَن شكّ في كفره.

وكان يبالغ في تفْسيق عثمان.

وأمّا الجعْفران، فكانا ينْكران القياس، ويوجبان العمل به عند التّنصيص على علّة الحُكم، سواء وُجد البعيد[4] بالقياس[5] أو لم يوجَد، كما هو قوْل النّظّام.

---

[1] انظر ترجمته في: *الانتصار*، ص53 إلى ص56؛ فهارس *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة ريتر)؛ *لسان الميزان*، ج4/ص398؛ *الفهرست* لابن النّديم، ص206–ص207.

[2] هو جعفر بن حرب الهمذاني، معتزليّ بغداديّ. درس الكلام بالبصرة على أبي الهذيل. وله الكتب في الجليل والدّقيق، والمجالس مع الموافق والمخالف. وبلغ من زهده في آخر عمره إلى أن ترك كلّ ما كان يملك وتعرّى وجلس في الماء حتّى كساه بعض أصحابه. وكان أبوه من أصحاب السّلطان فزهد في جميع تركة أبيه. وترك آخر عمره الكلام في الدّقيق. وأقبل يصنّف في الجليل الواضح، نحو كتاب *الإيضاح ونصيحة العامّة* وكتاب *المسترشد* وكتاب *التّعليم* وكتاب *الأصول الخمسة* وكتاب *الدّيانة*. فلا يزال كذلك إلى أن توفّي سنة 166 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص281 إلى ص283؛ *تاريخ بغداد*، ج7/ص162؛ *لسان الميزان*، ج2/ص113؛ ابن النّديم، ص55؛ *شرح الأزهار* للجنداري، ج1/ص10؛ *مروج الذّهب*، ج4/ص103؛ *الانتصار*، ص57 وص74 وص82.

[3] في الأصل: **يلعب**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

-10-
أبو جعْفر
محمّد بن عبد الله الإسكافي[1]

تلميذ جعفر بن حرب. حكى الكعبيّ أنّه كان خيّاطًا. وكان عمّه وأمّه يمنعانه من الإخلاف[2] في طلب الكلام، ويأمرانه بالكسْب؛ فضمّه جعْفر إلى نفْسه، فكان يَبعث[3] إلى أمّه في كلّ شهْر بعشْرين درهمًا.

حكى الكعبيّ أنّ الإسكافيّ حضر مع أبي عيسى الورّاق، فاحتجّ أبو عيسى على قوله بالإرجاء[4]، فقال: "للعاصي طاعات، فيَسْتحِقّ[5] بها الثّواب. وذلك الثّواب لا يصل إليه إلاّ إذا ترك الله عقابه أصلاً، أو إن عاقبه <...>[6]، لكنّه لا يخلّده في العقاب بل ينْقله[7] إلى دار الثّواب"، فقال الإسكافي: "فمَا قولكَ فيمَن آمن بالله وملائكته، إلاّ أنّه كَفر بمحمّد –عليه السّلام–، فإنّه لا يصل ثواب معرفته بالله إلاّ على الوجهين المذكورين. وذلك يقْتضي[8] أن لا يكون عقاب الكافر مؤبَّدًا". فعند ذلك اِلتزم الورّاق وابن الرّاوندي[9]

---

[1] هو محمّد بن عبد الله الإسكافي، وكنيته أبو جعفر. وكان فاضلاً عالمِا. وله تسعون كتابًا في الكلام، منها: كتابه في *نقض كتاب العثمانيّة* (طبع في القاهرة بعناية الأستاذ عبد السّلام هارون سنة 1955)، وكتاب *القاضي بين المختلفة*.

حول ترجمته راجع: *طبقات* المعتزلة، ص285؛ *الحاكم*، لوحة 61؛ ابن المرتضى، ص78.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت في الأصل إضافة لعبارة: وإن عاقبه، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

القوْل بالموافاة.

[9] في الأصل: **الرّويدي**.

-11-
٥ ٥ام بن عمرو الفوطي[1]

[أ –] كان يبالغ في الاعتزال حتّى امتنع[2] من إضافة الختم والطّبع والسّدّ وأمثالها إلى الله –تعالى–، مع قوله: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾[3]، ﴿بل طبع الله عليها بكفرهم﴾[4]، ﴿وجعلنا من بين أيديهم [أ=43 و] سدًّا ومن خلفهم﴾[5].

ب – الأعراض لا تدلّ على الله –تعالى–، لأنّ الأعراض لا تُعرف[6] إلاّ بالنّظر، ودليل إثبات الصّانع يجب أن يكون مَعلومًا بالضّرورة.

وهو مذهب تلميذه عبّاد.

ج – الإمامة لا تنعقد[7] أيّام الفتنة. وزعم أبو بكر عبد الرّحمان بن كيسان الأصمّ أنّ الإمامة لا تَنعقد[8] إلاّ بالإجماع؛ وإنّما أراد بذلك الطّعْن في إمامة عليّ.

د – كفّر مَن قال إنّ الجنّة والنّار مخلوقتان[9].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص271–ص272؛ *الفهرست*، ص214؛ *الانتصار*، ص48 إلى ص50، وص120 إلى ص122؛ *لسان الميزان*، ج6/ص195.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] سورة البقرة (2) الآية 7.

[4] سورة النّساء (4) الآية 155.

[5] سورة يس (36) الآية 9.

[6] في الأصل: **يعرف**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

هـ – مَنَع النّاس من أن يقولوا: "حسبنا الله ونعم الوكيل"، لأنّ الوكيل أقلّ حالاً من المُوَكِّل.

وجوابه: أنّ الوكيل في اللّغة بمعنى: الكافي.

و – المعْدومات قبل حدوثها ليست أشياء، وبعد عدَمها تكون أشياء.

ز – كان يُجوّز[1] القتل[2] والغلَبة على مخالفيه، وأَخْذ أمْوالهم سرقة وغصْبًا.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

-12-
أبو اس ّي
عبّد الرح م ان بن م ف د
الرباط[1]

أسْتاذ أبي القاسم الكعبيّ.

كان يُبالغ في القول بأنّ المعدوم شيء حتّى قال: "الجوهر حال عدمه جوهر وجسم".

وأكثر أقاويله موافقة لقول الكعبيّ.

وكان الجبّائي يفضّل[2] الكعبيّ عليه.

ولنَذكُر بعض ما روى الكعبيّ عنه من النّكت:

أ – سأل الخيّاط رجل من الإماميّة عن قول رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– لأبي بكر: "لا تحزن"، إنّ هذا النّهي، إن كان نهيًا عن الطّاعة، كان النّبيّ[3] فاعلاً للقبيح، وهو غير جائز؛ أو عن المعصية، فيلزم أن يكون أبو بكر فاعلاً للقبيح. فقال الخيّاط: "قول الله –تعالى– <...>[4] لموسى بن عمران: ﴿لا تخف﴾[5]، إن كان نهيًا عن الطّاعة،

---

[1] انظر ترجمته في: *تاريخ بغداد*، ج11/ص87؛ *لسان الميزان*، ج4/ص8؛ *معجم المؤلّفين*، ج5/ص213؛ *الأعلام*، ج4/ص122؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص405–ص406؛ *في علم الكلام*، ج1/ص270 إلى ص288.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **قول الله –تعالى–**، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

فإنّ الله فاعل للقبيح؛ أو عن المعصية، فيكون موسى –عليه السّلام– فاعلاً للقبيح. فكُلَّما جَعلتَه جوابًا عن ذلك، فهو جواب عمّا ذكرتَ".

ب – سأل إماميّ آخر، وقال: "إنّ النّبيّ[1] –عليه السّلام–، لما أمر عمر بن الخطّاب –رضي الله عنه– يوم الحديبيّة[2] أن يَمضي إلى مكّة برسالته، فأخبره عمر بقلّة[3] عشيرته (بمكّة)[4] وشدّة قريش عليه لغلْظَته عليها، وأنّ عثمان أوْلى بهذه الرّسالة منه؛ فلا يخلو[5] ذِكر عمر لهذه الأمور إمّا لاعتقاده بأنّ النّبيّ –عليه السّلام– كان يعلم هذه الأمور، وهو باطل؛ أو[6] لأنّه هو خالف أمر الرّسول، وذلك يقتضي[7] القدح فيه". فعارضه الخيّاط بأنّه –تعالى– قال لموسى لما أمره أن يَمضي إلى فرعون: "قال موسى: ﴿ربّ اشرح لي صدري، ويسّر لي أمري، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي﴾[8]، وقوله: ﴿هارون هو أفصح منّي لسانًا﴾[9].

فذِكْر موسى هذه الأمور إمّا أن يكون لاعتقاده أنّ الله –تعالى– ما عَلِم هذه الأمور أو لأنّه خالف أمر الله، وكلاهما[10] يوحيان الطّعن في موسى –عليه السّلام–.

---

[5] سورة طه (20) الآية 21، وسورة طه (20) الآية 67، وسورة النّمل (27) الآية 10، وسورة القصص (28) الآية 31.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: **بمكّة** مضافة في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **و**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] سورة طه (20) الآية 25 إلى الآية 28.

[9] سورة القصص (28) الآية 34.

[10] في الأصل: **كلامهما**.

وكلّما جَعَلْته[1] جوابًا عن ذلك، فهو جواب عمّا [أ=43 ظ] ذَكَرتموه.

ج – حكى الخيّاط عن بعْض أصحابه أنّه قال: "حضرتُ في بعض البلاد التي[2] غَلب عليها الخوارج، وإذا به قاض[3] وقد أَخذ رجلاً جَنى جناية ليس لها في كتاب[4] الله –تعالى– حدّ معيّن، فرجع إلى أصحابه فيه، فلم يجدوا مَخلصًا، فقال: "قد رأيتُ أن أضرب المصحف بعضه ببعض[5] ثلاث مرّات، ثمّ أفتحه، فما خَرج من شيء عملتُ به". فرضوا بذلك، ففعل بالمصحف ما ذكر، ثمّ فتحه، وإذا فيه: ﴿سنسمّه على الخرطوم﴾[6]، فَقطَع أنْف الجاني.

---

[1] في الأصل: **جعله**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] سورة القلم (68) الآية 16.

- 13 -
أبو القاسم
عبد الله بن أحمد بن محمود
البلخي[1] الكعبي[2]

وقد صَنّف ابن مثْنويه[3] كتابًا كبيرًا فيما خالف فيه أبو القاسم أصحابه ولا يُمكن الاستقصاء فيه هاهنا، لكنّا نُشير إلى بعض ذلك:

أ – مَنَع من كون الله –تعالى– مُريدًا وكارهًا[4] في الحقيقة[5].

ب – مَنَع من كون الله –تعالى– مُدْرِكًا.

ج – كان من نُفاة الأحوال شاهدًا وغائبًا.

د – المعْدوم شيء، لكنّه ليس بجوهر ولا عرض.

هـ – أَوْجب على الله فعْل الأصْلح في الدّنيا.

و – أثْبَت صحّة[6] الحدوث في الماضي أوّلاً.

ز – أَحال قدْرة الله على مثل مقْدور العبد.

ح – ما أَوجَب الثّواب على الله –تعالى–، وجَعَله من باب التّفضّل[7].

---

1 غير منقوطة في الأصل.

2 انظر ترجمته في: *لسان الميزان*، ج3/ص255–ص256؛ *تاريخ بغداد*، ج9/ص384؛ *هديّة العارفين*، ج1/ص444؛ *معجم المؤلّفين*، ج3/ص31؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص407–ص408؛ *الفهرست*، ص219.

3 في الأصل: **متويه**.

4 غير مقروءة في الأصل.

5 غير منقوطة في الأصل.

6 في الأصل: **لصحّة**.

7 غير مقروءة في الأصل.

ط – خِلاف[1] معْلوم الله –تعالى– لا يَقع، ولو وَقع، لكان ذلك هو المعْلوم.

ي – أَثْبت البقاء معنًى.

يأ – أَثْبت[2] الإدْراك معنًى.

يب – أَثْبت[3] الطّبيعة[4].

يج – أَوجَب <...>[5] اتّصاف[6] الجسم من كلّ جنس من أجناس الأعراض بنوع.

يد – الأَلْوان[7] مقدورة للعبْد على سبيل التّولّد.

يح – أَثْبت[8] الانطباع.

يط – المقلِّد ناجٍ[9].

يي – أَحال خلوّ القادر عن الأخذ والتّرك.

ويُحْكى أنّه سأل واحد جماعة من المتكلّمين، كان الكعبيّ فيهم، عن قول القائل الذي لم يكذب قطّ: "أنا كاذب[10]"، فإنّ هذا الخبر يجب[11] أن يكون كَذبًا، لأنّه لما لم

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **القضاء**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

يكذب قطّ، كان الخبر عن كونه كاذبًا كذبًا[1]؛ ويجب أن يكون صِدقًا، لأنّه، لما كَذب هذا الخبر، كان هو كاذبًا؛ فإخباره عن نفسه بأنّه كاذب يجب[2] أن يكون صدقًا.

فيلْزم أن يكون الخبر الواحد كذبًا وصدقًا معًا، وذلك مُحالٌ. قال: "فقلتُ[3]: هذا الخبر كذب وليس بصدق. إمّا أنّه كذب، فلِما قَرّرتَه؛ وإمّا أنّه <...>[4] ليس بصْدق، فلأنّ[5] الخبر عن الشّيء إنّما يكون صدقًا لو كان الخبر عنه مُتقدِّمًا على الخبر، وهو إنّما يصير كاذبًا عند حصول الحرف الأخير[6] من قوله: "أنا كاذب"، وحينئذ[7] ما بَقي من هذا الخبر شيء.

فالحاصل أنّه إنّما كَذِب في هذا الخبر[8]، ولا يمكن أن يكون هذا الخبر متعلِّقًا بنفْسه حتّى يكون صدقًا. فهذا [أ=44 و] الخبْر[9] إذًا كذب مُطلقًا.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **القضاء**، وإضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] في الأصل: **لأنّ**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

-14-

أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبّائي[1]

-15-

وابنه[2]

أبو هاشم عبد السّلام[3]

هما الشّيْخان[4] المعتبَران في المعتزلة، وزادا على مَن قبلهما في التّفريع والتّدقيق[5]. ولم يَبْق لسائر شيوخ[6] المعتزلة في هذا الزّمان تُبَّع البتّة[7]. والجبّائي[8]، وإن كان أكثر كلامًا وتفريعًا وتشعيبًا[9]، لكنّ أبا هاشم كان أَحْذق[10].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

انظر ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص608-ص609؛ *لسان الميزان*، ج5/ ص271؛ *الأعلام* للزّركلي، ج7/ص136؛ *معجم المؤلّفين*، ج10/ص269؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص406-ص407؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص280 إلى ص329؛ *فهارس مقالات الإسلاميّين للأشعري* (طبعة ريتر)؛ *في علم الكلام*، ج1/ص289 إلى ص307.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] انظر ترجمته في: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص608-ص609؛ *لسان الميزان*، ج5/ص271؛ *الأعلام* للزّركلي، ج7/ص136؛ *معجم المؤلّفين*، ج10/ص269؛ *تاريخ التّراث العربي*، ج2/ص406-ص407؛ *مذاهب الإسلاميّين*، ج1/ص280 إلى ص329؛ *فهارس مقالات الإسلاميّين للأشعري* (طبعة ريتر)؛ *في علم الكلام*، ج1/ص289 إلى ص307.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **تشعيثا**.

ولقد كان للجبّائي من التّلامذة ابنه[1] <...>[2] أبي[3] هاشم ومحمّد بن عمر (الصّيْمري)[4]. وكان بينهما[5] نزاع شديد في مسألة جواز اسْتحْقاق الذّمّ على الإخلال بالفعل، حتّى أنّ ابن عمر كَفّر أبا هاشم فيه. ومن جملة تلامذة الجبّائي[6]: أبو الحسن الأشعري، ثمّ خالفه ودَخل في مذهب (أهل)[7] السّنّة، على ما شَرَحَه.

وأمّا أبو هاشم، فلقد كان له من التّلامذة[8]: أبو عبد الله الحسين بن عليّ[9] البصري، وأبو إسحاق إبراهيم بن عيّاش، وأبو إسحاق إبراهيم بن عليّ النّصيبني[10]، وأبو عليّ بن خلاّد[11]؛ ثمّ أنّ قاضي القضاة عبد الجبّار بن[12] أحمد الأسدابادي، تلميذ[13] لأبي

---

[10] غير منقوطة في الأصل.

[1] وردت عبارة: **للجبّائي من التّلامذة ابنه** غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل إضافة لحرف العطف: **و**، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: **أبو**.

[4] وردت كلمة: **الصّيمري** مضافة في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت عبارة: **جملة تلامذة الجبّائي** غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت كلمة: **أهل** مضافة في الهامش.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] في الأصل: **أبو عبد الله**.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] هو أبو عليّ محمّد بن خلاّد البصري، صاحب كتاب *الأصول* و*الشّرع* وغيرهما. كان من المتقدّمين. درس عليه بالعسكر ثمّ ببغداد، فيُقال: إنّه كان يحبّ منه العود إلى ناحية العسكر، وينفره عن المقام عنده ببغداد . وممّا يذكر من أمره: أنّه كان في الابتداء بعيد الفهم، فكان ربّما يبكي لما يجد نفسه عليه؛ فلم يزل مجاهدًا لنفسه حتّى تقدّم كلّ التّقدّم. وكان على إتمام كتاب *الشّرح*، فاتّفق له بالبصرة المقام وهناك الخالدي، وهو أصل في الإرجاء، فقدم الكلام في الوعيد لأجل ذلك، وبلغ فيه الغاية. وكلّ ذلك كان بمسألة أصحابه، وكان يرجع إلى أدب ومعرفة. ومات ولم يبلغ الشّيخوخة.
حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص324؛ ابن النّديم، ص247.

[12] غير منقوطة في الأصل.

عبد الله وابن عيّاش، وتبرّز[1]؛ وهو إن زاد على مَن قبله في التّصنيف والتّفريع[2] والتّدْقيق، ولكنّه ما صار رأسًا ورئيسًا، لأنّه كان تابعًا لأبي هاشم وناصرًا لمذهبه ومُقرِّرًا لقوله. وقد كان الصّاحب أبو القاسم[3] إسْماعيل بن[4] عيّاد[5] على هذا المذهب أيضًا. وبِهِم ظهر مذهب أبي هاشم بعد خفائه.

---

13 غير منقوطة في الأصل.

1 غير مقروءة في الأصل.

2 غير منقوطة في الأصل.

3 غير مقروءة في الأصل.

4 غير منقوطة في الأصل.

5 هو أبو القاسم إسماعيل بن أبي الحسن عبّاد بن العبّاس بن عبّاد بن أحمد بن إدريس الطّالقاني الإصفهاني، الوزير الملقّب بالصّاحب كافي الكفاة. وُلد سنة 326 هـ. وكانت وفاته بالريّ سنة 385 هـ.

حول ترجمته راجع: *طبقات المعتزلة*، ص381؛ حسين علي محفوظ، مقدّمة *رسالة الهداية والضّلالة* للصّاحب؛ *معجم الأدباء*، ج6/ص168 وص317.

وخرج من تلامذة القاضي عبد الجبّار جمع من الأفاضل، كأبي رشيد، وأبي محمّد بن متويه، وأبي[1] القاسم[2] الواسطي[3]، وجَمْع من الزّيديّة[4]. وتتلمذ[5] لأبي رشيد: الحاكم الجشمي[6].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] هو محمّد بن زيد الواسطي، ويكنى بأبي القاسم. وهو متكلّم جدل، وله مناظرات نقل القاضي عبد الجبّار في كتابه *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة* نبذة منها. وينتمي أبو القاسم الواسطي –حسب الحاكم الجشمي وابن المرتضى والقاضي عبد الجبّار– إلى الطّبقة العاشرة من طبقات المعتزلة، وهو بذلك معاصر لأبي هاشم الجبّائي المتوفّى سنة 321 هـ.

حول ترجمته راجع: القاضي عبد الجبّار، *فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين*، ص329؛ ابن المرتضى، *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل*، ص193.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **تلمذ**.

[6] هو أبو سعد الحسن بن محمّد بن كرامة الجشمي البيهقي. كان مولده في شهر رمضان من سنة 413 هـ. سمع أبا حامد أحمد بن محمّد بن إسحاق النجّار وأبا الحسين أحمد ابن عليّ بن أحمد قاضي الحرمين. وفي شوّال سنة 436 هـ. سمع أبا محمّد قاضي القضاة عبد الوهّاب بن الحسن. وحدّث عن الأستاذ أبي يوسف يعقوب بن أحمد، وروى عن السيّد أبي طالب يحيى بن الحسين الحسني بالإجازة من غير وساطة، وغيرهم. وأخذ عنه أحمد بن محمّد بن إسحاق الخوارزمي، وعليّ بن زيد البروقاني. وروى عنه ولده محمّد، وكان سماعه عليه في سنة 452 هـ. وهو علاّمة عصره وفريد دهره في علم التّفسير وعلم أهل العدل والتّوحيد. وله مصنّفات عديدة في فنون كثيرة، 42 مؤلّفًا، منها: كتاب *تنبيه الغافلين على فضائل الطّالبين*، كتاب *التّهذيب* في التّفسير، كتاب *السّفينة* في علم التّاريخ. توفّي شهيدًا مقتولاً بمكّة المكرّمة في شهر رجب سنة 494 هـ. وقيل إنّ السّبب في قتله: الرّسالة التي ألّفها المسمّاة برسالة *الشّيخ*.

حول ترجمته راجع: *مطلع البدور*، ج4/ص413؛ *الذّريعة إلى تصانيف الشّيعة*، ج5/ص122؛ *تاريخ بيهق*، ص212؛ *معالم العلماء* لابن شهر أشوب، ص83؛ *تاريخ طبرستان*، ج1/ص101.

والاشْتغال[1] بشرح أقاويل أبي عليّ وأبي هاشم لا يليق بهذا الموضع، لأنّ كتب الكلام مملوءة في ذلك.

ولقد كان أجلّ تلامذة القاضي: أبو الحسين محمّد بن عليّ البصري، لكنّه خالفه، وخالف أبا عليّ وأبا هاشم في جملة من المسائل، وناصر أقاويل[2] سائر الشّيوخ، ووقع بسبب ذلك فيه عظيمه.

ونحن نشْرح تلك المسائل على الاخْتصار.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

-16-
أبو الق ّي
محمود بن علي الخ ّارزمي[1]

خالف أبا عليّ وأبا هاشم والقاضي في عدّة <...>[2] مسائل[3]، وناصر طريقته[4]: أبو عبد الله محمود الخوارزمي.

ولنَذْكر هاهنا ما خالف أبو الحسين فيه متقدّميه:

أ – وجود كلّ شيء ذاته، والموجود يقع على الموجودات باشتراك الاسم، لأنّ الوجود لو كان زائدًا على الذّات، لكان ما ليس بموجود مُتّصِفًا[5] بصفة[6] وجوديّة، ولو جاز ذلك لجاز التّسلسل في أنّ محلّ الحركة والسّكون هل هو موجود أم لا؟

ب – نفى (كوْن)[7] المعدوم شيئًا.

ج – حصول الجوهر [أ=44 ظ] في الحيّز أمر زائد على ذاته، لكنّ ذلك الزّائد غير مُعلَّل بمعنى حال في الجوهر، على ما ذهب إليه أبو هاشم، بل واقع بالفعل، لأنّ قيام ذلك المعنى بالجوهر مشروط بحصول ذلك الجوهر في الحيّز؛ فلو كان حصوله فيه معلَّلاً به،

---

[1] انظر ترجمته في: *الفهرست*، ص208.

[2] وردت في الأصل إضافة لحرف الجرّ: **من**، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: **المسائل**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت كلمة: **كون** مضافة في الهامش.

لزم الدّور؛ لأنّه، لما كان الوجود نفس الذّات[1]، فلو كانت الذّات ثابتة[2]، لكانت موجودة، وهو[3] محالٌ.

د – نَفَى[4] التّأليف الذي زعم أبو الهذيل وأبو هاشم أنّه عَرَض واحد قائم بمَحَلّين؛ لأنّه لو جاز ذلك في بعض الأعراض، لجاز في الكلّ، ولجَاز حصول الجسم الواحد في مكانين دفعة واحدة.

هـ – أثبت[5] حدوث العالم بطريقة الأحوال لا طريقة[6] المعاني.

و – المحوّج إلى المؤثّر: الجواز لا الحدوث، لأنّ الحدوث كيفيّة[7] مترتِّبة على الوجود المترتِّب[8] على الإيجاد[9] المترتِّب[10] على وجه الحاجة. فلو كان وجه الحاجة[11]: الحدوث، لزم الدّور.

ز – أثبت الصّانع –تعالى– بالقسمة لا بالقياس على أفعال العباد، لأنّ العلم بافتقار[12] الجائز[13] إلى المؤثّر ضروريّ، فلا حاجة فيه إلى القياس.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **المرتّب**.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] في الأصل: **المرتّب**.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] في الأصل: **الجابر**.

ح – أوّل العلم بالله هو العلم بكونه قادرًا، على ما هو قول أبي هاشم، وترك قول أبي الهذيل والقاضي إنّه العلم بأنّ له مُحدِثًا؛ لأنّ المحدَث ليس له، بكونه محدَثًا، صفة؛ فالعلم به لا يكون علمًا بالله ولا بشيء من صفاته بخلاف[1] كونه قادرًا.

ط – مال إلى نَفي العلم الحمليّ، لأنّ الوصف المشتَرك معلوم على التّفصيل، والخصوصيّة مجهولة على التّفصيل.

ي – يوقف في مسألة الجزء الذي لا يتجزّأ؛ وقد قرّرناه.

يأ – المعنيّ بكون القادر قادرًا شاهدًا: اعتدال المزاج، وهو الذي لأجله صحّ منه العقل، لأنّا متى عقلنا سليم الأعضاء عقلناه قادرًا. وإن لم يُعلم غيره، فوجب أن تكون[2] قادريّته بهذا القدر.

يب – المعنيّ بكون الحيّ حيًّا في الشّاهد أنّه لا يستحيل[3] أن يَعلم ويَقدر، وذلك لاعتدال[4] مزاجه. وبالجملة، فقد نفى[5] أن يكون للقادر وللحيّ، بكونه قادرًا وحيًّا حالة، فضلاً عن أن تُثبت معنًى موجبًا لتلك الحالة. والطّريق إليه: ما ذكرناه في القادر.

يج – أثبت كونه –تعالى– قادرًا بالقسمة لا بالقياس، لأنّ صدور الفعل عنه، بعد أن لم يكن، لا يُعقل إلاّ إذا كان المؤثِّر بحيث يصحّ عليه أن يكون مؤثِّرًا وأن لا يكون.

يد – لم يُثبت لله، بكونه قادرًا حيًّا، حالاً أصلاً.

يه – أَثبَت له –تعالى–، بكونه عالِمًا، حالاً في *التّصفّح*[6]، ونفاها في *الغرر*.

يو – ما صَرَّح بإثبات كون الله –تعالى– مُدرِكًا.

---

[1] في الأصل: **فخلاف**.

[2] في الأصل: **يكون**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **الاعتدال**.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

يز – ما يُثبت[1] لله –تعالى–، بكونه مُريدًا وكارهًا، أَزْيَد من الدّاعي، وهو عِلْمه بما في الفعل من المصلحة والمفسدة. واعتمد في هذه المسائل الأربع على عَدَم الدّليل.

يح – الله –تعالى– مُخالِف لخلقه بذاته المخصوصة[2]؛ خلاف ما [أ=45 و] قاله أبو هاشم من أنّه –تعالى– مُخالِف لخلقه بحالة توجب[3] الأحوال الأربعة، لأنّ ذاته –تعالى– لو ساوَت سائر الذّوات في تمام الماهيّة، لافتَقَر[4] –في اختصاصه بتلك الصّفة– إلى صفة أخرى، ولَزم التّسلسل.

يط – الله –تعالى– يستحيل منه فعل القبيح[5] نظرًا إلى الدّاعي، وإن صَحّ منه ذلك نظرًا إلى القادر، لأنّ فعل القبيح يُفضي[6] إلى المحال؛ وما يُفضي إلى المحال مُحالٌ.

ك – مقدور بين[7] قادرين صحيح، والله –تعالى– قادر على مقدورات العبد، لأنّ المصحِّح للمقدوريّة[8] هو الإمكان، وهو مُشترَك بين الكلّ، فالكلّ مقدور.

كأ – ذَكَر أنّ له طريقين في علمه –تعالى– بالأشياء قبل وجودها. فذَكَر في أحد الطّريقين أنّه –تعالى– إنّما يَعلم قبل حدوث الأشياء أنواع ماهيّاتها؛ وأمّا الأشخاص، فإنّما يَعلمها عند حدوثها.

كب– العلم بأنّ الشّيء سيوجد ليس العلم بوجوده أنّه أُوجِد، بل لا بدّ من حدوث علم آخر. وأمّا أنّ العلم الأوّل هل يزول أم لا؟ فعنده لا يزول، وعند صاحبه محمود الخوارزمي يزول.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **يوجب**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت عبارة: **القبيح يفضي** غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **المقدوريّة**.

وأقول: لَعلّ أبا الحسين فَرَّع هذا القول على قوله بأنّه –تعالى– لا يَعلم قبل حدوث الأشياء إلاّ أنواع ماهيّاتها؛ فإنّ ذلك عِلْم كلّيّ، والعلم الكلّيّ لا يَتَغيّر بتَغيُّر[1] العلوم.

فأمّا لو اعترَف بأنّه –تعالى– قبل حدوث الشّيء المعيَّن كان عالِمًا بأنّ ذلك الشّخص سيَحدُث في ذلك الوقت المعيَّن، فعند حدوث ذلك الشّيء المعيَّن، إن وَجَب حدوث علم آخر، وَجَب زوال الأوّل، لأنّ الأوّل صار جَهلاً.

فإن قيل: إنّه لا يصير جَهلاً، لأنّ العلم بأنّ الشّيء سيوجَد عِلم بوجوده إذا وُجد؛ لم يجب[2] حدوث عِلم آخر. وعلى الجملة، فالقول إمّا قول المشائخ أو قول محمود.

وأمّا القول بأنّه يَحدث علم آخر ويَبقى العلم الأوّل ضعيف جدًّا، ودليله: أنّ العلم بأنّ الشّيء سيوجد لو وُجد حال وجود الشّيء[3] أو بالعكس، لكان ذلك جهلاً.

وإذا كان كذلك، فإنّ تغايره أوْلى.

كج – كَوْن الممْكن صحيح الوجود عبارة عن كَوْن القادر بحيث يَصحّ منه إيجاده ولا يصحّ المقدور صحّة عائدة إليه، لأنّ الصّحّة لو كانت صفة ثبوتيّة لافتقرت[4] إلى موصوف، بتقدّم[5] حاصل.

ولو كان كذلك، لَمَا كان مقدورًا. وهذا مُطّرِد، سواء قيل[6] الصّحيح هو الذّات أو الصّفة.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: **فنقدّم**.

[6] في الأصل: **يكون**.

كد – القادر لا يمكنه الفعْل إلاّ عند الدّاعي؛ والفعل عند حصول الدّاعي واجب الوقوع؛ وهذا صَريح الجَبْر. وذَكَر في بعض المواضع أنّ صدور الفعل عن القادر لا يتوقّف على ما الدّاعي.

وأمّا صاحبه محمود، فقد [أ=45 ظ] اعترف بأنّه لا بدّ من الدّاعي، لكنّه زعم أنّ حصول الفعل عند تحقّق الدّاعي، وإن صار أوْلى بالوقوع، إلاّ أنّه لا ينتهي[1] إلى حدّ الوجوب. ودليلهم: أنّه لولا الدّاعي لَتَرجّح أحد الطّرفين[2] المتساويين على الآخر من غير مُرجِّح، وهو مُحالٌ.

كه – اختار في خلاف معْلوم الله –تعالى– طريقة[3] الكعبيّ، وهي أنّه لو وقع لَكان معلومًا.

كو – تَوَقَّف في الخلاء والملاء، وأكثر مَيْله إلى النّفي.

كز – زَيَّف أدلّة أسلافه في أنّ القادر بالقدرة لا يصحّ منه الاختراع[4] وإيجاد الأجسام، ثمّ لم يَذكر فيه دلالة؛ وهو –حينئذ– لا يُمكنه إبطال[5] قول المفوّضة والقائلين بالمتوسّطات.

كح – يَجعل الألم واللّذّة نفس إدراك المنافي [و]الملائم، واعتمد فيه على نفي[6] الدّلالة على الزّائد.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **الطّريقين**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

كط – العلم بأنّ الحاسّة –مَهْمَا كانت سليمة[1]، والمحسوس كان حاضرًا أو الشّرائط بأسرها موجودة، فإنّه[2] يجب[3] حصول الإدراك– علم ضروريّ، وشيوخه[4] جعلوه[5] نظريًّا.

ل – أَثْبت[6] للمغناطيس خاصّيّة جاذبة؛ وزَعَم أيضًا أنّ النّبات، عند الزَّرْع والسَّقْي وسائر الشّرائط، واجب. وقد مال إلى أن يكون الولد، عند وقوع النّطفة في الرّحم، مع سلامة الأحوال، واجب. وبالجملة، فهو شديد الميْل إلى القول بالطّبائع والخواصّ، شديد الميْل إلى الاستدلال بالطّرد والعكس.

لأ – العلم بالمدْرَكات، عند حصول الإدراك، واجب، خِلافًا لِمَا ذهب أسلافه إليه من أنّ ذلك بفعل الله –تعالى–، واعتماده على الطّرد والعكس.

لب – أَبْطَلَ القول بالشُّعَاع، وإلاّ وجب أنْ لا يُرَى المقابل عند هبوب الرّياح.

لج – مال إلى القول بالانطباع.

لد – العلم بأنّ المقابلة شرط علميّ ضروريّ.

له – قَدَحَ في طريقة[7] التّمانع، بناءً على قوله: الفعل لا بدّ فيه من الدّاعي. فإذا كان[8] حكمين اتّحدَا في الدّاعي فلا يحصل الاختلاف[9].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **فإنّها**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **كانا**.

[9] في الأصل: **الإخلاف**.

لو – ادّعى العلم الضّروريّ بكوننا فاعلين، وقدح في أدلّة سلفه؛ ويُقال إنّه قول البصريّ الأوّل، لأنّ العلم بحسن المدح والذّمّ مشروط بالعلم بكونه فاعلاً. وإذا كان الأوّل ضروريًّا، كان الآخر أوْلى بذلك.

لز – المتولّدات غير واقعة بالقادر، لكنّها موجودة عن أسبابها؛ وتلك الأسباب هي الواقعة بالقادر. وهو قريب ممّا حَكَيْنا عن ثمامة، لأنّ القادِر قد يموت حال حصول ذلك الأثر؛ فالميِّت لا يكون موجِدًا.

لح – النّظر ترتيب علوم ضروريّة[1].

لط – تلك العلوم الضّروريّة[2] المرتّبة موجبة للعلم النّظريّ، [أ=46 و] لأنّ مَن علم أنّ هذا ظلم، وكلّ ظلم قبيح، فمع حضور هذين العلمين يستحيل[3] أن لا يحصل العلم بأنّ هذا قبيح.

م – العقل بيّنة[4] القلب إذا كان سليمًا، وهي موجبة[5] للعلوم الضّروريّة[6].

مأ – قَدَح في أدلّة سلفه في إبطال الكرامات، واعترض عليها.

مب – سَنَّ[7] لوجوب اللّطف وجه مُخْتَصّ به، ولكنّ وجوبه تبع لوجوب الملْطوف فيه[8].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت عبارة: **العلمين يستحيل** غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

مج – مال إلى إيجاب[1] الأصلح في الدّنيا نَظرًا إلى الوجود إذا لم يفضِ إلى التّسلسل، لأنّ الدّاعي حاصل والموانع زائلة، فيجب الفعل.

مد – جَوَّز التّوبة عن بعض المعاصي، مع الإصرار على الباقي، لإجماع الأمّة على أنّ اليهوديّ إذا أسلم، مع الإصرار على غصب شعيرة واحدة، فإنّه يصحّ إسلامه.

مه – أوجب الإمامة عَقلاً على الخلق، لأنّها تدفع الضّرر، وأنّه واجب.

مو – ليس للكلام، بكونه كلامًا، صفة مُعَلَّلة بالإرادة، خلافًا لأبي عليّ وأبي هاشم، لأنّه ليس للحروف التي يأتلف[2] منها الكلام وجود على الاجتماع، ليكون مَحَلاً لتلك الصّفة.

مز – لا يجوز إطلاق اسم الشّيء على المعدوم الصّرف.

مح – ظاهر كلامه مُشعر بأنّ الطّلب الذي نقول عند[3] قولنا: "افعل" (مغاير)[4] للإرادة، وهو قريب من الكلام النّفسانيّ الذي يقول الأشعريّة به.

مط – اعتقاد أنّ الشّيء يكون، واعتقاد أن لا يكون، لا شكّ أنّهما [لا] يجتمعان البتّة[5]؛ فامتناع الاجتماع[6] للتّضادّ أو لعدم الدّاعي، توقّف فيه<..>[7].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **على**.

[4] وردت كلمة: **مغاير** مضافة في الهامش.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **فيه**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

ن – النّظر في الشّبهة يوجب الجهل، لأنّ مَن اعتقد أنّ الإنسان واجب، والواجب غنيّ[1] عن السّبب. فمع حضور هذين الجهليْن يستحيل أن لا يحصل اعْتقاد أنّ الإنسان غنيٌّ[2] عن السّبب، وهو جهلٌ.

وأمّا أصول الفقْه، فقد خالف فيها القاضي في مسائل:

أ – الأمر للوجوب، لأنّ تاركه عاص؛ والعاصي مُستَحِقّ[3] للعقاب.

ب – النّهي يدلّ على الفساد في العبادات دون المعاملات.

ج – الألف واللاّم الدّاخلان على الاسم المفرد لا يُفيدان الاستغراق[4]، وفي الجميع يفيد أنّه لحسن الاستثناء والتّأكيد في أحدهما دون الثّاني.

د – جوّز تأخير البيان في المجمل[5] دون العموم، لأنّ المجمل لا يوجب التّلبيس، والعموم يوجبه.

هـ – أوْجب في المنسوخ أن يقارِنَه بيان[6] أنّه سيُنسَخ بعد ذلك دَفْعًا للتّلبيس.

و – التّواتر يُفيد[7] العلم النّظريّ، على ما قاله الكعبيّ[8].

ز – أَثْبَتَ[9] كون خبر الواحد حُجَّة[10] بالعقل.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **يستحقّ**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت عبارة: **جوّز تأخير البيان في المجمل** غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

ح – أَثْبَتَ كون القياس حجّة بالعقل.

ط – مَالَ إلى أنّ كون الإجماع حجّة؛ والقياس حجّة مسألة طيّبة[1] لا قطعيّة. وطريقه في الكلّ أنّه يَتَضمّن دفع مفسدة مظنونة[2]، فيكون [أ=46 ظ] واجبًا.

ي – العلوّ غير مُعْتبَر[3] في الأمر، بل المعْتبَر[4] أن تذكره على سبيل الاسْتعلاء.

واعْلم أنّ كلام أبي الحسين في كِلاَ[5] الأصوليْن كلام مَتين، وإنّما يَعرف قدره مَن نظر فيه بعيْن الإنصاف، وقابَلَه بكلام مَن قبله، حتّى نَجد التّفاوت[6] الشّديد والبَوْن العظيم[7].

والعجب من أبي[8] محمّد بن الحسين بن عيسى، المعروف بابن[9] العارض، صاحب كتاب *النّكت* وكتاب *المسائل في أصول الفقه*، أنّه ما ذكر شيئًا في هذين الكتابين[10] –إلاّ ما شاء الله– سِوى ما أخذ من *المعتمد في أصول الفقه* لأبي الحسين؛ ثمّ أنّه يحكي عن أبي القاسم[11] والقاضي وغيرهما، وما ذكر أبا الحسين لا بالقليل[12] ولا بالكثير.

---

[1] وردت عبارة: **حجّة مسألة طيّبة** غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت عبارة: **يتضمّن دفع مفسدة مظنونة** غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير مقروءة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

وإذا حاول اختيار قول أو تفضيل[1] في شيء من المسائل أخذ قول أبي الحسين، ثمّ ينْسبه إلى نفسه؛ وذلك من سوء المعاملة. نسأل الله أن يعصمنا منه.

[1] غير مقروءة في الأصل.

-17-

أبو بكر أحمد بن علي بن الخ[1]

هذا الرّجل، وإن كان مُتقدِّمًا[2] على أبي الحسين زمانًا، لكن لتأخّره عنه علمًا، أخّرناه في الذّكر.

وهو تلميذ محمّد بن عمر (الصّيمري)[3] الذي كان تلميذ[4] أبي عليّ الجبّائي[5] وخَصمًا لأبي هاشم.

ولقد كان للأخشديّة[6] دولة وصولة، وبينهم وبين أصحاب أبي هاشم[7] مخاشنات.

ولنَذْكر بعض انْفراداته:

---

[1] حول ترجمته راجع: *الفهرست*، ص220–ص221؛ *لسان الميزان*، ج1/ص231؛ *معجم المؤلّفين*، ج1/ص320، وج2/ص23–ص24.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في المتن: **الصّميري**، ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] أتباع أخشد بن أبي بكر، تلميذ محمّد بن عمر الصّيمري. وهم يكفّرون أبا هاشم وأتباعه.
انظر: *فرق وطبقات المعتزلة*، ص106؛ و*باب ذكر المعتزلة*، ص59؛ و*المنية والأمل*، ص185.

[7] هم أتباع أبي هاشم عبد السّلام بن أبي عليّ الجبّائي. وتُسمّى هذه الفرقة: البهشميّة. وهم يثبتون الحال، ويجوّزون أن يعاقب الله –تعالى– العبد من غير أن يصدر عنه ذنب.
انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص78، و(طبعة بدران) ج1/ص73؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص348؛ *الفرق*، (طبعة آفاق) ص169، و(طبعة عبد الحميد) ص184؛ *الملل*، ص129؛ *المنية*، ص181؛ *فرق وطبقات المعتزلة*، ص100؛ *التّبصير*، ص86؛ *المعتزلة*، (طبعة جار الله)، ص153؛ الإسفرايني، ج1/ص80؛ *المواقف*، ص418.

أ – زَعَم أنّ الرّوح جسم مُنْساب في البدن.

وهذا غير بعيدٌ، إذا كان المراد: الأجزاء[1] الأصليّة الباقية من كلّ عضْو.

ب – قال بانطباع المرتّبات في الرّأي.

ج – نقلْنا[2] قوْله في الكرامات.

وله أقاويل أخرى في دقيق الكلام لا تليق بهذا المَوْضع.

---

[1] في الأصل: **للأجزاء**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

فصل

قالت المعتزلة: "العدل هاشميّ[1] والجبر أمويّ". رُوي أنّ عليًّا -رضي[2] الله عنه-، لما انصرف من صفّين، قام إليه شيخ، وقال: "أخبرنا عن مسيرنا إلى الشّام أكان بقضاء وقدر؟"، فقال[3] عليّ -رضي الله عنه-: "والذي خلق الجنّة[4] وبرأ السّماء[5] ما هبطْنا واديًا، ولا علوْنا قلعة، إلاّ بقضاء[6] وقدر"، فقال الشّيخ[7]: "عند الله أحْتسبُ عناي ما أدّى لي من الأجر شيئًا"، فقال -عليه السّلام-: "لَعَلَّك تظنّ قضاءً حتمًا وقدرًا لازمًا، لو كان كذلك لبطل الثّواب والعقاب، وسقط الوعْد والوعيد، وما كانت تأتي[8] من الله لائمة لمذنِب، ولا مَحْمدة لمحسِن، ولا كان المحسِن أوْلى بالثّواب من المسيء؛ وتلك مقالة إخوان <...>[9] الشّيطان، وعبدة الأصْنام، وخصوم الرّحمان، وشهود الزّور؛ وهم قدريّة هذه الأمّة ومجوسها؛ إنّ الله -تعالى- أَمَر تخييرًا ونهى تحذيرًا، ولم يكن جَبْرًا، وإلاّ بَعَث الأنبياء عَبثًا. وذلك ظنّ الذين كفروا؛ فويْل للّذين كفروا من النّار"؛ فقال الشّيخ: "وما ذلك القضاء [أ=47 و] والقدر الذي ساقنا؟"، قال: "أمْر الله بذلك وإرادته"، ثمّ تلا:

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **أنّ**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

﴿وقضى ربّك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانا﴾[1]، فنهض الشّيخ[2] مسرورًا بما سَمع، وأنشَد[3] يقول:

أنت الإمام الذي نرجو بطاعته يوم النّشور من الرّحمان رضوانا
أوضحت من ديننا ما كان مُلتبسا جزاك ربّك عنّا فيه إحسانا
فليس معذرة في فعل فاحشة قد كنت راكبها فسقا وعصيانـا
أوقعه فما عبدت إذن يا قوم شيطانـــــــــــــــــــا
ولا أحبّ ولا شاء الفسوق ولا قبل الوليّ له ظلما وعدوانـــا
أي نحسة[4] وقد صحّت عزيمته والعرش أعلى دالّ[5] لله إعلانـا

قلتُ: هذه الحكاية[6] مُعارَضة بمَا رَوى الإمام أبو القاسم بن حبيب[7] في تفسيره[8] بإسناده: أنّ عليّ بن أبي طالب سأله سائل عن القدر[9]، فقال: "طريق دقيق، فلا تَمشِ فيه"، فقال: "يا أمير المؤمنين، أخبرني عن القدر"، فقال: "بَحْر عميق، فلا تَخُض[10] فيه"، فقال[11]: "يا أمير المؤمنين، أخبرني[12] عن القدر"، فقال: "سِرّ خَفِيّ[13]، فلا تفْشه"،

---

[1] سورة الإسراء (17)، الآية 23.
[2] غير منقوطة في الأصل.
[3] في الأصل: **أنشأ**.
[4] غير مقروءة في الأصل.
[5] في الأصل: **ذال**.
[6] غير منقوطة في الأصل.
[7] غير منقوطة في الأصل.
[8] غير منقوطة في الأصل.
[9] في الأصل: **القدريّة**، ثمّ صحّحها النّاسخ كما أثبتناها.
[10] غير منقوطة في الأصل.
[11] غير منقوطة في الأصل.

فقال: "يا أمير المؤمنين، أخبرني عن القدر"، فقال -رضي الله عنه-: "يا سائل، لك مَشيئة مع مَشيئة الله -تعالى- أو فوق[1] مَشيئته أو دون مَشيئته؟ فإن قلتَ: "مع مشيئته "، فقد ادّعيتَ الشّرك؛ وإن قلتَ: "فوقها"، كانت مَشيئتك عالية على مَشيئة الله -تعالى-؛ وإن قلتَ: "دونها"، فقد استغنيتَ بمشيئته". ثمّ قال: "أَلستَ تقول[2]: "لا حول ولا قوّة[3] إلاّ بالله العليّ العظيم؟"، قال: "بلى"، قال: "تَعرف تفسيره؟"، قال: "لا يا أمير المؤمنين، علّمني ممّا علّمك الله"، فقال: "إنّ تفسيره أنّ العبد لا قُدرة له على طاعة، ولا على معصية، إلاّ بالله". ثمّ قال له: "الآن صرتَ مُسلمًا. قوموا إلى أخيكم للسّلام، وخذوا بيده".

ثمّ قال عليّ: "لو وَجدتُ رَجلاً من أهل القدر لأخذتُ عنقه، ولأضربنّه حتّى أُكسّر عنقه؛ فإنّهم يهود هذه الأمّة، ونصارى هذه الأمّة، ومجوس هذه الأمّة".

قال الشّافعي -رضي الله عنه- (شعرًا)[4]:

فما شئتَ كان وإن لم أشـــــأ ... وما شئتُ إن لم تَشَأ لم يكن

خلقتَ العباد على ما علمت ففي[5] ... العلم تجزي[6] الفتى والمســـــن

على ذا مننتَ وهذا خذلـــــتَ ... وهذا أعنتَ وذا لم تعـــــن

[أ=47 ظ]

فهذا سعيد وهذا شقـــــــيّ ... وهذا قبيح وهذا حســـــن

---

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت كلمة: **شعر** مضافة في الهامش.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

فالبيْت الأوّل صريحٌ في أنّه لا يوجد شيء إلاّ بمشيئة[1] الله. وقوله في البيْت[2] الثّاني: "ففي[3] العلم تجزي[4] الفتى[5] والمسنّ[6]" جواب عن أكثر شبه الخصم؛ لأنّهم، وإن خالفوا في الإرادة، إلاّ أنّه لا يمكنهم الخلاف في العلْم؛ وكلّ ما يلزمونه عَلَيْنا في الإرادة يلزمهم مثله في العلم.

والشّعراء أيضًا كانوا مُختلِفين[7] في المسألة.

رَوَى الشّريف المرتضى[8] أنّه اختصم رويه[9] وذو الرّمّة عند بلال بن أبي بردة، فقال رويه[10]: "والله ما فحص طائر مخصوصًا ولا تقرمص سَبْع قرموصًا إلاّ بقضاء[11] (من)[12] الله وقدره"، فقال ذو الرّمّة: "والله ما قَدَّر الله على الذّئب أكل الشّاة"، قال رويه[13]: "أَفبِقُدْرته أكلها؟ هذا كذب على الذّئب"، قال ذو الرّمّة[14] الكذب على الذّئب أوْلى من الكذب على الله ربّ الذّئب".

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير مقروءة في الأصل.

[12] وردت كلمة: **من** مضافة في الهامش.

[13] في الأصل: **روبه**.

[14] غير منقوطة في الأصل.

عن الأصْمعي[1] عن إسْحاق بن سويد[2]، قال: "أنْشدني ذو الرّمّة:

وعينان قال الله: "كونا" فكانتا فعولان بالألباب ما يفْعل الخمْر

---

[1] هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع بن مظهّر ابن رياح بن عمرو بن عبد شمس بن أعيا بن سعد بن عبد بن غنم بن قتيبة بن معن ابن مالك بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان، المعروف بالأصمعي الباهلي. وُلد سنة 122 هـ. – وقيل: سنة 123 هـ.–.

كان الأصمعي صاحب لغة ونحو، وإمامًا في الأخبار والنّوادر والملح والغرائب. سمع شعبة بن الحجّاج والحمّادين ومسعر بن كدام وغيرهم. وروى عنه عبد الرّحمان ابن أخيه عبد الله وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السّجستاني وأبو الفضل الرّياشي وغيرهم. وهو من أهل البصرة، وقدم بغداد في أيّام هارون الرّشيد. وللأصمعي من التّصانيف: كتاب *خلق الإنسان*، وكتاب *الأجناس*، وكتاب *الأنواء*، وكتاب *الهمز*، وكتاب *المقصور والممدود*، وكتاب *الفرق*، وكتاب *الصّفات*، وكتاب *الأبواب*، وكتاب *الميسر والقداح*، وكتاب *خلق الفرس*، وكتاب *أصول الكلام*، وكتاب *معاني الشّعر*، وكتاب *غريب الحديث*... توفّي في صفر سنة 216 هـ. –وقيل: سنة 215 هـ.، وقيل سنة: 217 هـ.– بالبصرة –وقيل: بمرو–.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص170– 176؛ *انباه الرّوّاة*، ج2/ص197؛ *نور القبس*، ص125؛ *تاريخ الأدب العربي* لكارل بروكلمان، (التّرجمة العربيّة) ج2/ص148 إلى ص151.

[2] هو إسحاق بن سويد العدوي البصري. اجتمع هو وذو الرمّة في مجلس، فأتوا بنبيذ، فشرب ذو الرمّة ولم يشرب إسحاق، فقال ذو الرمّة:

أمّا النّبيذ فلا يحزنك شاربه واحفظ ثيابك ممّن يشرب الماء

فقال إسحاق :

أمّا النّبيذ فقد يزري بشاربه ولا ترى أحدا أزرى به المـــاء

الماء فيه حياة النّاس كلّهـم وفي النّبيذ إذا عاقرته الـــــدّاء

ومن يسوّي نبيذا معاقـــرة بقارئ وخيار النّاس قـــــــرّاء

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج8/ص415؛ *رجال* ابن حبان، ص152؛ *سمط الآلي*، ص683؛ *الخبر والشّعر في أمالي القالي*، ج2/ص44 (وليس شعر ذي الرمّة هذا من المروي الموثق، وهو في ملحق ديوانه، ص661).

فقلتُ له: "فعولين، خبرًا يكون"، فقال لي: "لو سبّحتَ ربحتَ، إنّما قلتُ: "عينان فعولان" وصفتهما بذلك".

وممَّن رُوي أنّه كان على مذهب العزل من شعراء الطّبقة الأولى: أعشى قيس بن ثعلبة لقوله:

اسْتأثر الله بالوفاء وبالعدْل وولي الملامة الرّجلا

وممَّن قيل إنّه على مذهب الجبر: وليد بن ربيعة العامري[1]، لقوله:

إنّ تقوى ربّنا خيْر تقـــــــــى وبإذن الله ربّي والعجـــــــــل

مَن هداه سبل الخير اهْتـــــدى ناعم البال ومَن شاء أظـــــلّ

وقد حاوَل الشّريف المرتضى تأويل شعر وليد، لكنّه ليس بالتّأويل[2] أوْلى من شعر الأعشى.

---

[1] كذا في الأصل، وصوابه: لبيد بن ربيعة العامري. وهو لبيد بن ربيعة الشّاعر، له صحبة وخلق كثير. والعامري، نسبة إلى عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوزان بن منصور ابن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان. وقيس عيلان قبيلة كبيرة يعود إليها نسب العامري.

حول ترجمته راجع: *اللّباب في تهذيب الأنساب*، ج2/ص306.

[2] غير منقوطة في الأصل.

فصل

أنّ واحدًا من أصْحابنا جمع وجوه اسْتدْلالات المعتزلة بكتاب[1] الله –تعالى– على قولهم، ثمّ تكلّم عليها؛ وما رأيتُ، في هذا الباب كلامًا أجمع منه[2].

وأنا أذكر هاهنا خلاصة[3] ذلك، بتوفيق الله وعونه.

قال: وجدتُ جميع شبههم من آيات القرآن تنْقسم[4] إلى عشْرة أقسام[5]:

– فالأوّل[6]: ما في القرآن من إضافة الفعل إلى العباد، لقوله[7]: ﴿فويل للّذين يكتبون الكتاب﴾[8]، ﴿إن يتّبعون إلاّ الظّنّ﴾[9]، [أ=48 و] ﴿ذلك بأنّ الله لم يك مغيّرًا نعمة أنعمها على قوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم﴾[10]، ﴿بل سوّلت لكم أنفسكم أمرًا فصبر

---

[1] وردت عبارة: **المعتزلة بكتاب** غير منقوطة في الأصل.

[2] بداية ب: 19 ظ – س1: "**بسم الله الرّحمان الرّحيم. اعلم أنّ الفخر الرّازي ذكر في كتابه *الرّياض المونقة* أنّ بعض أصحابه جمع وجوه استدلالات المعتزلة بكتاب الله –تعالى– على قولهم، ثمّ تكلّم عليها؛ وما رأيتُ في هذا الباب كلامًا أجمع منه**".

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في ب 19 ظ – س4 . س5: **قال: وجدتُ جميع ما استدلّوا به على عشرة أقسام.**

[6] في ب 19 ظ – س5: **الأوّل.**

[7] في ب 19 ظ – س6: **كقوله.**

[8] سورة البقرة (2)، الآية 79.

[9] سورة الأنعام (6)، الآية 116؛ وسورة الأنعام (6)، الآية 148؛ وسورة يونس (10)، الآية 66؛ وسورة النّجم (53)، الآية 23؛ وسورة النّجم (53)، الآية 28.

[10] سورة الأنفال (8)، الآية 53.

جميل﴾[1]، ﴿فطوّعت له نفسه قتل أخيه﴾[2]، ﴿مَن يعمل سوءًا يجز به﴾[3]، ﴿كلّ امرئ بما كسب رهين﴾[4]، ﴿ما كان لي[5] عليكم من سلطان إلاّ أن دعوتكم﴾[6]. وكيف تستعيذ بالله من الشّيطان الرّجيم، وهو –سبحانه– الخالق لذلك؟

– الثّاني: ما في[7] القرآن من مدح المؤمنين على الإيمان، وذمّ الكافر[8] على الكفر، ووعد الثّواب على الطّاعة، والعقاب على المعصية، كقوله –تعالى–: ﴿اليوم تجزى كلّ نفس ما كسبت[9]﴾[10]، ﴿اليوم تجزون ما كنتم تعملون﴾[11]، ﴿وإبراهيم الذي وفّى ألاّ تزر وازرة وزر أخرى﴾[12]، ﴿لتجزى كلّ نفس بما تسعى﴾[13]، ﴿هل تجزون إلاّ ما كنتم تعملون؟﴾[14]،

---

[1] سورة يوسف (12)، الآية 18؛ وسورة يوسف (12)، الآية 83.

[2] سورة المائدة (5)، الآية 30.

[3] سورة النّساء (4)، الآية 123.

[4] سورة الطّور (52)، الآية 21.

[5] في ب 19 ظ – س10: لي ساقطة من ب.

[6] سورة إبراهيم (14)، الآية 22.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في ب 19 ظ – س14: **الكفّار** .

[9] في ب 19 ظ – س14: **ما كسبت** ساقطة من ب.

[10] سورة غافر (40)، الآية 17.

[11] سورة الجاثية (45)، الآية 28.

[12] سورة النّجم (53)، الآية 37–الآية 38.

[13] سورة طه (20)، الآية 15.

[14] سورة النّمل (27)، الآية 90.

﴿مَن جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾[1]، [ب:20 و] ﴿ومَن أعرض عن ذكري﴾[2]، ﴿أولئك الذين اشتروا الحياة الدّنيا﴾[3]، ﴿إنّ الذين كفروا بعد إيمانهم﴾[4].

– **الثّالث**: الآيات الدّالّة على أنّ أفعال الله –تعالى– مُنَزَّهة عن أن تكون مثل أفعال المخلوقين من التّفاوت والاختلاف[5] والظّلم. أمّا التّفاوت[6]، فكقوله: ﴿ما ترى في خلق الرّحمان من تفاوت﴾[7]، ﴿الذي أحسن كلّ شيء خلقه﴾[8]، والكفر ليس بحسن، ﴿وما خلقنا السّماوات والأرض وما بينهما إلاّ بالحقّ﴾[9]، ﴿إنّ الله لا يظلم مثقال ذرّة وإن تك حسنة يضاعفها﴾[10]، ﴿وما ربّك بظلاّم للعبيد﴾[11]، ﴿وما ظلمناهم﴾[12]، ﴿لا ظلم اليوم﴾[13]، ﴿ولا تظلمون فتيلا﴾[14].

---

[1] سورة الأنعام (6)، الآية 160.

[2] سورة طه (20)، الآية 124.

[3] سورة البقرة (2)، الآية 86.

[4] سورة آل عمران (3)، الآية 90.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] سورة الملك (67)، الآية 3.

[8] سورة السّجدة (32)، الآية 7.

[9] سورة الحجر (15)، الآية 85.

[10] سورة النّساء (4)، الآية 40.

[11] سورة فصّلت (41)، الآية 46.

[12] سورة هود (11)، الآية 101؛ وسورة النّحل (16)، الآية 118؛ وسورة الزّخرف (43)، الآية 76.

[13] سورة غافر (40)، الآية 17.

[14] سورة النّساء (4)، الآية 77.

– الرّابع: الآيات الدّالّة على ذمّ العباد على الكفر والمعاصي، كقوله –تعالى–: ﴿كيف تكفرون بالله؟﴾[1]. والإنكار[2] والتّوبيخ[3]، مع العجز على ذلك، محالٌ؛ وعندكم أنّه – تعالى– خلق الكفر في الكافر وأراده منه، وهو لا يقْدر على غيره، فكيف يوبّخه الله عليه؟ واحتجّوا في هذا المعنى بقوله –تعالى–: ﴿وما منع النّاس أن يؤمنوا إذ جاءهم الهدى﴾[4]، وهو إنكار بلفظ الاستفهام. ومعلوم أنّ رَجلاً لو حَبَسَ آخر في بيت[5]، (بحيث)[6] لا يمكنه الخروج منه، ثمّ يقول له: "ما يَمْنعكَ من التّصرّف في حوائجي؟"، كان ذلك منه مُستقبَحًا. وكذا قوله –تعالى–: ﴿وماذا عليهم لو آمنوا؟﴾[7]، وقوله لإبليس: [ب=20 ظ] ﴿ما منعك ألاّ تسجد؟﴾[8]، وقول موسى لأخيه هارون: ﴿ما منعك إذ رأيتهم[9]؟﴾[10]، وقوله: ﴿فمالهم لا يؤمنون؟﴾[11]، ﴿فمالهم عن التّذكرة معرضين؟﴾[12]، ﴿عفا الله عنك لِمَ أذنتَ لهم؟﴾[13]، ﴿لِمَ تُحرّم ما أحلّ الله لك؟﴾[14]؛ وكيف يجوز[15] أن

---

[1] سورة البقرة (2)، الآية 28.

[2] في الأصل: **الإمكان**، وفي ب 20 و – س9 كما أثبتناها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] سورة الإسراء (17)، الآية 94؛ وسورة الكهف (18)، الآية 55.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت كلمة: **بحيث** مضافة في الهامش.

[7] سورة النّساء (4)، الآية 39.

[8] سورة الأعراف (7)، الآية 12.

[9] إضافة في ب 20 ظ – س1: **ظلّوا**.

[10] سورة طه (20)، الآية 92.

[11] سورة الانشقاق (84)، الآية 20.

[12] سورة المدثّر (74)، الآية 49.

[13] سورة التّوبة (9)، الآية 43.

[14] سورة التّحريم (66)، الآية 1.

[15] غير منقوطة في الأصل.

يقول: لمَ تفعل ما خَلَقْتُ فيك؟ وقوله: ﴿لمَ تلبسون الحقّ بالباطل؟﴾[1]، ﴿لمَ تصدّون عن سبيل الله؟﴾[2].

[أ=48 ظ] قال الصّاحب في فصل له في هذا المعنى: "كيف يأمُر بالإيمان، ولم يرِدْه؛ ويَنْهى عن الكفر، وأراده؛ ويُعاقب بالباطل، وقَدَّره؟ وكيف يصرفه عن الإيمان، ثمّ يقول: ﴿أنّى تصرفون﴾[3]؛ ويَخلق[4] فيهم الإفك، ثمّ يقول: ﴿أنّى تؤفكون﴾[5]؛ وأَنْشَأ فيهم الكفْر، ثمّ يقول: ﴿كيف تكفرون بالله؟﴾[6]؛ وخَلَق فيهم لبس الحقّ بالباطل، ثمّ يقول: ﴿لمَ تلبسون الحقّ بالباطل؟﴾[7]؛ وصَدَّهم عن السّبيل، ثمّ يقول: ﴿لمَ تصدّون عن سبيل الله؟﴾[8]؛ وحالَ بينهم وبين الإيمان، ثمّ قال: ﴿وماذا عليهم لو آمنوا؟﴾[9]؛ وذَهَب بهم عن الرّشد، ثمّ قال: ﴿فأين تذهبون﴾[10]؛ وأضلّهم عن الدّين حتّى أعرضوا، ثمّ قال: ﴿فمالهم عن التّذكرة معرضين؟﴾[11].

---

[1] سورة آل عمران (3)، الآية 71.

[2] سورة آل عمران (3)، الآية 99.

[3] سورة الزّمر (39)، الآية 6.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] سورة الأنعام (6)، الآية 95؛ وسورة يونس (10)، الآية 34؛ وسورة فاطر (35)، الآية 3؛ وسورة غافر (40)، الآية 62.

[6] سورة البقرة (2)، الآية 28.

[7] سورة آل عمران (3)، الآية 71.

[8] سورة آل عمران (3)، الآية 99.

[9] سورة النّساء (4)، الآية 39.

[10] سورة التّكوير (81)، الآية 26.

[11] سورة المدثّر (74)، الآية 49.

– **الخامس**: الآيات التي[1] ذَكَر الله فيها تخيير[2] العباد في أفعالهم، وتعليقها بمشيئتهم[3]. فمنها قوله –تعالى–: ﴿فمَن شاء فليؤمن ومَن شاء فليكفر﴾[4]، ﴿واعملوا ما شئتم﴾[5]، ﴿اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله[6]﴾[7]، ﴿لمن شاء منكم أن يتقدّم أو يتأخّر﴾[8]، ﴿فمَن شاء ذكره﴾[9]، [ب=21 و] ﴿فمَن شاء اتّخذ إلى ربّه سبيلا﴾[10]، ﴿فمَن شاء اتّخذ إلى ربّه مآبا﴾[11].

وقد أنكر الله على مَن نفى المشيئة[12] عن نفسه وأضافها إلى الله –تعالى–: ﴿سيقول الذين أشركوا: لو شاء الله ما أشركنا ولا أباؤنا﴾[13]، ﴿وقالوا: لو شاء الرّحمان ما عبدناهم﴾[14].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] سورة الكهف (18)، الآية 29.

[5] سورة فصّلت (41)، الآية 40.

[6] ورسوله ساقطة من ب 20 ظ – س17.

[7] سورة التّوبة (9)، الآية 105.

[8] سورة المدّثّر (74)، الآية 37.

[9] سورة المدّثّر (74)، الآية 55؛ وسورة عبس (80)، الآية 12.

[10] سورة المزّمل (73)، الآية 19؛ وسورة الإنسان (76)، الآية 29.

[11] سورة النّبإ (78)، الآية 39.

[12] في الأصل: **أنفى المشبه**، وفي ب 21 و – س2 كما أثبتناه.

[13] سورة الأنعام (6)، الآية 148.

[14] سورة الزّخرف (43)، الآية 20.

– **السّادس**: الآيات التي فيها أمر العباد بالأفعال والمسارعة إليها قبل فواتها <...>[1] كقوله [–تعالى–]: ﴿سارعوا إلى مغفرة من ربّكم﴾[2]، ﴿أجيبوا داعي الله وآمنوا به﴾[3]، ﴿استجيبوا لله وللرّسول إذا دعاكم﴾[4]، ﴿يا أيّها الذين آمنوا أركعوا واسجدوا واعبدوا ربّكم﴾[5]، ﴿فآمنوا خيرًا لكم﴾[6]، ﴿واتّبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربّكم﴾[7]، ﴿وأنيبوا إلى ربّكم﴾[8].

قالوا: وكيف[9] يصحّ الأمر بالطّاعة والمسارعة إليها، مع كون المأمور ممنوعًا عاجزًا عن الإتيان به؟ فكما يستحيل[10] أن يُقال للمُقعَد الزّمن: "قُم"، وللزّمن: "اِسْعَ[11]"، ولِمَن يُرمى من شاهق: "اِحْفظ نفسك[12]"؛ فكذا هاهنا.

– السّابع: الآيات التي حَثَّ الله –تعالى– فيها على الاستعانة به، كقوله: ﴿إيّاك نعبد وإيّاك نستعين﴾[13]، ﴿فاستعذ بالله من الشّيطان الرّجيم﴾[14]، ﴿استعينوا بالصّبر

---

[1] وردت في الأصل إضافة لحرف العطف: **و**، ولم يرد هذا الحرف في ب 21 و – س6، فضلاً عن كون إضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] سورة آل عمران (3)، الآية 133.

[3] سورة الأحقاف (46)، الآية 31.

[4] سورة الأنفال (8)، الآية 24.

[5] سورة الحجّ (22)، الآية 77.

[6] سورة النّساء (4)، الآية 170.

[7] سورة الزّمر (39)، الآية 55.

[8] سورة الزّمر (39)، الآية 54.

[9] في ب 21 و – س11: **فكيف**.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] في الأصل: **اسعى**.

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] سورة الفاتحة (1)، الآية 5.

والصّلاة﴾[1]، ﴿استعينوا بالله﴾[2].

وإذا[3] كان الله خالق الكفْر والمعاصي، فكيف يُسْتعان به؟

وأيضًا يلزم بطلان الألطاف والدّواعي، لأنّه -تعالى- [ب=21 ظ] هو الخالق لأفعال العباد، فأيّ نفع يحصل للعبد (من)[4] اللّطف الذي يفعله الله؟ لكنّ الألطاف حاصلة لقوله [أ=49 و] -تعالى-: ﴿أَوَ لا يرون أنّهم يفتنون في كلّ عام مرّة أو مرّتين؟﴾[5]، ﴿ولولا أن يكون النّاس أمّة واحدة﴾[6]، ﴿ولو بسط الله الرّزق لعباده[7]﴾[8]، ﴿فبما رحمة من الله لنتَ لهم؟﴾[9]، ﴿إنّ الصّلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾[10].

– الثّامن: الآيات الدّالّة على اعتراف الأنبياء بذنوبهم[11] وإضافتها[12] إلى أنفسهم، لقوله[13] -تعالى- حكاية عن آدم -عليه السّلام-: ﴿ربّنا ظلمنا أنفسنا﴾[14]، وعن يونس

---

[14] سورة النّحل (16)، الآية 98.

[1] سورة البقرة (2)، الآية 153.

[2] سورة الأعراف (7)، الآية 128.

[3] في ب 21 و – س18: **فإذا**.

[4] وردت كلمة: من مضافة في الهامش.

[5] سورة التّوبة (9)، الآية 126.

[6] سورة الزّخرف (43)، الآية 33.

[7] كلمة: **لعباده** ساقطة من ب 20 ظ – س4.

[8] سورة الشّورى (42)، الآية 27.

[9] سورة آل عمران (3)، الآية 159.

[10] سورة العنكبوت (29)، الآية 45.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] في الأصل: **أضافها**، وفي ب 21 ظ كما أثبتناها.

[13] في ب 21 ظ – س7: **كقوله**.

[14] سورة الأعراف (7)، الآية 23.

-عليه السّلام-: ﴿سبحانك إنّي كنتُ من الظّالمين﴾[1]؛ وعن موسى[2]: ﴿ربّ إنّي ظلمتُ نفسي﴾[3].

وقال يعقوب[4] لأولاده: ﴿بل سوّلت لكم أنفسكم أمرا﴾[5].

وقال يوسف[6]: ﴿من بعد أن نزغ الشّيطان بيني وبين اخوتي﴾[7]. وقال نوح -عليه السّلام-: ﴿ربّ إنّي أعوذ بك أن أسألك ما ليس لي به علم﴾[8]، وقال أيضًا: ﴿وإنّي كلّما دعوتهم لتغفر لهم﴾[9].

قالوا: فهذه[10] الآيات كلّها دالّة على اعْتراف الأنبياء -عليهم السّلام- بكونهم فاعلين لأفعالهم، دون الله -تعالى-.

- التّاسع: الآيات[11] [الدّالّة] على اعْتراف الكفّار والعُصاة بأنّ كفرهم ومعاصيهم كانت منهم، لقوله -تعالى-: ﴿ولو ترى إذ الظّالمون موقوفون عند ربّهم﴾[12] إلى قوله: ﴿أنحن صددناكم عن الهدى [ب=22 و] بعد إذ جاءكم بل كنتم مجرمين﴾[13]؛ وقوله: ﴿ما

---

[1] سورة الأنبياء (21)، الآية 87.

[2] إضافة في ب 21 ظ - س9: **عليه السّلام**.

[3] سورة القصص (28)، الآية 16.

[4] إضافة في ب 21 ظ - س9 . س10: **عليه السّلام**.

[5] سورة يوسف (12)، الآية 18؛ وسورة يوسف (12)، الآية 83.

[6] إضافة في ب 21 ظ - س10 . س11: **عليه السّلام**.

[7] سورة يوسف (12)، الآية 100.

[8] سورة هود (11)، الآية 47.

[9] سورة نوح (71)، الآية 7.

[10] في ب 21 ظ - س15: هذه.

[11] إضافة في ب 21 ظ - س15: **الدّالّة**.

[12] سورة سبإ (34)، الآية 31.

[13] سورة سبإ (34)، الآية 32.

سلككم في سقر﴾[1]، [وقوله:] ﴿كُلّما ألقي فيها فوج سألهم خزنتها﴾[2] إلى قوله: ﴿فكذّبنا وقلنا﴾[3]؛ وقوله: ﴿أولئك ينالهم نصيبهم من الكتاب﴾[4] [إلى قوله:] ﴿فذوقوا العذاب بما كنتم تكسبون﴾[5].

– العاشر: الآيات الدّالّة التي ذكر الله –تعالى– فيها ما[6] يوجد منهم في الآخرة من التّحسّر على الكفر والمعصية، وطلب الرّجعة، كقوله –تعالى–: ﴿وهم يصطرخون فيها: [ربّنا أخرجنا]﴾[7]، [وقوله:] ﴿ربّنا أخرجنا منها﴾[8]؛ وقوله: ﴿قال ربّ إرجعون[9] لعلّي أعمل صالحا﴾[10]، ﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربّهم﴾[11]، ﴿أو تقول حين ترى العذاب: لو أنّ لي كرّة فأكون من المحسنين بلى﴾[12].

فهذا جمْلة[13] (ما)[14] ذكره من وجوه الاسْتدْلالات للمعْتزلة بالقرآن، على قولهم، في مسألة المخْلوق.

---

[1] سورة المدّثر (74)، الآية 42.

[2] سورة الملك (67)، الآية 8.

[3] سورة الملك (67)، الآية 9.

[4] سورة الأعراف (7)، الآية 37.

[5] سورة الأعراف (7)، الآية 39.

[6] ما ساقطة من ب 22 و – س5.

[7] سورة فاطر (35) الآية 37.

[8] سورة المؤمنون (23)، الآية 107.

[9] في الأصل: **ارجعوني**.

[10] سورة المؤمنون (23)، الآية 99–الآية 100.

[11] سورة السّجدة (32)، الآية 12.

[12] سورة الزّمر (39)، الآية 58– الآية 59.

[13] في الأصل: **جملتها**.

[14] وردت كلمة: ما مضافة في الهامش.

والجواب من حيْث الإجْمال والتّفْصيل:

– أمّا الإجمال: المعارضة بعلم الله –تعالى–. فإنّ ما علم وقوعه استحال أن لا يقع؛ وما علم عدم وقوعه استحال أن يقع. فلئن[1] قال: "خلاف معلوم الله –تعالى– ليس مُحالاً في نفسه"، قُلنا: "الضّدّان [ب=22 ظ] كلّ واحد منهما ممكن الوجود في نفسه، مع أنّ الجمع[2] بينهما[3] محال.

وإذا كان ذلك كذلك، فالأمر [أ=49 ظ] بخلاف معلوم الله –تعالى–، وإن كان مُمكنًا في نفسه، إلاّ أنّ الجمع بينه وبين علم الله –تعالى– محالٌ.

وإذا كان كذلك، فالأمر بخلاف معلوم الله –تعالى–، مع وجود ذلك العلم، كالأمر بالجمع بين الضّدّين. فظهر أنّه لا فرق بين الأمر بخلاف[4] معلوم الله وبين الأمر بالجمع بين الضّدّيْن".

ولقد كان واحد من أذْكياء المعتزلة يُسَمّي سؤال العلم بعدوّ الاعتزال، وكان يقول: "لَولاه لَتَمّ الدّسْت لنا".

وبالخبر[5] أيضًا، فإنّ الله –تعالى– أخبر عن أقوام أنّهم لا يؤمنون أنّ[6] وقوع خلاف مخبر[7] الله –تعالى– مُحال.

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وفي ب 22 و – س15 كما أثبتناها.

[2] في الأصل: **الجميع**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في ب 22 ظ – س1.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل وفي ب 22 ظ – س10: **و بالحرّ**.

[6] في الأصل: **و**، ولم يرد حرف العطف في ب 22 ظ – س11.

[7] في الأصل: **خبر**، وفي ب 22 ظ – س11 كما أثبتناها.

وأيضًا فصدور الفعل عن العبد إمّا أن يكون عند استواء الدّاعي أو عند ترجيح بعضها على بعض. فالأوّل مُحال: فإنّ تَرَجّح[1] أحد طرفي الممكن على الآخر، مع اسْتوائهما من كلّ الوجوه، مُحال. [ب=23 و] والثّاني يقتضي[2] توجّه الإشكالات بأسرها عليهم، لأنّ الفاعل لذلك الدّاعي ليس إلاّ الله –عزّ وجلّ–، وعند حصوله يجب[3] حصول الفعل، وعند عدَمه لا يمْكن. فحينئذ يتوجّه القول بالجبر، وتتوجّه عليهم تلك الإشكالات.

ثمّ أنّ هذه الآيات مُعارَضة بالآيات الكثيرة الدّالّة على أنّ جميع الأفعال بقضاء الله وقدره، كقوله: ﴿الله خالق كلّ شيء﴾[4]، وقوله: ﴿ختم الله على قلوبهم﴾[5]، ﴿ومَن يرد أن يضلّه يجعل صدره ضيّقًا حرجًا﴾[6]؛ وبالأخبار الكثيرة.

– وأمّا التّفصيل، فنقول[7]: الجواب عن الوجه الأوّل: إنّ إضافة[8] الأفعال إلى العِباد لا يَقتضي[9] كوْنهم مُوجِدين[10] لها. كما أنّ إضافة الأفعال إلى الجَمادات –كقولنا[11]: "سال الماء"، وقوله –تعالى– في الكواكب: ﴿و[12]كلّ في فلك يسبحون﴾[13]، وقوله: ﴿فلمّا

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] سورة الرّعد (13)، الآية 16؛ وسورة الزّمر (39)، الآية 62.

[5] سورة البقرة (2)، الآية 7.

[6] سورة الأنعام (6)، الآية 125.

[7] وردت عبارة: **التفصيل فنقول** غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] في الأصل: **موجودين**، وفي ب 23 و – س10 كما أثبتناها.

[11] في الأصل: **لقولنا**، وفي ب 23 و – س11 كما أثبتناها.

[12] **و** ساقطة من ب 23 و – س12.

أفل﴾[1]- لا يَقْتضي[2] كون الجماد مُوجِدًا لها. فلئن جعلوا ذلك مُجازًا، قلنا: "فلمَ لا يجوز هاهنا مثله؟".

وعن الثّاني: أنّكم إمّا أن تَستدِلّوا بمُطْلَق اسْتحقاق المِدح [ب=23 ظ] والذّمّ على كوْنه فاعلاً، أو باسْتحقاق المِدْح والذّمّ على الفعل على كوْنه فاعلاً.

والأوّل باطل، لأنّ الله -تعالى- يَسْتَحِقّ[3] المدح والثّناء بصفات إلهيّته[4]، والواحد منّا يسْتحِقّ[5] المدح بشجاعته ونسبه وجماله، (مع)[6] أنّ شيئًا من ذلك غير مقدور.

والثّاني باطل، لأنّ اسْتحْقاق المدح والذّمّ على كونه فاعلاً، بما يكون بعد العلم بكونه فاعلاً؛ فلو اسْتفدْنا[7] بكونه فاعلاً من ذلك الاسْتحْقاق[8]، لَزم [أ=50 و] الدّور؛ سلّمنا دلالته على كوْن العبْد مُتمكِّنًا من الفعْل، لكن لمَ قُلتم[9] بأنّه لا بدّ وأن يكون موجِدًا؟ ولمَ لا يجوز أن يُقال: الله -تعالى- أجرى عادة بأنّه متى صمَّمَ العزْم على الطّاعة، فإنّه -تعالى- يخلقها[10]؛ ومتى صمَّمَ العزْم على المعْصية، فإنّه -تعالى- يَخلقها[11]؟ وعلى هذا التّقدير يكون العبد كالموجِد، وإن لم [ب=24 و] يكن موجِدًا.

---

[13] سورة يس (36)، الآية 40.

[1] سورة الأنعام (6)، الآية 76.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت كلمة: **مع** مضافة في الهامش.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل، وفي ب 23 ظ - س 12: **خلقها**.

[11] غير منقوطة في الأصل.

وحقيقة[1] هذا القدر كاف في المدح والذّمّ، كما نقول فيمَن[2] قطع الحبل عن القنْديل حتّى سقط على الرّجل ومات، فإنّه يسْتحِقُّ[3] الذّمّ والعقاب، وإن لم يكن له تأثير في ذلك النّزول والموت.

وكذا القوْل في كثير من الأمور العاديّة التي رتّب الشّارع[4] عليها الذّمّ عاجلاً والعقاب آجلاً.

سَلَّمنا كون العبد مؤثّرًا، لكن لمَ لا يجوز[5] أن يكون تأثير قدْرته هي[6] صفة زائدة على وجود الفعل، على ما هو مذهب القاضي أبي بكر؛ وتلك الصّفة كون الفعل طاعة ومعصية؟ سلّمنا كوْن العبد مؤثّرًا في وجود الفعل؛ لكن لمَ لا يجوز[7] أن يُقال: ذلك المقدور وقع بقدرة العبد وقدرة الله –تعالى– جميعًا؟

وذلك يكْفي[8] في توجّه الذّمّ والعقاب. فلئن أحالوا وقوع مقدور واحد بقادرين، مَنَعناه. والكلام فيه مُستقْصى في الكتب الأصوليّة.

واعلم [ب=24 ظ] أنّك متى ما عرفتَ مأخذ الجواب عن هذين الوجهين، تمكّنتَ من الجواب على سائر الوجوه؛ فلا حاجة للتّطْويل.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت عبارة: **نقول فيمن** غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت عبارة: **العاديّة التي رتّب الشّارع** غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **في**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

فصل

قال المرْتضى[1] في *الغرر*[2]: رُوي أنّ[3] أبا حنيفة قال[4]: "دخلتُ المدينة وذهبتُ إلى الصّادق[5]، فسلّمتُ عليه وخرجتُ من عنده[6]، فرأيتُ[7] ابنه موسى[8] في دهْليزه[9] قاعدًا،

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] **فصل: قال المرتضى في *الغرر*: روي أنّ** ساقطة من ب 24 ظ – س 3.

[4] في ب 24 ظ – س 3: **قال أبو حنيفة.**

[5] هو جعفر بن محمّد الباقر، الملقّب بالصّادق. وينتسب إلى أبي بكر الصدّيق من جهة أمّه. وُلد سنة 80 هـ. وتختلف الصّورة التي هي بين أيدي الشّيعة عن جعفر، وصورته عند أهل السنّة؛ حيث أنّ الشّيعة ينسبون إليه ما سيكون وينسبون الجعفر الأبيض إليه. وينسب المسعودي إليه فكرة النّور المحمّدي قبل الخلق. ولذا يعزى إلى الصّادق العلم السرّي، مفتاح التّفكير الباطني بعده .
حول ترجمته راجع: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص161 إلى ص167؛ *الإمام جعفر الصّادق* لمحمّد أبي زهرة؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص177 إلى ص194؛ *التّهذيب* لابن حجر، ج2/ص103 إلى ص105؛ *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص166؛ *حلية الأولياء*، ج1/ص193.

[6] **من عنده** ساقطة من ب 24 ظ – س4.

[7] في ب 24 ظ – س4: **فوجدت.**

[8] هو أبو الحسن موسى الكاظم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين ابن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنهم–. أحد الأئمّة الاثنى عشر –رضي الله عنهم أجمعين–. قال الخطيب في *تاريخ بغداد*: "كان موسى يُدعى العبد الصّالح، من عبادته واجتهاده. وكان يسكن المدينة، فأقدمه المهدي بغداد وحبسه، ثمّ ردّه إلى أهله بالمدينة، وأقام بالمدينة إلى أيّام هارون الرّشيد، فقدم هارون منصرفًا من عمرة شهر رمضان سنة 179 هـ.، فحمل موسى معه إلى بغداد وحبسه بها إلى أن توفّي في محبسه" (ج13/ص30–ص31). وكانت ولادته يوم الثّلاثاء قبل طلوع الفجر سنة 129 هـ. –وقال الخطيب: سنة 128 هـ.– بالمدينة. وتوفّي في رجب سنة 183 هـ. –وقيل:

وهو صغير السّنّ، فقلتُ له: "جُعلتُ فداك، ممَّن المعصية؟"، فنظر إليّ، ثمّ[1] قال: "اجلس حتّى أُخبرك"، فجلستُ، فقال: "إنّ المعْصية لا بدّ وأن تكون من العبْد أو من ربّه أو منهما جميعًا.

فإن كانت من الله –تعالى–، فهو أعْدل وأنْصف من أن يظْلم عبْده أو يُآخذه بما لم يَفْعله.

وإن كانت منهما، فهو شريكه؛ والقويّ أوْلى بإنْصاف عبْده الضّعيف. وإن كانت من العبْد وحْده، فعليه وقع الأمْر، وإليه توجّه النّهْي".

فلمّا سمعتُ ذلك قلتُ: "ذرّيّة بعضها [ب=25 و] من بعض، والله سميع عليم".

وقد أَخذ[2] بعضهم هذا المعْنى وجعله شعرًا، فقال[3]:

لم تخْل أفعالنا اللاّتي نذمّ بهـــــا إحدى ثلاث خصال حين نأتيها

[أ=50 ظ]

إمّا تفرّد بارينا بصنْعتهـــــــــا فيسْقط اللّوم عنّا حين ننشئهـــا[4]

---

186 هـ– ببغداد، وقيل إنّه توفّي مسمومًا. وقال الخطيب: توفّي في الحبس. ودُفن في مقابر الشّونيزيّين خارج القبيّة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص308 إلى ص310؛ *الأئمّة الاثنا عشر* لابن طولون، ص87؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص103؛ *ميزان الاعتدال*، ج4/ص201؛ *منهاج السنّة*، ج2/ص115 وص124؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص287؛ *تاريخ* ابن خلدون، ج4/ص115؛ *فرق الشّيعة*، (صفحات متفرّقة).

[9] في ب 24 ظ – س5: **الدّهليز**.

[1] في ب 24 ظ – س6: **و**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في ب 25 و – س4: **ونظم بعضهم ذلك، فقال:**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

أو كان يشركنا[1] فيها فيلْحقـــــــه ما سوْف يلْحقنا[2] من لائم فيهـا
لو لم يكن لإلهي في جنايتهـــــا ذنب فما الذّنب إلاّ ذنب جانيها
سيعْلمون إذ الميزان سار بهـــــم أ هم جانوها أم الرّحْمان جانيهـا

[1] في ب 25 و – س4: **مشتركا**.
[2] في ب 25 و – س4: **يلحقها**.

الباب الرّابع
في
فرق الشّيعة

الباب الرابع
في
فرق الشيعة [1]

وفيه فصول:

---

[1] ممّا جاء في تعريف الشّيعة في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص144 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "الشّيعة هم الذين شايعوا عليًّا –عليه السّلام– على الخصوص، وقالوا بإمامته نصًّا، ووصيّة، إمّا جليًّا أو خفيًّا، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقيّة من عنده، قالوا: وليست الإمامة قضيّة مصلحيّة تُناط باختيار العامّة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيّة أصوليّة. هو ركن الدّين لا يجوز للرّسول –عليه السّلام– إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامّة وإرساله . ويجمعهم القول بوجوب التّعيين والتّنصيص، وثبوت عصمة الأئمّة وجوبًا عن الكبائر والصّغائر، والقول بالتّولّي والتّبرّي قولاً وفعلاً وعقدًا، لا في حال التّقيّة؛ ويخلفهم بعض الزّيديّة في ذلك. ولهم في تعدية الإمامة كلام وخلاف كثير، وعند كلّ تعدية وتوقّف مقالة، ومذهب، وخبط. وهم خمس فرق: كيسانيّة، وزيديّة، وإماميّة، وغُلاة، وإسماعيليّة. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنّة، وبعضهم إلى التّشبيه".

]أ[ف]ل[أ[ل]و[ل
في
ش[ر]ح ف[ر]ق أ[ل]م[ام]و[ة][1]

الشّيعيّ جنس تحته أنواع ثلاثة: الغُلاة[2]، والإماميّة[3]، والزّيديّة[4].

---

[1] ممّا جاء في تعريف الإماميّة في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص163 إلى ص166 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "الإماميّة هم القائلون بإمامة عليّ –عليه السّلام– بعد النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصًّا ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين، قالوا: وما كان في الدّين والإسلام أمر أهمّ من تعيين الإمام حتّى يكون مفارقته الدّنيا على فراغ قلب من أمر الأمّة، فإنّه إذا بُعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، فلا يجوز أن يفارق الأمّة، ويتركهم هملاً يرى كلّ واحد منهم رأيًا، ويسلك كلّ واحد طريقًا، لا يوافقه في ذلك غيره، بل يجب أن يعيّن شخصًا هم المرجوع إليه وينصّ على واحد هو الموثوق به والمعمول عليه، وقد عيّن عليًّا –عليه السّلام– في مواضع تعريضًا، وفي مواضع تصريحًا... ثمّ إنّ الإماميّة لم يثبتوا في تعيين الأئمّة بعد الحسن والحسين وعليّ بن الحسين، على رأي واحد، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلّها، حتّى قال بعضهم إن نيفًا وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشّيعة خاصّة، ومَن عداهم خارجون عن الأمّة. وهم متّفقون في سوق الإمامة إلى جعفر بن محمّد الصّادق، مختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده، إذ كانت له خمسة أولاد –وقيل: ستّة–: محمّد، وإسحاق، وعبد الله، وموسى، وإسماعيل، وعليّ. ومَن ادّعى منهم النصّ والتّعيين، قال في تعيين محمّد، وعبد الله، وموسى، وإسماعيل. ثمّ منهم مَن مات وأعقب، ومنهم مَن قال بالتّوقّف والانتظار والرّجعة، ومنهم مَن قال بالسّوق والتّعدية... وكانوا في الأوّل على مذهب أئمّتهم في الأصول، ثمّ لما اختلفت الرّوايات عن أئمّتهم وتمادى الزّمان اختارت كلّ فرقة طريقة، وصارت الإماميّة بعضها معتزلة –إمّا وعيديّة، وإمّا تفضيليّة–، وبعضها إخباريّة –إمّا مشبّهة، وإمّا سلفيّة–".

[2] غير منقوطة في الأصل.

– **أمّا الغُلاة**، فلا يجوز عدّهم في فرق[1] الأمّة؛ فالأوْلى تأخير ذكرهم؛ فلنتَكَلّم الآن في شرح أحوال الإماميّة والزّيديّة.

ولعلّ لفظ الغلوّ يرجع إلى قوله –تعالى–: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلاّ الحقّ﴾ (سورة النّساء، آية 171). ويعرّف لفظ الشّهرستاني الغالية بأنّهم "الذين غلوا في حقّ أئمّتهم حتّى أخرجوهم من حدود الخليقيّة وحكموا فيهم بأحكام الإلهيّة، فربّما شبّهوا واحدًا من الأئمّة بالإله، وربّما شبّهوا الإله بالخلق؛ وهم على طرفي الغلوّ والتّقصير. وإنّما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلوليّة ومذاهب التّناسخيّة ومذاهب اليهود والنّصارى، إذ اليهود شبّهت الخالق بالخلق، والنّصارى شبّهت الخلق بالخالق... وبدع الغلاة محصورة في أربع: التّشبيه، البداء، الرّجعة، التّناسخ. ولهم ألقاب، وبكلّ بلد لقب. فيُقال لهم بأصبهان: الخرميّة والكوذيّة، بأذربيجان: الدّقوليّة، وبموضع: المحمّرة، وبما وراء النّهر: المبيّضة". وأوّلهم الغلاة الذين أفرطوا في الولاء لعليّ (ع) حتّى نسبوا إليه الألوهيّة. وقال الشّهرستاني في المجلّد الأوّل: "الغلاة هم الذين غلوا في حقّ أئمّتهم، حتّى أخرجوهم عن حدود الخلقيّة، وحكموا فيهم بأحكام الآلهة".

[3] راجع التّعريف الذي أوردناه.

[4] ممّا جاء في تعريف الزّيديّة في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص153 إلى ص156 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "أتباع زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ –عليه السّلام–، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة –عليها السّلام–، ولم يجوّزوا ثبوت إمامة في غيرهم، إلاّ أنّهم جوّزوا أن يكون كلّ فاطميّ عالم زاهد شجاع سخيّ خرج بالإمامة يكون إمامًا واجب الطّاعة سواء أكان من أولاد الحسن أم من أولاد الحسين، وعن هذا قالت طائفة منهم بإمامة محمّد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن بن الحسين اللّذين خرجا في أيّام المنصور، وقُتلا على ذلك. وجوّزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال، ويكون كلّ واحد منهما واجب الطّاعة... وهم أصناف ثلاثة جارودية وسليمانيّة وبتريّة، والصّالحيّة منهم والبتريّة على مذهب واحد".

[1] غير منقوطة في الأصل.

– **أمّا الإماميّة**، فالذي استقرّ عليه رأيهم أنّ الإمام بعد رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–: (عليّ)[1] –رضي الله عنه–، ثمّ وَلده الحسن[2]، ثمّ أخوه الحسين[3]، ثمّ ابْنه زين

---

[1] وردت كلمة: **عليّ** مضافة في الهامش.

[2] هو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وأمّه فاطمة –صلوات الله عليها– بنت رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. بويع له يوم مات أبوه –رضي الله عنه–، وكان أشبه النّاس برسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، وأقام بالكوفة إلى شهر ربيع الأوّل سنة 41 هـ.، وقتل عبد الرّحمان بن ملجم؛ ثمّ سار إلى معاوية، فالتقيا بمسكن من أرض الكوفة، فاصطلحا وسلّم إليه الأمر وبايعه لخمس بقين من شهر ربيع الأوّل –ويُقال إنّه أعطاه خمسة آلاف ألف درهم–، ورجع إلى المدينة. وقال قوم إنّه صالحه بأدرح في جمادى الأولى، وأخذ مائة ألف دينار، روى ذلك كلّه الدّولابي. وكانت خلافته ستّة أشهر وخمسة أيّام. روى سفينة، قال: "سمعتُ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– يقول: "الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثمّ تكون ملكًا أو ملوكًا". وكان آخر ولاية الحسن –رضي الله عنه– تمام ثلاثين سنة وثلاثة عشر يومًا من أوّل خلافة أبي بكر الصدّيق –رضي الله عنه–. ولم يزل الحسن بالمدينة إلى أن مات بها في شهر ربيع الأوّل سنة 49 هـ.، وله سبع وأربعون سنة –وقيل: مات سنة 50 هـ.–، وهو أشبه بالصّواب. وصلّى عليه سعيد بن العاص، ودُفن بالبقيع، ويُقال إنّه دُفن مع أمّه –صلوات الله عليهما–.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان، ج2/ص65 إلى ص69؛ *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني، ج2/ص295؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج4/ص199؛ *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني، ج2/ص35؛ *صفة الصّفوة* لابن الجوزي، ج1/ص319؛ *الأئمّة الإثنا عشر* لابن طولون، ص63.

[3] غير منقوطة في الأصل.

وهو الحسين بن عليّ بن أبي طالب، الإمام الثّالث من أئمّة الشّيعة. وُلد الحسين في شعبان في السّنة الرّابعة من الهجرة، وسمّاه رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– حسينا، كما سمّى أخاه حسنا من قبل. تولّى النّبيّ حسينا من حين ولادته إلى يوم وفاته. وانتقل بعد وفاة جدّه إلى أحضان أبيه عليّ. نصّ على إمامته وإمامة أخيه الحسن من قبله جدّه الرّسول –عليه الصّلاة والسّلام– بحديث مشهور بين الروّاة، ونصّ على إمامته وإمامته أخيه الحسين عليّ –رضي الله عنه– في آخر أيّام حياته، كما روي ذلك في *الوافي*. ولقد بقي بعد أخيه الحسن عشر سنين قضّاها في خلافة معاوية ابن أبي سفيان. وحين جعل معاوية أمر الخلافة الإسلاميّة لولده يزيد من بعده، كان الحسين –رضي الله

العابدين[1]، ثمّ ابنه محمّد الباقر[2]، ثمّ ابنه جعفر الصّادق، ثمّ ابنه موسى الكاظم، ثمّ ابنه

عنه- لا يدع فرصة إلاّ ويعلن للملإ الإسلاميّ عن رأيه في تلك البيعة وعن مصير المسلمين، إن استقام الأمر ليزيد بعد أبيه. ولما مات معاوية اضطربت أعصاب يزيد من الحسين -رضي الله عنه- لرفضه مبايعته وخروجه عليه في أرض العراق. واستشهد الحسين مع نفر من شيعته بعد أن خذله أهل الكوفة سنة 61 هـ. في العاشر من المحرّم.

حول ترجمته راجع: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص126 إلى ص132.

[1] هو أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنهم أجمعين-، المعروف بزين العابدين، ويُقال له: عليّ صغير. وليس للحسين -رضي الله عنه- عقب إلاّ من ولد زين العابدين. وهو أحد الأئمّة الإثنى عشر، ومن سادات التّابعين. وأمّه سلافة بنت يزدجر، آخر ملوك الفرس. وهي أمّ يزيد بن الوليد الأموي، المعروف بالنّاقص. وكان يُقال لزين العابدين: ابن الخيرتين، لقوله -صلّى الله عليه وسلّم-: "الله تعالى من عباده خيرتان، فخيرته من العرب قريش، ومن العجم فارس". وكانت ولادته يوم الجمعة في بعض شهور سنة 38 هـ. وتوفّي سنة 94 هـ. -وقيل: 92 هـ.- بالمدينة. ودُفن في البقيع في قبر عمّه: الحسن ابن عليّ -رضي الله تعالى عنه-، في القبّة التي فيها قبر العبّاس.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص266 إلى ص269؛ *الأئمّة الإثنا عشر*، ص75؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص52؛ *حلية الأولياء*، ج3/ص133؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص111.

[2] هو أبو جعفر محمّد بن زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنهم أجمعين-، الملقّب: الباقر. أحد الأئمّة الإثنى عشر في اعتقاد الإماميّة، وهو والد جعفر الصّادق. كان الباقر عالما سيّدًا كبيرًا. وإنّما قيل له الباقر، لأنّه تبقّر في العلم، أي توسّع. ومولده يوم الثّلاثاء ثالث صفر سنة 57 هـ. وكان عمره يوم قُتل جدّه الحسين -رضي الله عنه- ثلاث سنين. وأمّه أمّ عبد الله بنت الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-. وتوفّي في شهر ربيع الآخر سنة 113 هـ. -وقيل: في 23 من صفر سنة 114 هـ.، وقيل: سنة 117 هـ.، وقيل: في سنة 118 هـ.- بالحميمة. ونُقل إلى المدينة ودُفن بالبقيع في القبر الذي فيه أبوه وعمّ أبيه الحسن بن عليّ -رضي الله عنهم-.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج4/ص174؛ *الأئمّة الإثنا عشر*، ص81.

عليّ الرّضى[1]، ثمّ ابنه محمّد التّقيّ[2]، ثمّ ابنه عليّ النّقيّ[3]، ثمّ ابنه الحسن العسكريّ[4]، ثمّ

---

[1] هو أبو الحسن عليّ الرّضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين. وهو أحد الأئمّة الإثنى عشر على اعتقاد الإماميّة. وكان المأمون قد زوّجه ابنته أمّ حبيب في سنة 202 هـ.، وجعله وليّ عهده، وضرب اسمه على الدّينار والدّرهم. ونما الخبر إلى مَن بالعراق من أولاد العبّاس، فعلموا أنّ في ذلك خروج الأمر عنهم، فخلعوا المأمون وبايعوا إبراهيم بن المهدي، وهو عمّ المأمون، وذلك يوم الخميس لخمس خلون من المحرّم سنة 202 هـ. –وقيل: سنة 202 هـ.–. وكانت ولادة عليّ الرّضا يوم الجمعة في بعض شهور سنة 153 هـ. –وقيل: بل وُلد في شوّال سنة 151 هـ. وتوفّي في آخر يوم من صفر سنة 202 هـ. –وقيل: بل توفّي خامس ذي الحجّة، وقيل: 13 ذي القعدة سنة 203 هـ.– بمدينة طوس. وصلّى عليه المأمون، ودفنه ملاصق قبر أبيه الرّشيد. وكان سبب موته أنّه أكل عنبًا فأكثر منه، وقيل: بل كان مسمومًا، فاعتلّ منه، ومات.
حول ترجمته راجع: *الأئمّة الإثنا عشر*، ص89.

[2] غير منقوطة في الأصل.
وهو أبو جعفر محمّد بن محمّد بن عليّ الرّضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر، المعروف بالجواد. أحد الأئمّة الإثنى عشر أيضًا. قدم إلى بغداد وافدًا على المعتصم، ومعه امرأته أمّ الفضل ابنة المأمون، فتوفّي بها، وحملت امرأته إلى قصر عمّها المعتصم، فجُعلت مع الحرم. وكانت ولادته يوم الثّلاثاء خامس شهر رمضان –وقيل: منتصفه– سنة 195 هـ. وتوفّي يوم الثّلاثاء لخمس خلون من ذي الحجّة سنة 220 هـ. –وقيل: سنة 219 هـ.– ببغداد. ودُفن عند جدّه موسى بن جعفر –رضي الله عنهم أجمعين– في مقابر قريش، وصلّى عليه الواثق ابن المعتصم.
حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج4/ص175؛ *الأئمّة الإثنا عشر*، ص103.

[3] غير منقوطة في الأصل.
وهو أبو الحسن عليّ الهادي بن محمّد الجواد بن عليّ الرّضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنهم–، ويعرف بالعسكري. وهو أحد الأئمّة الإثنى عشر عند الإماميّة. وكانت ولادته يوم الأحد ثالث عشر رجب –وقيل: يوم عرفة– سنة 214 هـ. –و قيل: 213 هـ.–. ولما كثرت السّعاية في حقّه عند المتوكّل أحضره من المدينة، وكان مولده بها، وأقرّه بسرّ مَن رأى وهي تدعى بالعسكر، لأنّ المعتصم لما بناها انتقل إليها بعسكره، فقيل لها: العسكر؛ ولهذا قيل لأبي الحسن المذكور:

ابنه محمّد بن الحسن[1] –رضي الله عنهم–، وهو الغائب المنْتظَر.

العسكري، لأنّه منسوب إليها. فأقام بها عشرين سنة وتسعة أشهر. وتوفّي بها في جمادى الآخرة –وقيل: في رجب– سنة 254 هـ.، ودُفن في داره.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص272–ص273؛ *الأئمّة الإثنا عشر*، ص107.

[4] في الأصل: الذّكيّ.

هو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن موسى الرّضا بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن عليّ زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنهم–. وهو أحد الأئمّة الإثنى عشر على اعتقاد الإماميّة. وهو والد المنتظر صاحب السّرداب، ويُعرف بالعسكري، وأبوه يعرف أيضًا بهذه النّسبة. وكانت ولادة الحسن المذكور يوم الخميس في بعض شهور سنة 231 هـ. –وقيل: سادس شهر ربيع الأوّل، وقيل: الآخر–، سنة 232 هـ. وتوفّي يوم الجمعة –وقيل: يوم الأربعاء لثماني ليال خلون من شهر ربيع الأوّل، وقيل: جمادى الأوّل–، سنة 260 هـ. بسرّ مَن رأى. ودُفن بجنب قبر أبيه.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج2/ص94 –ص95؛ *الأئمّة الإثنا عشر*، ص113؛ *الأعلام* للزّركلي، ج2/ص216.

[1] هو محمّد ابن الحسن العسكري بن عليّ التّقيّ بن محمّد التّقيّ بن عليّ الرّضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب. يقول سعد محمّد الحسن في *المهديّة في الإسلام*: "وقالت الإثنا عشريّة: إنّ للحسن ولدًا هو محمّد المهدي، خاتم الأئمّة الإثنى عشر. وقد وُلد ببغداد يوم الجمعة منتصف شعبان سنة 255 هـ. من أمّ ولد يُقال لها نرجس –وقيل: خمط–، وشهدت بذلك قابلته حكيمة بنت محمّد بن عليّ بن موسى التي تلقّته، وزعمت أنّها سمعته يتكلّم ويقرأ القرآن حين نزل من بطن أمّه...! وقد مات أبوه، وهو ابن سنتين – وقيل: خمس سنين–، أتاه الله فيها الحكمة، كما أتاها يحيى صبيًّا. وقد اختفى محمّدًا هذا ولم يبلغ الثّامنة من عمره –وقيل: في التّاسعة–، وذلك عام 265 هـ.، إذ يزعمون أنّه دخل مع أمّه سردابًا بالحلّة بالقرب من بغداد، فُفُقد ولم يعد، فهم ينتظرونه إلى الآن. ويُقال إنّهم يقفون كلّ ليلة عند باب السّرداب ببغلة مشدودة ملجمة من الغروب إلى مغيب الشّفق ينادون: "أيّها الإمام قد كثر الظّلم وظهر الجور، فاخْرج إلينا".

حول ترجمته راجع: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص171، و(طبعة بدران)، ج1/ص152؛ *فرق الشّيعة* للنّوبختي، ص102–ص103.

ولقد كان لهم، في كلّ واحدة[1] من هذه المراتب اختلافات. فنقول[2]: الأكثرون من القائلين بالنّصّ الجليّ[3] على عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه– اتّفقوا على أنّه كان مُتعيِّنًا للإمامة.

وحكى الجيهاني[4] في مقالاته عن سليمان بن جرير[5] أنّ فرقة من الإماميّة[6] قالت: "الأمر[7] بعد النّبيّ[8] –عليه السّلام– إلى عليّ –رضي الله عنه– يَصْنَع في الإمامة ما شاء؛ إن أَحَبَّ جعلها لنفسه، وإن شاء وَلاَّها غيره. كان ذلك جائزًا منه وعدلاً".

---

[1] في الأصل: **الواحد**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

وزَعمتْ الكامليّة[1]، أصحاب أبي[2] كامل معاذ بن الحصين الشّهاني[3] أنّ الصّحابة كَفرت لمخالَفَتهم النّصّ الجليّ، وعليّ كَفَر لِتَرْكه مُقابَلَتهم.

وأمّا الأكثرون، فقد اتّفقوا على أنّه كان مُتعيِّنًا للإمامة، وأنّه كان مُحِقًّا في ترك المقابلة لأجل التّقيّة والخوْف.

---

[1] يروي عبد القاهر البغداديّ أنّ الشّاعر بشّار بن برد كان على مذهبهم. كما ذكر الشّهرستاني أنّه كان يقول: "الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص، وذلك النّور في شخص يكون نبوّة وفي شخص يكون إمامة، وربّما تتناسخ الإمامة فتصير نبوّة. وقال بتناسخ الأرواح وقت الموت".

وقال الشّهرستاني: "من فرق غلاة الشّيعة: الكامليّة، أصحاب أبي كامل. وهؤلاء كفّروا جميع الصّحابة بتركهم بيعة عليّ (ع)، وطعنوا في عليّ لأنّه لم يطالب بحقّه وقالوا بالتّناسخ، وأنّ الإمامة نور يتناسخ من شخص لآخر، وهو في شخص نبوّة وفي آخر إمامة.

انظر: *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي، (طبعة عبد الحميد) ص54، و(طبعة آفاق) ص93؛ *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري (طبعة عبد الحميد) ج1/ص88، و(طبعة ريتر) ص17؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص174، و(طبعة بدران) ج1/ص156؛ *المواقف*، ص419؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص352؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ كتاب *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى، ص29؛ *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص218.

[2] في الأصل: **بن**.

[3] في الأصل: **الشّهاني**.

وممّا قاله فيه عبد القاهر البغدادي في كتاب *الفرق بين الفرق* (انظر: ص17 وص39): "أبو كامل، وهو أفحشهم قولاً في عليّ وفي سائر الصّحابة –رضي الله عنهم–، وهو من الرّافضة. وكان يزعم أنّ الصّحابة كفروا بتركهم بيعة عليّ، وكفّر عليّ بتركه قتالهم. وكان يلزمه قتالهم –كما لزمه قتال أصحاب صفّين".

ثمّ اختلفوا بعد موته. فَزَعمت السّبائيّة[1] أنّه لم يَمُت، وأنّه في السّحاب، وأنّ الرّعد

---

[1] أو السّبئيّة، كما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للشهرستاني (انظر: الجزء الأوّل، ص177 من نشرة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّ. بيروت. د. ت.).

هم أتباع عبد الله بن سبأ. وكان يزعم أنّ عليًّا هو الله –تعالى–. وقد أحرق عليّ (ع) منهم جماعة، وقال: "إنّي إذا رأيتُ منكرًا أجّجتُ نارًا ودعوت قنبرًا". وشخصيّة ابن سبأ الذي تُنسب إليه أقوال الغلوّ في عليّ –رضي الله عنه–، ويُقال له أحيانًا: ابن السّوداء، شخصيّة عليها بعض الغموض. قال ابن أبي حديد في المجلّد الأوّل من *شرح النّهج*: وأوّل مَن جهر بالغلوّ في أيّام عليّ (ع): عبد الله بن سبأ، قام إليه وهو يخطب، فقال له: "أنتَ أنتَ"، وجعل يكرّرها، فقال له: "ويلك مَن أنا؟"، فقال: "أنت الله!"، فأمر بأخذه وأخذ قوم كانوا معه، وعرضهم على النّار، فمَن تاب ورجع خلّى سبيله، ومَن أصرّ على مقالته أحرقه بالنّار. وكان عبد الله بن سبأ ممّن أظهر التّوبة، وتشفّع فيه عبد الله ابن البّاس، فنفاه عليّ (ع) إلى المدائن، فأقام بها إلى أن قُتل عليّ (ع). ولما بلغه قتْله قال: "والله لو جئتمونا بدماغه في سبعين صرّة، لعلمنا أنّه لم يمت ولا يموت حتّى يسوق العرب بعصاه". ونقل هذه المقالة النّوبختي في كتابه *فرق الشّيعة*.

وقال الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (انظر: الجزء الأوّل، ص177 من نشرة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّ. بيروت. د. ت.): "فلمّا قُتل عليّ زعم ابن سبأ أنّ المقتول شيطان على صورته، وأنّ عليًّا صعد إلى السّماء كما صعد إليها عيسى، وأنّه سينزل إلى الدّنيا وينتقم من أعدائه. وزعم بعض السّبئيّة أنّ عليًّا في السّحاب وأنّ الرّعد صوته والبرق سوطه. ومَن سمع من هؤلاء صوت الرّعد قال: "عليك السّلام يا أمير المؤمنين".".

انظر: *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص233، و(طبعة آفاق) ص223؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص85، و(طبعة ريتر) ص15؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص174، و(طبعة بدران) ج1/ص175؛ *المواقف*، ص419؛ المقريزي، ج2/ص352؛ السّفاريني، ج1/ص80؛ *المنية*، ص29؛ *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص216؛ *الفصل في الملل والنحل* لابن حزم، ج5/ص36؛ *التّبصير في الدّين* للإسفراييني، ص123؛ النّوبختي، ص22؛ *التّنبيه* للملطي، ص25؛ *المهديّة*، ص91؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص84 إلى ص92؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسن الزّين، ص54–ص55 وص211–ص212؛ *المذاهب الإسلاميّة* لمحمّد أبي زهرة، ص63 إلى ص65؛ *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار،

صوْته والبرق سوْطه، وأنّه يَنْزل إلى الأرض بعد حين فيَقْتِل[1] أعْداءه؛ وإذا سَمع هؤلاء صوْت الرّعد قالوا: "عليك السّلام يا أمير المؤمنين".

وأمّا الباقون[2]، قطعوا بموته. وهؤلاء اختلفوا، فقال بعضهم: "الإمام بعده: محمّد بن الحنفيّة"، وهو قول الكيْسانيّة[3]، على ما سيأتي [في] تفصيل[4] قولهم. والأكثرون قالوا: "الإمام بعده: الحسن". ثمّ [أ=51 و] اختلفوا[5] بعد موت الحسن. فمنهم مَن ساق الإمامة إلى ولده الحسن، وهو الملَقَّب بالرّضى[6]، من آل محمّد؛ ومنه إلى ولده عبد الله؛ ثمّ

ج1/ص68-ص69، وج2/ص36 إلى ص41؛ *شرح نهج البلاغة* لابن أبي الحديد، ج2/ص309؛ *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني، ج3/ص289.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] الكيسانيّة نسبة لكيسان. قال الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل* (انظر: الجزء الأوّل، ص 145 من نشرة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّ. بيروت. د. ت.): "الكيسانيّة هم أصحاب كيسان -مولى أمير المؤمنين عليّ ابن أبي طالب-، وقيل إنّه تلميذ محمّد ابن الحنفيّة. ويعتقدون فيه الإحاطة بالعلوم كلّها، واقتباسه من السيّدين الأسرار بجملتها، ويرون أنّ الدّين طاعة رجل؛ حتّى حملهم ذلك على تأويل الأحكام الشّرعيّة، كالصّلاة والصّوم والزّكاة والحجّ. وقال بعضهم بجواز تركها بعد الوصول إلى طاعة الرّجل. وقالوا بالتّناسخ والحلول والرّجعة. وهؤلاء بين قائل بأنّ الإمامة في واحد لا يموت حتّى يملأ الأرض قسطًا وعدلاً كما مُلئت ظلمًا وجورًا، وبين مَن يقول بانتقال الإمامة إلى غيره".

انظر أيضًا: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص50-ص51؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص116 إلى ص118.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] هو الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، أبو محمّد الهاشمي المدني. روى عن أبيه وعن زوجته فاطمة بنت الحسين وعن عبد الله بن جعفر. روى عنه ابنه عبد الله وابن عمّه الحسن بن محمّد بن الحنفيّة وإبراهيم ابن الحسن، وغيرهم. وروى له النّسّائي. كان وصيّ أبيه الحسن ووليّ صدقة عليّ بن أبي طالب، فأراد الحجّاج أن يدخل معه عمّه عمر بن عليّ فلم يرض، وسانده في موقفه ذاك

إلى ولده[1] محمّد، وهو[2] [الملَقَّب]: النّفس الزّكيّة؛ ثمّ إلى أخيه إبراهيم. ومنهم مَن ساقها إلى الحسين.

ثمّ اخْتلفوا بعد قتله. فمنهم مَن ساقها إلى أخيه محمّد بن الحنفيّة، وهو قول أكثر الكنانيّة[3]. ومنهم مَن ساقها إلى زين العابدين.

ثمّ اخْتلفوا بعد موته: فالزّيديّة ساقوها إلى زيد بن عليّ، على ما سيأتي شرح أحواله في أصل الزّيديّة؛ والإماميّة ساقوها إلى الباقر.

ضدّ الحجّاج عبد الملك ثمّ الوليد من بعده. وكان الحسن هذا يشتدّ على الرّافضة، قال لرجل منهم: "إنّ قتلك لقربة إلى الله. لئن أمكن الله منكم لنقطعنّ أيديكم وأرجلكم من خلاف ولا تقبل لكم توبة". وشهد قتل الحسين بكربلاء. في ذلك اليوم استصغر فنجا وضرب أيّام عبد الملك بالمدينة في ولاية هشام بن إسماعيل، لأنّ عبد الملك طلب من هشام أن يقيم آل عليّ فيشتموا عليّا، ويقيم آل الزّبير فيشتموا الزّبير، فأبوا ذلك وكتبوا وصاياهم، فأشير على هشام أن يأمر آل عليّ فيشتموا آل الزّبير، وآل الزّبير ليشتموا آل عليّ؛ فأقيم الحسن بن الحسن فلم يفعل، فضُرب حتّى سال دمه؛ ولم يحضر عليّ بن الحسين ولا عامر بن عبد الله بن الزّبير. ولما مات الحسن بن الحسن أوصى إلى إبراهيم بن محمّد بن طلحة، وهو أخوه لأمّه، وكذلك داود وأبو القاسم ابنا محمّد بن طلحة. واعتكفت فاطمة بنت الحسين على قبر زوجها سنة. وكانت وفاته أيّام خلافة الوليد، وقيل سنة 97 هـ.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي، ج /ص416 إلى ص418؛ *طبقات* ابن سعد، ج5/ص319؛ *تاريخ* الطّبري، ج3/ص213؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج4/ص162؛ *تاريخ الإسلام* للذّهبي، ج3/ص356؛ *طبقات المعتزلة* للقاضي عبد الجبّار، ص17؛ *تهذيب التّهذيب*، ج2/ص263؛ *تقريب التّهذيب*، ص87؛ *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي، ج7/ص293.

[1] في الأصل: **ولد**.

[2] في الأصل: **وهي**.

[3] هكذا في الأصل، ولعلّ صوابها: الكياليّة (انظر بشأن هذه الفرقة ما أورده الشّهرستاني في كتاب *الملل والنّحل*، الجزء الأوّل، ص185 من نشرة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّ. بيروت. د. ت.).

واختلفوا[1] بعد موْته: فمنهم مَن قال: لم يَمت، فينتظرونه؛ ومنهم مَن قطع بموته.

ثمّ اختلفوا: فمنهم مَن ساقها إلى غير ولده، وهم فريقان:

– الأوّل: الذين ساقوها إلى محمّد بن عبد الله بن الحسن[2]، وهو قول أصحاب مغيرة[3] بن[4] سعيد العجلي[5].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **الحسين**.

[3] تُدعى الفرقة المؤلّفة من أتباع مغيرة بن سعيد العجلي: المغيريّة. وقد ادّعى العجلي الإلهيّة. ثمّ أحرقوا بالنّفط والنّار. يقول ابن أبي حديد في شرح *النّهج* المجلّد الثّاني: "ثمّ ظهر المغيرة بن سعيد –مولى بجيلة–، فأراد أن يحدث لنفسه مقالة يستهوي بها قومًا وينال بها ما يريد الظّفر به من الدّنيا؛ فغلى في عليّ (ع) وقال: "لو شاء عليّ (ع) لأحيى عادا وثمودا وقرونا بين ذلك". وعن *خطط* المقريزي أنّ المغيريّة من الغلاة، وصاحبهم المغيرة بن سعيد. لقد ادّعى أوّلاً أنّ الإمام بعد الباقر (ع) هو محمّد ابن عبد الله الحسن، ثمّ ادّعى الإمامة لنفسه، وادّعى بعد ذلك النّبوّة، وقال بالتّشبيه. وذكر الشّهرستاني في *الملل* أنّ أبا جعفر الباقر (ع) قال: "برئ الله ورسوله من المغيرة بن سعيد، وبيان ابن سمعان، فإنّهما كذبا علينا أهل البيت".

انظر: *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص238، و(طبعة آفاق) ص229؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص68، و(طبعة ريتر) ص6؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص176، و(طبعة بدران) ج1/ص157؛ *المواقف*، ص419؛ النّوبختي، ص59؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ *المنية*، ص30؛ *الفصل* لابن حزم، ج2/ص272؛ *التّبصير*، ص125؛ *التّنبيه*، ص152؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص125 إلى ص129؛ *البدء والتّاريخ* للمقدسي، ج5/ص130؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص82؛ *المهديّة*، ص77 إلى ص79؛ *الشّيعة في التّاريخ*، ص217؛ *خطط المقريزي*، ص218؛ *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص219؛ *الوافي بالوفيّات*، ج3/ص299–ص300.

[4] وردت عبارة: **مغيرة بن** غير منقوطة في الأصل.

[5] اختُلف في اسمه: فهو المغيرة بن سعيد العجلي، كما في *الفرق بين الفرق* و*التّبصير*؛ وهو المغيرة بن سعيد البجلي عند الشّهرستاني؛ والمغيرة بن أبي سعيد مولى بني بجيلة، عند ابن حزم. وكان ساحرًا، وادّعى النّبوّة لنفسه، وقُتل بسبب ذلك. وكان سبئيّا –كما يقول ابن قتيبة– وصاحب نيرنجات.

– الثّاني: الذين ساقوها إلى أبي منصور العجلي[1]، على ما سيأتي شرح هاتيْن الفرقتيْن في باب الغُلاَة، إن شاء الله –تعالى–.

ومن آرائه أيضًا التّجسيم: أنّ الله عنده جسم، هو صورة رجل من نور وعلى رأسه تاج من نور، وله أعضاء وجوف، وأعضاؤه على صورة حروف الهجاء. وزعم أنّ تأوّل قوله –تعالى– في الإمامة: ﴿ظلوما جهولا﴾ هو أبو بكر وعمر. قُتل سنة 119 هـ.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص68، و(طبعة ريتر) ص6؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص238، و(طبعة آفاق) ص229؛ الشّهرستاني (طبعة كيلاني) ج1/ص186، و(طبعة بدران) ج1/ص157؛ *المواقف*، ص419؛ النّوبختي، ص59؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ *التّبصير*، ص125؛ *التّنبيه*، ص152؛ *المنية*، ص30؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص82؛ *البدء والتّاريخ* للمقدسي، ج5/ص130؛ *الفصل* لابن حزم، ج2/ص272؛ *المهديّة*، ص77 إلى ص79؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص125 إلى ص129؛ *الشّيعة في التّاريخ*، ص217.

[1] قُتل أبو منصور العجلي عام 121 هـ. وتذكر المصادر الشّيعيّة أنّه قد لعنه الإمام جعفر ثلاثًا. ويرى أنّ آل محمّد هم السّماء، والشّيعة هم الأرض؛ وأنّه هو الصّلة بين اثنين، عرج به إلى السّماء، فمسح الله على رأسه، وقال له بالسّريانيّة: "أي بُني انزل فبلّغ عنّي". ثمّ أنزله الله على الأرض، وهو الكسف السّاقط من السّماء في قوله –تعالى–: {وإن يرد كسفا من السّماء ساقطا. ويقولوا سحاب مركوم}، وهو الكلمة. وأعلن أنّ النّبوّة لا تنقطع. وقال لأتباعه: "مَن خالفكم فهو كافر مشرك فاقْتلوه، فإنّ هذا الجهاد خفيّ". وشاع في مذهبه الغيلة والخنق. ونادى أبو منصور بأنّه مسيح... إلخ.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص74، و(طبعة ريتر) ص9؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص243، و(طبعة آفاق) ص234؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص178، و(طبعة بدران) ج1/ص158؛ *المنية*، ص30؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *التّنبيه*، ص150؛ *التّبصير*، ص125؛ الإسفرايني، ج1/ص82؛ النّوبختي، ص38؛ *مواقف*، ص42؛ *الملل* للبغدادي، ص55؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص87 إلى ص93؛ *المهديّة*، ص79؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص129 إلى ص131؛ *الشّيعة في التّاريخ*، ص217.

أمّا الذين ساقوها إلى ولده جعفر الصّادق، فقد اخْتلفوا بعد موت جعفر على قولَيْن:

– **الأوّل**: الذين قالوا إنّه لم يمت حتّى يظهر أمره، وهو القائم المهديّ. وأوردوا عنه أنّه قال: "لو رَأَيتم رايتي تدهده عليكم من الجبل، فلا تصدّقوا، فإنّي صاحبكم صاحب السّيف". ثمّ اختلف[1] هؤلاء: فقالت[2] النّاؤوسيّة[3] بغيْبته؛ وقال آخرون إنّه لم يَغب، وأنّ أولياءه يرونه في بعض الأوْقات، وأنّه يعْدهم ويمنّيهم، لكنّه ما عيّن لهم وقت الخروج، وقال إنّ الله غضب على أهل الأرض بقتل الحسين، فلم يعيّن للقائم وقتًا.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وهم يقولون إنّ جعفرا لم يمت، لكنّه غائب، وهو الإمام. وسبب تسمية هذه الفرقة بالنّاؤوسيّة أنّها سمّيت بذلك لرئيس لهم من أهل البصرة يُقال له فلان بن فلان النّاووس (ذكره النّوبختي). واسمه عند الأشعري: عجلان بن ناوس من أهل البصرة. ويرى البغدادي أنّهم أتباع رجل من أهل البصرة كان ينتسب إلى ناووس بها. أمّا الشّهرستاني فقد زاد: وقيل: نسبوا إلى قرية ناووسا. وناووس الظّبية في معجم *البلدان* لياقوت (ج5/ص254) مكان قرب همذان.

وممّا جاء في تعريف النّوسيّة (كذا في الأصل) في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص167 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "قالت النّوسيّة إنّ الصّادق حيّ بعد، ولن يموت حتّى يظهر فيظهر أمره، وهو القائم المهديّ، ورووا عنه أنّه قال: لو رأيتم رأسي يدهده عليكم من الجبل فلا تصدّقوا، فإنّ صاحبكم صاحب السّيف.

وحكى أبو حامد المروديّ أنّ النّوسيّة زعمت أنّ عليًّا مات، وستنشقّ الأرض عنه (قبل) يوم القيامة فيملأ العالم عدلاً".

انظر: *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص61؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص97، و(طبعة ريتر) ص25؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص166، و(طبعة بدران) ج1/ص148؛ *التّبصير*، ص37؛ *الخطط* للمقريزي، ج2/ص352؛ النّوبختي، ص67؛ *المنية*، ص21 وص95؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص211.

– **الثّاني**: الذين قطعوا بموته. وهؤلاء اختلفوا[1] على أربعة أوْجه:

أ – فالذين زعموا أنّ جعفرًا مات ولا إمام بعده، وسيرجع إلى الدّنيا فيملؤها عدلاً كما مُلِئت جورًا؛ ويُقال لهم النّاؤوسيّة.

ب – الذين ساقوا الإمامة إلى ولده.

ج – الذين ساقوها[2] إلى غير ولده.

د – الذين جوّزوا الأمريْن.

أمّا الذين[3] ساقوها إلى ولده، فاعلم أنّه كان له خمسة أولاد –ويُقال: ستّة–: إسْحاق[4]، وعليّ[5]، وعبْد الله[6]، ومحمّد[7]، وإسماعيل[8]، وموسى. فالذين قال النّاس

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **ساقوا**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو إسحاق بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –عليهم السّلام–، المدنيّ؛ ويكنى أبا محمّد، ويلقّب: المؤتمَن. وُلد بالعريض. وكان من أبه النّاس برسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. وكان محدّثًا جليلاً. وكان ابن كاسب وسفيان بن عيينة إذا حدّثا عنه يقولان: "حدّثني الثّقة الرّضا إسحاق بن جعفر". وكان إسحاق بن جعفر يقول بإمامة أخيه موسى، وروى عن أبيه النصّ بالإمامة على أخيه موسى. وادّعت فيه طائفة من الشّيعة الإمامة. وهو أقلّ المعقّبين من ولد جعفر الصّادق عددًا. وأعقب من ثلاثة رجال: محمّد والحسين والحسن. وتُعرف ذرّيته بالإسحاقيّين. قدم مصر ومات بها.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج3/ص268–ص269.

[5] هو عليّ بن جعفر الصّادق، المعروف بالعريض. له قبر في قمّ عليه قبّة مزور. وممّن صرّح بأنّه قبره في قمّ: المجلسي الأوّل، وقال المجلسي الثّاني: "أمّا كونه مدفونًا بقمّ فغير مذكور في الكتب المعتبَرة".

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج3/ص177.

[6] هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الجواد؛ له صحبة ورواية. وُلد بالحبشة من أسماء بنت عميس. روى عن أبويه وعن عمّه عليّ بن أبي طالب –كرّم الله وجهه–. وهو آخر مَن رأى النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– من بني هاشم. وهو أوّل مولود وُلد في الإسلام بالحبشة. سكن المدينة. وكان يُسمّى بحر الجود لسخائه. وكان إذا قدم على معاوية أنزله داره وأكرمه. وتوفّي في سنة 80 هـ.

بإمامتهم من هؤلاء أربعة: عبد الله، ومحمّد، وإسماعيل، وموسى.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي، ج2/ص170–ص171؛ *الاستيعاب* لأبي عمر بن عبد البرّ، ص880؛ *أسد الغابة في معرفة الصّحابة* لعزّ الدّين لابن الأثير الجزري، ج3/ص133؛ *الإصابة في تمييز الصّحابة* لابن حجر العسقلاني، ج4/ص48؛ *تهذيب التّهذيب*، ج5/ص170؛ *البداية والنّهاية*، ج9/ص43.

7 هو محمّد بن جعفر الصّادق بن محمّد الباقر، لُقّب الدّيباج. لُقّب بذلك لحسن وجهه. خرج بمكّة أوائل دولة المأمون، ودعا لنفسه فبايعوه، فندب عسكرًا لقتاله فأخذوه، وقدم صحبة المعتصم إلى بغداد. وكان بطلاً شجاعًا عاقلاً، يصوم يومًا ويفطر يومًا. قيل إنّه دخل الحمّام بعدما جامع وأفصد في يوم واحد، فمات فجأة بجرجان، فصلّى عليه المأمون ونزل في لحده. وكانت الوفاة سنة 204 هـ. –وقيل: سنة 203 هـ.–، وهو الصّحيح. ولما رأى المأمون جنازته ترجّل وحمل نعشه.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج2/ص291.

8 هو إسماعيل بن جعفر الصّادق –رضي الله عنه–، وهو ابنه الأكبر. وإليه تُنسب الفرقة الإسماعيليّة. توفّي في حياة أبيه سنة 132 هـ.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج9/ص101 إلى ص104.

أمّا القائلون بإمامة عبد الله، فتُقال[1]: الفطحيّة[2]، لأنّ[3] عبد الله كان أفطح الرّأس؛ ويُقال لهم أيضًا: العماريّة[4]، لانْتسابهم إلى عمار بن يحيى السّاباطي[5].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] يقول النّوبختي في *فرق الشّيعة* والشّهرستاني في *الملل والنّحل* إنّ القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر الملقّب بالأفطح هم الفطحيّة (وهم عند الشّهرستاني: الأفطحيّة –انظر: كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني، الجزء الأوّل، ص168 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.): "وهو وإسماعيل لأمّ واحدة، وأكبر أولاد الإمام جعفر. وفي *فصول* المفيد: زعموا أنّ أباه قد قال: "الإمامة لا تكون إلاّ في الأكبر من ولد الإمام". وقد كان عبد الله أفطح الرّجلين. وقيل إنّ لهم رئيسًا من أهل الكوفة اسمه عبد الله الأفطح. ومهما يكن من الأمر، فقد قال بإمامة عبد الله بن جعفر جمع كبير من الشّيعة، وساعده على ذلك تكتّم الإمام موسى خوفًا من المنصور والرّشيد. وبعد أن اختبره بعض الأعيان من الشّيعة في بعض أمور الدّين، رجعوا عن إمامته. وفي *الإرشاد* للشّيخ المفيد أنّ عبد الله بن جعفر كان أكبر أولاد الإمام جعفر بعد إسماعيل، ولم تكن منزلته عند أبيه كغيره من ولده، وكان متّهمًا بالخلاف عليه في الاعتقاد ويخالط الحشويّة، ويميل إلى مذهب المرجئة، وادّعى لنفسه الإمامة".

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص239–ص240؛ كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص168 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.).

[3] في الأصل: **لكنّ**.

[4] أو العماديّة. وهم يقولون إنّ الإمام بعد جعفر الصّادق ولده موسى. ويذكر البغدادي كالأشعري أنّ اسمها: العمّاريّة نسبة إلى زعيمها، واسمه عمّار. وهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصّادق، ثمّ زعموا أنّ الإمام بعده ولده عبد الله –لا موسى، كما يقول الرّازي–، وكان أكبر أولاده، وكان أفطح الرّجلين، ولهذا قيل لأتباعه الأفطحيّة أو الفطحيّة.

انظر: *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص62؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص99، و(طبعة ريتر) ص27؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص167، و(طبعة بدران) ج1/ص148؛ *التّبصير*، ص38؛ *الخطط* للمقريزي، ج2/ص352؛ النّوبختي، ص76–ص77.

[5] في *البحار*: هو عمار بن موسى. وفي *النّقد*: اسمه عمرو بن سعيد المدائن، وقد يُطلق على عمّار بن موسى. وزاد أبو عليّ: وأخويه: قيس وصباح، وابنه: إسحاق. وفي *مشتركات* الطّريحي والكاظمي في

واحْتجّوا على إمامته بأربعة أوْجه:

أ – قال الصّادق: "الإمامة في [أ=51 ظ] أكبر أولاد الإمام"، وهو كان أكبر مَن بقى.

ب – قال الصّادق: "الإمام مَن يجلس مجلسي"، وهو الذي كان كذلك.

ج – الإمام لا نغْسله، ولا نصلّي عليه، ولا نأخذ خاتمه، ولا يواريه إلاّ الإمام، وهو الذي تولّى ذلك.

د – دَفَعَ الصّادق وديعة إلى بعض أصحابه، وأَمَره أن يدفعها إلى مَن طلبها منه، ويَتَّخذه[1] إمامًا؛ فما طلبها منه أحدٌ إلاّ عبد الله.

فهذا ما احتجّوا به على إمامته، لكنّه (ما)[2] عاش بعد أبيه إلاّ قليلاً، ولم يَعقب[3] ولدًا ذكرًا.

باب المشترك في النّسب: ومنهم السّاباطي المشترك بين عمرو بن سعيد الموثق وبين غيره، ويمكن استعلام أنّه هو بما ذكر في بابه وبرواية مصدق بن صدقة عنه، وكثيرًا ما يرد مطلقًا ويُراد به هو. حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج7/ص169.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت كلمة: **ما** مضافة في الهامش.

[3] غير منقوطة في الأصل.

ومن القائلين بإمامة عبد الله: أصحاب زرارة بن أعين[1]. فأمّا زرارة نفسه، فإنّ جمعًا من العماريّة يقول إنّه كان أيضًا على هذه المقالة، ولم يرجع عنها.

وزعم آخرون أنّه رجع عنها، حتّى سأل عبد الله بن جعفر عن بعض المسائل، فما وجد عنده جوابها، فتركه وقال بإمامة موسى.

وقال بعضهم: "لم يأتمر موسى أيضًا، ولكنّه أشار إلى المصْحف، وقال: "هذا إمامي".". ويُقال إنّه كان اِلْتوى على جعْفر بعض الالتواء. وزرارة أكبر قدماء الشّيعة فقهًا وكلامًا.

وقال الكعبيّ: "هؤلاء العماريّة أعظم فرق الجعفريّة[2] وأكثرهم جمعًا".

---

[1] في الأصل: **درارة**. وزرارة لقبه، واسمه: عبد ربّه؛ أخوه: عمران بن أعين، وكان نحويًّا، وابنه حمزة بن عمران وبكير بن أعين وابنه عبد الله بن بكير وعبد الرّحمان بن أعين وعبد الملك بن أعين وابنه ضريس بن عبد الملك من أصحاب أبي جعفر محمّد بن عليّ –عليه السّلام–. وكان أعين بن سنبس عبدًا روميًّا لرجل من بني شيبان، تعلّم القرآن ثمّ أعتقه فعرض عليه أن يدخل في نسبه فأبا أعين ذلك وقال: "أقرّني على ولائي". وكان سنبس راهبًا في بلد الرّوم، ويكنّى بكير أبا الجهم، وزرارة يكنّى أبا عليّ أيضًا. ومن ولده الحسين بن زرارة. والحسين بن زرارة من أصحاب جعفر بن محمّد. وزرارة أكبر رجال الشّيعة فقهًا وحديثًا ومعرفة بالكلام والتّشيّع. روى عن زرارة ابن أعين عبيد بن زرارة. حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص220.

[2] يقولون إنّ الإمامة انتقلت من الحسن العسكري إلى أخيه جعفر. وقد يُظنّ خطأً أنّ الجعفريّة هنا هي المنسوبة إلى جعفر الصّادق، لا بل إنّها فرقة من الفرق التي اختلفت بعد موت الحسن العسكري. يقول النّوبختي: وقالت الفرقة الثّالثة: إنّ الحسن بن عليّ توفّي والإمام بعده أخوه جعفر، وإليه أوصى الحسن، ومنه قَبِل الإمامة، وعنه صارت إليه. فلمّا قيل لهم: إنّ الحسن وجعفرًا ما زالاَ متهاجريْن متصارميْن متعاديْن طول زمانهما، وقد وقفتم على صنائع جعفر ومخلّفي الحسن، وسوء معاشرته له في حياته ولهم من بعد وفاته في اقتسام مواريثه"؛ قالوا: "إنّما ذلك بينهما في الظّاهر، فأمّا في الباطن فكانا متراضيين متصافيين لا خلاف بينهما، ولم يزل جعفر مطيعًا له سامعًا منه، فإذا ظهر منه شيء من خلافه فعن أمر الحسن، فجعفر وصيّ الحسن وعنه أفضت إليه الإمامة...". (ص98–ص99). أمّا الشّهرستاني فيذكر من هذه الفرق الرّابعة التي قالت: "إنّ الحسن قد مات

وأمّا القائلون بإمامة محمّد، فيُقال لهم: السّمطيّة[1]، أتْباع[2] يحيى بن أبي سميط[3].

واحْتجّوا عليه بوجوه:

– **الأوّل**: الصّادق قال: "صاحبكم اسمه اسم نبيّكم".

– **الثّاني**: قال الصّادق له: "إنْ وُلد لك وَلد، فسمّه باسمي، فهو إمام".

ثمّ اختلف[4] القائلون بإمامة محمّد على قولين:

أ – إنّه لم يَمُت، وإنّه سيَخْرُج.

ب – إنّه مات، وهؤلاء ساقوا الإمامة إلى ولده إسماعيل بن محمّد بن جعفر.

والإمام جعفر، وإن كنّا مخطئين في الإئتمام به، إذ لم يكن إمامًا، فلمّا مات ولا عقب له تبيّنا أنّ جعفر كان محقًّا في دعواه والحسن مبطلاً".

انظر: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ج1/ص171 من طبعة كيلاني.

[1] غير منقوطة في الأصل.

ويُقال لهم أيضا: الشّمطيّة. وهم يقولون إنّ الإمام بعد جعفر الصّادق ولده محمّد بن جعفر. وهي عند الشّهرستاني والإسفراييني والبغدادي والمقريزي: الشّميطيّة، أتباع يحيى بن أبي شميط. قالوا إنّ جعفر قال: إنّ صاحبكم اسمه اسم نبيّكم (يعني محمّدًا). وعند الأشعري هي: السّميطيّة بالسّين، وكذا عند النّوبختي في *فرق الشّيعة*.

انظر: *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص61؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص99، و(طبعة ريتر) ص27؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص167، و(طبعة بدران) ج1/ص148؛ *التّبصير*، ص38؛ *الخطط* للمقريزي، ج2/ص351؛ النّوبختي، ص77.

[2] بداية من هذا الموضع وإلى حدّ قوله: **فهو إمام** ينقل الفخر الرّازي حرفيًّا عبارة الشّهرستاني الواردة في كتاب *الملل والنّحل* (انظر الجزء الأوّل، ص 168 من طبعة أحمد فهمي محمّد).

[3] حول ترجمته راجع: *فرق الشّيعة*، (الفهارس)؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص27؛ *مختصر الفرق* لعبد الرزّاق ابن رزق الله الرّسعني، ص24، ص51، ص57؛ *الغنية*، ص62؛ *الملل*، ص126؛ *الخطط*، ج2/ص351؛ *البدء والتّاريخ*،

[4] غير منقوطة في الأصل.

أمّا القائلون بإمامة إسماعيل، فسيأتي شرح فرقهم في فصل الإسماعيليّة[1].

[1] وهم يقولون إنّ الإمام بعد جعفر الصّادق: إسماعيل بن جعفر، ولكن لما مات إسماعيل في حالة حياة أخيه عادت الإمامة إلى أخيه.

انظر: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص98، و(طبعة ريتر) ص26؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص167، و(طبعة بدران) ج1/ص149؛ *التّبصير*، ص38؛ النّوبختي، ص68؛ *المواقف*، ص421؛ السّفاريني، ج1/ص83؛ *المنية*، ص21؛ *التّنبيه*، ص37؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص271 إلى ص387؛ *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لهنري كوربان، ص132 إلى ص168؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد الزّين، ص79 إلى ص82؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص89 إلى ص93؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص195 إلى ص213؛ *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص179 إلى ص183؛ *الإسماعيليّون في المرحلة القرمطيّة* لسامي العيّاش؛ *تاريخ الفلسفة العربيّة* لحنّا الفاخوري وخليل الجرّ، ج1/ص199 إلى ص217؛ *تاريخ الدّعوة الإسماعيليّة* لمصطفى غالب.

أمّا القائلون بإمامة موسى، ويُقال لهم: المفضّليّة[1]، نسبوها[2] إلى المفضّل بن عمرو[3] –وكان من المعتبَرين منهم–؛ فهم قد احتجّوا عليها بأمور:

أ – قال الصّادق: "سابقكم قائمكم أَلاَ وهو يُسمّى صاحب التّورية".

ورُوي عنه أنّه قال لأصحابه: "عُدّوا الإمام من الأحد"، فعدّوها حتّى بلغوا السّبت، فقال جعْفر: "سبت السّبوت وشمس الدّهور، ومَن لا يَلْهو ولا يَلْعب".

---

[1] تُدعى أيضًا الموسويّة. قالت بإمامة موسى بن جعفر نصًّا عليه بالاسم، حيث قال الصّادق –رضي الله عنه–: "سابعكم قائمكم"، وقيل: "صاحبكم قائمكم، ألا هو سميّ صاحب التّوراة". ولما رأت الشّيعة أنّ أولاد الصّادق على تفرّق، وكان موسى هو الذي تولّى الأمر وقام به بعد موت أبيه رجعوا إليه، واجتمعوا عليه، مثل المفضّل بن عمر، وزرارة بن أعين، وعمّار السّاباطي. وروت المفضّليّة عن الصّادق –رضي الله عنه– قال لبعض أصحابه: "عُدّ الأيّام"، فعدّها من الأحد حتّى بلغ السّبت، فقال له: "كم عددتَ؟"، فقال: "سبعة"، فقال جعفر: "سبت السّبوت وشمس الدّهور ونور الشّهور، مَن لا يلهو ولا يلعب، وهو سابعكم قائمكم هذا"، وأشار إلى ولده موسى الكاظم. وقال فيه أيضًا: "إنّه شبيه بعيسى –عليه السّلام–". ثمّ إنّ موسى، لما خرج وأظهر الإمامة، حمله هارون الرّشيد من المدينة، فحبسه عند عيسى ابن جعفر، ثمّ أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السّندي بن شاهك. وقيل إنّ يحيى بن خالد ابن برمك سمّه في رطب فقتله وهو في الحبس؛ ثمّ أُخرج ودُفن في مقابر قريش ببغداد، واختلفت الشّيعة بعده. فمنهم مَن توقّف في موته وقال: "لا ندري أ مات أم لم يمت!"، ويُقال لهم الممطورة؛ سمّاهم بذلك عليّ بن إسماعيل، فقال: "ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة". ومنهم مَن قطع بموته، ويُقال لهم القطعيّة. ومنهم مَن توقّف عليه، وقال إنّه لم يمت وسيخرج بعد الغيبة؛ ويُقال لهم الواقفة.

انظر: الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ص168–ص169.

[2] في الأصل: **نسبوا**.

[3] هو المفضّل بن عمر الجعفي.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج10/ص132؛ *رجال* النّجاشي، ص295–ص296؛ *فهرس* الطّوسي، ص337؛ *منهج المقال*، ص341 إلى ص343؛ *منتهى المقال*، ص308–ص309؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص13–ص29.

ب – لما رَأَتْ الشّيعة[1] أنّ أولاد الصّادق منهم مَن مات قبله؛ ومنهم مَن مات بَعده قريبًا[2]، وما خلّف ابنًا؛ ومنهم مَن لم يكن أهلاً للإمامة سوى موسى؛ فلا جرم [أ=52 و] اجتمعوا عليه.

ثمّ أنّ موسى، بعد جلسته الثّانية –أعني[3]: بعد موت أخيه عبد الله–، لما أظهر الإمامة، حمله الرّشيد[4] إلى بغداد.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو هارون بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب، أمير المؤمنين الرّشيد ابن المهدي ابن المنصور. كان كثير الحجّ والغزو، حجّ في خلافته ثماني حجج – وقيل: تسع–، وغزا ثماني غزوات؛ ولم يحجّ خليفة بعده؛ وكان في أيّامه فتح هرقلة. وكان يحجّ سنة ويغزو سنة. واجتمع له ما لم يجتمع لغيره: وزراؤه البرامكة، وقاضيه أبو يوسف، وشاعره مروان بن أبي حفصة، ونديمه العبّاس بن محمّد عمّ أبيه، وحاجبه الفضل بن الرّبيع أتيه النّاس وأعظمهم، ومغنّيه إسحاق بن إبراهيم الموصلي، وزوجته زبيدة. وكان جوادًا بالمال، واعتمد على البرامكة في دولته، فزيّنوها إلى أن أكثروا الدّالّة عليه، ففتك بهم. ولكن ساء تدبيره للملك بعدهم وظهر الاختلال في دولته بعدهم. وُلد هارون الرّشيد سنة 147 هـ. في نصف شوّال بمدينة الريّ، وبويع له بمدينة السّلام في ربيع الأوّل سنة 170 هـ. يوم مات الهادي، وكان وليّ العهد بعده، وله يومئذ اثنان وعشرون سنة ونصف. وتوفّي بطوس في جمادى الآخرة سنة 193 هـ.، وله 46 سنة. وكانت مدّة خلافته 23 سنة وشهرين وستّة عشر يومًا.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص225 إلى ص227؛ *تاريخ بغداد*، ج14/ص5؛ *الدّيارات* للشّباشتي، ص144؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص331؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص213؛ معجم المرزباني، ص462؛ الزّركشي، ص340؛ *بلغة الظّرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء* لعليّ بن محمّد بن أبي السّرور الرّوحي، ص48؛ الفخري، ص175؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص329 إلى ص343؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص107.

ويُقال إنّ يحيى بن خالد[1] سمّه في بطن، فقَتلَه[2] وهو في الحبس، ثمّ أُخرج إلى مقابر قريش.

وهاهنا قول آخر، وهو أنّ الإمامة كانت لأولاده الأربعة، وهو قول الفضيليّة[3]، أصحاب الفضيل بن سويد الطحان. وزعموا أنّ الفضيل[4] هو إبراهيم المخاطَب في القرآن، حيث يقول: ﴿وإذ قال إبراهيم: ربّ أرني كيف تحيي الموتى﴾[5]. معناه: كيف يَعرف الجاهل أمر الإمامة. ﴿قال: "أ وَ لم تؤمن؟"، قال: "بلى ولكن ليطمئنّ قلبي"﴾[6]،

---

[1] هو أبو الفضل يحيى بن خالد بن برمك، وزير هارون الرّشيد. وكان جدّه برمك من مجوس بلخ، وكان يخدم النّوبهار، وهو معبد كان للمجوس بمدينة بلخ توقد فيه النّيران. واشتهر برمك المذكور وبنوه بسدانه، وكان برمك عظيم المقدار عندهم. كان المهديّ بن أبي جعفر المنصور قد ضمّ إلى يدي ولده هارون الرّشيد وجعله في حجره، فلمّا استخلف هارون عرف له حقّه ودفع له خاتمه. وكان يعظّمه وجعل إصدار الأمور وإيرادها إليه، إلى أن نكب البرامكة، فغضب عليه وخلّده في الحبس إلى أن مات فيه، وقتل ابنه جعفرًا. ولما قتل هارون الرّشيد جعفر بن يحيى البرمكي نكب البرامكة وحبس يحيى وابنه الفضل، وكان حبسهما في الرّافقة. ولم يزل يحيى في حبسه إلى أن مات في الثّالث من محرّم سنة 190 هـ. فجأة من غير علّة، وهو ابن 70 سنة –وقيل: 74–، وصلّى عليه ابنه الفضل. ودُفن في شاطئ الفرات في ربض هرثمة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج6/ص219 إلى ص229؛ *معجم الأدباء* لياقوت الحموي، ج20/ص5؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص204؛ *تاريخ بغداد*، ج14/ص128؛ معجم المرزباني، ص488؛ *مرآة الجنان* لأبي محمّد اليافعي، ج1/ص424؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص306؛ شرح *البسامة* (شرح قصيدة ابن عبدون)، ص222.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **الفضل**.

[5] سورة البقرة (2)، الآية 260.

[6] سورة البقرة (2)، الآية 260.

أي استقرّ قول أصحابي عليه. ﴿قال: "فخذ أربعة من الطّير فصرّهنّ إليك"﴾[1]، عنى به: الأولاد الأربعة لجعفر.

وأمّا الذين ساقوا الإمامة من جعفر إلى غير أولاده، فقد اخْتلفوا[2] على ستّة أقوال:

أ – الطّفّيّة[3]: أصحاب موسى بن الحسين الطّفّي[4]. وزعموا أنّ الصّادق أوصى بالإمامة إليه.

ب – البزيغة[5]: أصحاب بزيغ[6] بن موسى الحائك[7]. وزعموا أنّ الصّادق أوصى بالإمامة إليه.

---

[1] سورة البقرة (2)، الآية 260.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **اليربعة**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

وهم أصحاب بزيغ بن موسى. وزَعَم بزيغ أنّ جعفرًا هو الإله، أي ظهر الإله بصورته للخلق. وزعم أنّ كلّ مؤمن يوحى إليه من الله. واستعمل التّأويل من أجل أن يهدم مبدأ النّبوّة، فقال في قوله –تعالى–: ﴿وما كان لنفس أن تؤمن إلاّ بإذن الله﴾، أي يوحى إليه من الله؛ وكذلك قوله –تعالى–: ﴿وأوحى ربّك إلى النّحل﴾، وتوجّهوا إلى الملائكة والرّسول محمّد، وادّعوا أنّ منهم مَن هو خير من جبريل وميكائيل ومحمّد، وزعموا أنّه لا يموت منهم أحد، وأنّ أحدهم إذا بلغت عبادته رفع إلى الملكوت، وادّعوا معاينة أمواتهم، وزعموا أنّهم يرونهم بكرة وعشيّة.

انظر: عبد الله سلوم السّامرّائي، *الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص101–ص102؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص77–ص78؛ الشّهرستاني، *الملل والنّحل*، ص383.

[7] حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص12؛ *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة، ج1/ص239؛ *البدء والتّاريخ*، ص130؛ *الغنية*، ص61؛ *الملل*، ص137؛ *أصول الدّين*، ص137.

ج – الأقمصيّة: أصحاب سود بن عمْران الأقمص الكوفي. وزعموا أنّ الصّادق (أوصى)[1] بالإمامة إليه. [و]لما مات رجعوا إلى ولَد جعفر.

د – المعمريّة[2]: أصحاب معمر الأزدي[3]. ادّعوا ذلك.

هـ – التّيميّة: أصحاب عبد الله بن سعيد التّيمي[4].

و – الجّعديّة: أصحاب أبي جعدة[5]، من الكوفة. وزعموا أنّه الإمام بعد جعفر. فلمّا مات رجعوا إلى ولد جعفر.

ومنهم مَن غَلاَ، وزَعَم أنّ الباقر كان أوْلى؛ أوصي بالإمامة إليه وأسقط جعفرًا من المسميّن[6]. ومنهم مَن غلا فيه، وزعم أنّه كان إلهًا.

---

[1] وردت كلمة: **أوصى** مضافة في الهامش.

[2] نسبة إلى رجل يُقال له معمر، كان بائع حنطة بالكوفة. وزعموا أنّ الدّنيا لا تفنى، وأنّ الجنّة هي التي تصيب النّاس من خير ونعمة وعافية، وأنّ النّار هي التي تصيب النّاس من شرّ وبليّة. وقالوا بالتّناسخ، وأنّهم لا يموتون. واستحلّوا الخمر، واستحلّوا سائر المحرّمات، ودانوا بترك الصّلاة.

انظر: عبد الله سلوم السّامرّائي، *الغلو والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص101؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص77؛ أبو سعيد نشوان، *الحور العين*، ص382؛ ابن حزم، *الفصل في الملل والأهواء والنّحل*، ج4/ص186.

[3] هو معمر بن حيثم.

حول ترجمته راجع: *فرق الشّيعة*، ص111؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص11؛ *الغنية*، ص61؛ *الملل*، ص137.

[4] كذا في الأصل، وصوابه: **عبد الله بن يزيد التّيمي**.

حول ترجمته راجع: الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص28 إلى ص36؛ *الفرق*، ص62؛ *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي، ص107؛ *أصول الدّين*، ص96؛ *الملل*، ص142؛ *الخطط*، ج2/ص353؛ *شرح المواقف*، ج8/ص187؛ *تلبيس إبليس* لابن الجوزي، ص92.

[5] في الأصل: جعده. عدّه الشّيخ في *رجاله* من أصحاب الكاظم (ع). وقال: واقفيّ.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج2/ص312.

[6] غير مقروءة في الأصل.

وأمّا الذين توقّفوا في سوق الإمامة من جعفر[1] إلى ولده وغير ولده، فهم اليعفوريّة، أصحاب عبد الله بن أبي يعفور[2]، فإنّهم جوّزوا كلاَ الأمرين.

ثمّ (اختلف)[3] القائلون بإمامة موسى بن جعفر بعد موته. فمنهم مَن توقّف في موته، وقال: "لا ندري أنّه مات أم لا"، ويُقال لهم: الممطورة[4]، لأنّ يونس بن عبد

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] عبد الله بن أبي يعفور.

حول ترجمته راجع: الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص49–ص50؛ الكشي، ص172.

[3] وردت كلمة: **اختلف** مضافة في الهامش.

[4] أو الممطوريّة. وهم قوم يقولون: إنّ موسى بن جعفر لم يمت بل هو غائب. وإنّما سمّوا بهذا لأنّهم لما أظهروا هذه المقالة قال لهم قوم: "والله ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة"، يعني أنّهم كالكلاب المبتلّة من غاية ركاكة هذه المقالة. وقد تسمّى هذه الفرقة بالواقفة، كما عند الأشعري. وذلك لأنّهم وقفوا على موسى بن جعفر ولم يجاوزوه إلى غيره. وزعموا أنّ جعفر بن محمّد نصّ على إمامة ابنه موسى بن جعفر، وأنّ موسى حيّ لم يمت ولا يموت حتّى يملأ الأرض عدلاً وقسطًا كما ملئت ظلمًا وجورًا. وعند البغدادي في *الفرق بين الفرق*: هي الموسويّة نسبة إلى موسى بن جعفر، وهي الممطورة أيضًا لأنّ يونس ابن عبد الرّحمان القمّي كان من القطعيّة وناظر بعض الموسويّة، فقال في بعض كلامه: "أنتم أهون بالممطورة عليّ بن إسماعيل قال: ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة". وكذا هي عند الإسفراييني، إلاّ أنّ الذي سمّاهم كلابًا ممطورة عنده هو زرارة بن أعين. إلاّ أنّ النّوبختي ذكر أنّ عليّ بن إسماعيل الميثمي ويونس بن عبد الرّحمان القمّي ناظرا بعضهم، فقال له عليّ بن إسماعيل، وقد اشتدّ الكلام بينهم: "ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة".

انظر: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص100، و(طبعة ريتر) ص29؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص169، و(طبعة بدران) ج1/ص150؛ *التّبصير*، ص38–ص39؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص63–ص64.

الرّحمان[1]، وهو من القطعيّة[2]، قال لواحد منهم: "ما أنتم إلاّ كلاب ممْطورة". ومنهم مَن قطع أنّه لم يمت، وأنّه حيّ.

واختلفوا على قولَيْن:

---

[1] هو من أصحاب موسى بن جعفر –عليه السّلام–، من موالي آل يقطين. علاّمة زمانه، كثير التّصنيف والتّآليف على مذاهب الشّيعة. وله من الكتب: كتاب *علل الأحاديث*، كتاب *الصّلاة*، كتاب *الصّيام*، كتاب *الزّكاة*، كتاب *الوصايا والفرائض*، كتاب *جامع الآثار*، كتاب *البداء*.

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص220.

[2] وهم يقطعون بدعوة موسى بن جعفر. وهؤلاء هم جمهور الشّيعة، كما يذكر أبو الحسن الأشعري. ويعتقدون أنّ النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على عليّ –رضي الله عنه– واستخلفه بعد بيعته، وأنّ عليًّا نصّ على الحسن، والحسن على الحسين، والحسين على عليّ بن الحسين، فمحمّد بن عليّ، فجعفر بن محمّد، فموسى بن جعفر، فعليّ ابن موسى، فمحمّد بن عليّ بن موسى، فعليّ ابنه، فالحسن بن عليّ الذي كان بسامرّاء، فمحمّد بن الحسن بن عليّ، وهو الغائب المُنتظَر. ويُقال لهم –كما عند عبد القاهر البغدادي–: الإثنى عشريّة. وذكر أنّهم اختلفوا في سنّ الثّاني عشر عند موته. فمنهم مَن قال: كان ابن أربع سنين، ومنهم مَن قال: كان ابن ثماني سنين. واختلفوا في حكمه في ذلك الوقت. فمنهم مَن زعم أنّه في ذلك الوقت كان إمامًا عالمًا بجميع ما يجب أن يعلمه الإمام، وكان مفروض الطّاعة على النّاس. ومنهم مَن قال: كان في ذلك الوقت إمامًا على معنى أنّ الإمام لا يكون غيره، وكانت الأحكام يومئذ إلى العلماء من أهل مهبه إلى أوان بلوغه، فلمّا بلغ تحقّقت إمامته ووجبت طاعته؛ وهو الآن الإمام الواجب طاعته، وإن كان غائبًا. أمّا الشّهرستاني، فإنّ هذه الفرقة عنده هي الإثناعشريّة، وذكر أنّهم سمّوا قطعيّة لقطعهم بموت موسى الكاظم بن جعفر الصّادق. وذكر النّوبختي أنّ موسى بن جعفر مات في حبس السّندي بن شاهك، وأنّ يحيى بن خالد البرمكي سمّه في رطب وعنب بعثهما إليه فقتله، وأنّ الإمام بعد موسى: عليّ بن موسى الرّضا. فسُمّيت هذه الفرقة: القطعيّة، لأنّها قطعت على وفاة موسى بن جعفر وعلى إمامة ابنه بعده، ولم تشكّ في أمرها ولا ارتابت، ومضت على المنهاج الأوّل.

انظر: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص88، و(طبعة ريتر) ص17؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص169، و(طبعة بدران) ج1/ص105؛ *التّبصير*، ص39؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص64، (طبعة آفاق)، ص47؛ *المنية*، ص21، النّوبختي، ص79؛ المقريزي، ج2/ص351؛ *التّنبيه*، ص38؛ *الشّيعة في التّاريخ*، ص85 إلى ص94.

أ – **البشيريّة**[1]: أصحاب محمّد بن بشير[2]، مولى بن أسد. وزعموا أنّ موسى لم يمت، ولا يموت إلى الوقت الذي يظهر؛ وأنّه أَمَرَه بأخذ الأخماس والذّكوات من أغنياء شيعته، وتفريقها[3] على ضعفائهم. ولما مات هذا الرّجل فأمّوا ابنيْه، وهما إسماعيل وجعفر، مقامه.

ب – القيراطيّة: أصحاب محمّد بن الحسين، ولقبه قيراط. وكان ينزل بالكوفة [أ= 52 ظ] في سوق كنده. وزعم أنّ موسى حيّ لم يَمُت، وأنّه أوصى إليه، عند غيبته، أنّ

---

[1] هم أصحاب محمّد بن بشير، من أهل الكوفة. يقولون إنّ موسى بن جعفر (ع) لم يمت، وأنّه حيّ غائب، وهو القائم المهدي. وقد استخلف في أيّام غيبته محمّد بن بشير وأوصى إليه، وعلّمه جميع ما تحتاج إليه الرّعيّة. وقد أوصى محمّد بن بشير إلى ولده سميع بن محمّد. وهكذا تنتقل الإمامة من واحد لآخر في زمن غيبة الإمام موسى. ولقد طعن هؤلاء على الإمام الرّضا (ع) ومَن جاء بعده من الأئمّة، وكفّروا القائلين بإمامتهم. وزعموا أنّ الفرض من الله الصّلاة والخمس والصّيام، وأنكروا الحجّ وبقيّة الفرائض. وينتسب إليهم القول بالإباحة المطلقة والتّناسخ؛ وأنّ الأئمّة ينتقلون من بدن إلى بدن؛ كما ذُكر في النّوبختي.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص241–ص242.

[2] هو من أهل الكوفة، من موالي بني أسد. كان محمّد بن بشير يقول: الظّاهر من الإنسان آدم، والباطن أزليّ. وكان يقول بالإثنين. ويُقال إنّ هاشم بن سالم ناظره عليه فأقرّه به، وهو كان على مذهب العلياويّة. وكان سبب قتله أنّه كان صاحب شعبذة ومخاريق. وكانت عنده صورة قد عملها وأقامها شخصًا، وكأنّه صورة أبي الحسن، من ثياب الحرير قد طلاها بالأدوية وعالجها بحيل عملها فيها حتّى صارت شبه صورة إنسان، وكان يطويها. فإذا أراد الشّعبذة نفخ فيها فأقامها. فكان يقول لأصحابه: إنّ أبا الحسن عندي، فإن أحببتم أن تروه وتعلمون إنّي نبيّ؛ ويريهم من طريق الشّعبذة أنّه يكلّمه ويناجيه، حتّى رفع خبره إلى بعض الخلفاء –وقيل: هارون الرّشيد–، فأخذه وأراد ضرب عنقه للزّندقة. وقُتل بعد مدّة.

حول ترجمته راجع: الكشي، ص297–ص298؛ *مجالس* الشّيخ مفيد، ج2/ص105؛ *بحار الأنوار*، ج9/ص178.

[3] غير منقوطة في الأصل.

الإمام بعده من بينهم. وزعم أنّهم إثنى[1] عشر رجلاً، كلّما[2] مضى واحد قام الآخر مقامه. وزعموا أنّ روح الإمامة [هي] التي[3] جَعَلها موسى فيهم، وأنّ موسى أَخْبَرَ كلّ واحد منهم بما يكون، ووَعَدَهم أنّه يظهر عند فناء الإثنى عشر ويظهرهم مع نفسه، فيملؤون[4] الأرض عدلاً كما مُلِئَت جورًا؛ وأنّ موسى ومَن مضى معه من هؤلاء الإثنى عشر مقيمون[5] في بيت من لؤلؤة بيضاء هَبط به جبرائيل –عليه السّلام– من الفردوس، فنَصبه[6] على ذرْوة من جبل.

أمّا (القاطعون)[7] بموته، ويُقال لهم القطعيّة، فقد اختلفوا على قولَيْن:

أ – الذين ساقوها إلى أحمد بن موسى[8].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت كلمة: **القاطعون** مضافة في الهامش.

[8] هو أحمد ابن الإمام موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن أبي طالب –عليهم السّلام– ، العلويّ الحسينيّ المدنيّ. أمّه أمّ ولد، أمّ أخويه محمّد وحمزة. عن المحدّث النّيسابوري أنّه قال: كان مقدَّمًا عند أبيه أدخله في ظاهر الوصيّة وأخرجه في النّسخة المختومة. وفي *الوسيلة*: قال بعضهم إنّ من جملة طوائف الشّيعة مَن يقول بإمامة أحمد بعد أبيه موسى دون أخيه الرّضا. وعن كتاب *لبّ الأنساب*: يُقال إنّه كان لأحمد بن موسى ثلاثة آلاف مملوك وأعتق ألف مملوك، وكتب ألف مصحف بيده المباركة. وروى عن أبيه وآبائ –عليهم السّلام– أحاديث كثيرة. وكان ساكنًا في دار السّلام بغداد، ولما سمع قضيّة الإمام عليّ بن موسى الرّضا –عليهما السّلام– الهائلة حزن كثيرًا وبكى بكاءً شديدًا، وخرج من بغداد لطلب ثأره ومعه ثلاثة آلاف من أحفاد الأئمّة الطّاهرين قاصدًا حرب المأمون. ولما وصلوا إلى قمّ حاربهم عاملها من قِبَل المأمون، واستشهد منهم جماعة

ب – وهم الأكثرون، الذين ساقوها إلى عليّ الرّضى.

ثمّ هؤلاء القائلون بإمامة عليّ اختلفوا[1]، بعد موته، على قولَيْن:

أ – الذين[2] منعوا من إمامة ولده محمّد التّقيّ[3] لصغره وعدم علمه، لأنّ من النّاس مَن قال: لما مات الرّضى كان سنّ التّقيّ[4] أربعة، ومنهم مَن قال: ثمانية. ثمّ من هؤلاء مَن رجع إلى القول بإمامة أحمد بن موسى؛ ومنهم مَن وقف على الرّضى.

ب – وهم الأكثرون، الذين قالوا بإمامة التّقيّ. ثمّ اختلفوا، فقال قوم: "لا يَبْعد أن يَخلق الله فيه العلوم بكلّ الدّين: أصوله وفروعه، وإن كان صغيرًا، كما في حقّ عيسى ويحيى –عليهما السّلام–". وقال آخرون إنّه كان إمامًا، على معنى أنّ الأمر له دون سائر النّاس، لكن لم يجوّزوا أن يكون إمامًا في الصّلاة ومُفتيًا في الحوادث، وإنّما المفتي كان بعض أصحابه إلى أن صار بالغًا.

[ثمّ] القائلون بإمامة التّقيّ اختلفوا[5] بعد موته، وزعم بعضهم أنّه حيّ، وهو المُنْتظَر. ومنهم مَن ساقها إلى جعفر بن عليّ لوجهين:

ودُفنوا هناك، ولهم مشهد مزور. ولما وصلوا إسفراين من ناحية خراسان نزلوا في أرض سبخة بين جبلين، فهجم عليهم عسكر المأمون وحاربهم وقتلهم، واستشهد أحمد ودُفن هناك، وقبره هناك مزور. وقيل: بل مشهده بشيراز.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج3/ص191–ص192.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت عبارة: **التّقيّ اختلفوا** غير منقوطة في الأصل.

أ – الحسين مات بلا خلف[1]، والإمام لا بدّ له من خلف؛ ولذلك حاز جعْفر ميراث الحسيْن، وانْتقل[2] ممَّن قال بإمامة الحسن، بعد موته، إلى القول بإمامة جعْفر، منهم الحسن بن عليّ بن فضْل.

ب – امْتحنوا الحسن فلم يجدوا عنده عِلمًا، ولقّبوا القائلين بإمامته بالحماريّة[3].

ثمّ القائلون بإمامة جعفر ساقوها بعده إلى عليّ بن جعفر. ومنهم مَن ساقها إلى محمّد بن عليّ، لكنّه مات قبل موت أبيه. ومنهم مَن ساقها إلى الحسن بن عليّ، وهم الأكثرون.

ثمّ اختلفوا، بعد موته، على إثنى عشر قولاً:

أ – إنّه لم يَمُت، لأنّه، لو مات وليس له ولد ظاهر، لخلاَ الزّمان عن الإمام؛ وأنّه غير جائز.

ب – مات لكنّه سيحيى[4]، وهو المعنيّ بكونه قائمًا أي يقوم بعده.

ج – مات ولا يحيى، ولكنّه أوصى بالإمامة إلى أخيه جعفر.

د – بل أوصى بها إلى أخيه محمّد.

هـ – لما مات من غير عقب، علمنا أنّه ما كان إمامًا، وأنّ الإمام كان جعفر.

---

[1] في الأصل: **خلاف**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هي الفرقة التي قالت بإمامة الحسن، ولقّبهم أصحاب جعفر: الحماريّة. كما أنّ هؤلاء لقّبوا أولئك الطّاحنيّة. وافترقت هذه الفرقة التي قالت بإمامة الحسن بعده، وفي بادئ الأمر، إحدى عشرة فرقة. وليست لهم ألقاب مشهورة. ثمّ تنازعوا بعد ذلك في دواعيهم وبطلت أصول تفرّعهم إلى كلّ تلك الفرق، وأقاموا لجملتهم على فرقتين: منهم مَن يقول بإمامة ولد الحسن، ومنهم مَن يقول بإمامة ولد جعفر.

انظر: *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص292–ص293.

[4] مطموسة في الأصل.

و – بل تبيّنَّا أنّ الإمام كان محمّدًا، وهؤلاء قوّاد أمرهم بأنّ جعفر كان مجاهرًا بالفسق، والحسين كان فاسقًا في الحقيقة، فتعيّن[1] محمّد لها.

ز – خَلَّف[2] الحسن ابنًا وُلد قبل موته بسنتين، اسمه محمّد، لكنّه اِستتر خوفًا من عمّه جعفر وغيره من الأعداء، وهو المنتظَر.

ح – له ابن وُلد بعد موته بثمانية أشهر.

ط – لما مات، ولا ولد له، ولا يجوز انتقال[3] الإمامة منه إلى غيره، بقي الزّمان خاليًا من الإمام، وارْتَفعت التّكاليف.

ي – يجوز أن يكون الإمام لا من ذلك النّسل بل من غيره من العلويّة.

يأ – لما لم يجز انتقال[4] الإمامة من ذلك النّسل إلى نسل آخر، وعلمنا أنّه لا يجوز خلوّ الزّمان من الإمام، علمنا أنّه بقي من نسله ابن، وإن كنّا لا نعرفه عينًا، فيجوز[5] ولاؤه حتّى يَظهر.

يب – أمر الإمامة معلوم إلى الرّضى، وبعده محبط، فيُتوقَّف[6] في الكلّ.

واعْلم أنّ هذا الاختلاف العظيم من أدلّ الدّلائل على عدم النّصّ الجليّ المتواتِر على هؤلاء الإثنى عشر.

وبالله التّوفيق.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] وردت عبارة: **يجز انتقال** غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

الفرق الثّاني
في شرح فرق الكيسانيّة[1]

وهم أصحاب كيسان[2] مولى أمير المؤمنين. اعتقدوا فيه الاعتقاد العظيم، وأنّه أَخَذ علم التّأويل والباطن والآفاق والأنفس عن ابن[3] الحنفيّة.

وانْتهى الأمر بهم إلى رفْض الشّرائع، وإنْكار القيامة، والقول بالحلول والتّناسخ.

---

[1] راجع بشأن هذه الفرقة: كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني، الجزء الأوّل، ص145 (من نشرة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّ. بيروت. د. ت.)؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج1/ص50–ص51؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص116 إلى ص118.

[2] اختلف أهل المقالات والفرق فيمن هو كيسان. فذكر الأشعري أنّه المختار بن أبي عبيد الثّقفيّ، ويُقال إنّه مولى لعليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وتابعه البغدادي. وذكر الشّهرستاني أنّه مولى عليّ –رضي الله عنه–. وذكر النّوبختي أنّ كيسان هو لقب المختار، وإنّما سُمّي كذلك "لأنّ صاحب شرطته المكنّى بأبي عمرة كان اسمه كيسان". وفي *المقالات والفرق* لأبي خلف القمّي: هو أبو عمرة السّائب ابن مالك الأسعدي المتوفّى سنة 67 هـ. وكان يجاور المختار في سكنه، وكان صاحب سرّه ومؤامراته؛ فلمّا قام ابن أبي عبيد جعله صاحب شرطته. ويذهب الطّبري إلى أنّه مولى غزينة أو مولى بجلية، وهو أعجميّ، كما يقول الشّعبي. وكذا يذكر الدّنيوري في *الأخبار الطّوال* أنّه أبو عمرة هذا. (انظر: المختار بن أبي عبيد الثّقفي).

حول ترجمته راجع: *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص50–ص51؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص116 إلى ص118.

[3] مطموسة في الأصل.

وكان المخْتار بن أبي عبد الله الثّقفيّ[1] يسمّي[2] الحسن خارجنا[3] أوّلاً، وسيّدنا[4] ثانيًا[5]، ومسيسنا[6] رابعًا.

ويُقال إنّ عليًّا –رضي الله عنه– كان يُسمِّي[7] المخْتار بكيسان. فهذه الفرقة تُسمّى: الكيسانيّة، بانتسابهم إلى كيْسان وإلى المختار. وهم المتّفقون على إمامة محمّد بن الحنفيّة[8].

ثمّ اخْتلفوا[9]، فذهب الحيانيّة، أصحاب حيّان بن زيد السرّاج[10]، إلى أنّه كان إمامًا بعد عليّ بن أبي طالب، واحتجّوا عليه بأنّ عليًّا دفع إلى محمّد الرّاية يوم الجمل، وقال له: "اطعن بها طعن أبيك محمّد، لا خير في الحرب إذا لم (تردها)[11]".

وهذا يدلّ على أنّ عليًّا أقامه مقام نفسه، وهو يوجب الإمامة.

---

[1] غير منقوطة في الأصل. وهو المختار بن أبي عبد الله الثّقفيّ أو المختار بن أبي عبيد الثّقفيّ، حسب الأشعري. وذكر الشّهرستاني أنّه مولى عليّ –رضي الله عنه–. وذكر النّوبختي أنّ لقب المختار هو كيسان. (انظر كيسان).

حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص18.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] روى الكشي في *الخلاصة* أنّه كان كيسانيّا (والكيسانيّة هم القائلون بإمامة محمّد بن الحنفيّة). ومن غلوّه في تشيّعه أنّه قال: "إنّما مثل محمّد بن الحنفيّة في هذه الأمّة مثل عيسى بن مريم".

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج6/ص259.

[11] في المتن: **تريد**، ثمّ صحّحها النّاسخ كما أثبتناها.

والأكثرون منهم أثبتوا إمامته بعد قتل[1] الحسين، واحتجّوا عليها بوجهيْن:

– **الأوّل**: أنّ الحسين، لما عزم على الكوفة، أوصى بالإمامة إليه.

– **الثّاني**: الذي بقي[2] من ولد الحسين، وهو زين العابدين، كان صبيًّا، ولم يَكُن أهلاً للإمامة، فتَعَيّن محمّد لها.

ثمّ أنّ المخْتار دعا[3] النّاس إلى ابن الحنفيّة[4]، وزعم أنّه من دعاته، ثمّ كفى[5]. فلمّا عرف محمّد ذلك تبرّأ منه.

ثمّ أنّ مصعب بن الزّبير[6]، لما قُتل[7] المختار، اِستوت [أ=53 ظ] خرسان والعراق والحجاز واليمن لعبْد الله بن الزّبير[8]، فدعا[9] ابن الحنفيّة[10] إلى طاعته، فهرب منه إلى عبْد

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **دعى**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

وهو مصعب بن الزّبير بن العوامّ؛ استعمله عبد الله على البصرة، وقتل المختار بن أبي عبيد، وحارب بالعراقين عبد الملك بن مروان إلى أن قُتل سنة 71 هـ.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص143؛ *أنساب الأشراف* للبلاذري؛ *طبقات* ابن سعد، ج5.

[7] بداية من هذه العبارة وإلى حدّ قوله: **ومنهم مَن أقرّ بموته** ينقل المؤّلف حرفيًّا ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* لعبد القاهر البغدادي (انظر ص50 إلى ص52 من طبعة ألبير نصري نادر. بيروت. 1970).

[8] هو أبو حبيب عبد الله بن الزّبير بن العوامّ بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي. وهو أوّل مولود وُلد بالمدينة من المسلمين بعد الهجرة. بويع له بمكّة سنة 64 هـ. بعد أن أقام النّاس بغير خليفة جماديين وأيّام من رجب، وبايعه أهل العراق، وولّى أخاه مصعبًا البصرة، وولّى عبد الله بن مطيع الكوفة. فوثب المختار بن أبي عبيد على الكوفة فأخذها، ووجّه شميطًا إلى البصرة فقتله مصعب، وسار مصعب إلى المختار، فقتله في سنة 67 هـ. وبنى ابن الزّبير الكعبة وأدخل فيها

الملك بن مرْوان[1]، فكره عبد الملك كوْنه بالشّام وأمَره بالرّجوع، فخرج[2] إلى اليمن، فمات في طريقه.

الحجر وجعل لها بابين مع الأرض يدخل من أحدهما ويخرج من الآخر، وخلّق داخل الكعبة وخارجها، فكان أوّل مَن خلّقها وكساها القباطيّ. وولّى أخاه عبيدة بن الزّبير المدينة، وأخرج مروان بن الحكم وبنيه منها، فصار إلى الشّام. ثمّ بعد ذلك بعث عبد الملك الحجّاج إلى عبد الله بن الزّبير، فحاصر الحجّاج ابن الزّبير ثمانية أشهر، فتفرّق عامّة مَن كان معه وخرجوا إلى الحجّاج في الأمان حتّى بلغ عدد المستأمنة عشرة آلاف، وكان في جملتهم ابنا عبد الله بن الزّبير، أخذا أمانًا لنفسيهما. وكان قتله يوم الثّلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى سنة 73 هـ.، وكان سنّه 72 سنة. وكان سلطانه بالحجاز والعراق تسع سنين واثنين وعشرين يومًا.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص71 إلى ص75؛ *فوات الوفيّات*، ج2/ص171 إلى ص175؛ *أنساب الأشراف*، ج4 وج5؛ *العقد الثّمين*، ج5/ص141؛ *غاية النّهاية*، ج1/ص419.

9 في الأصل: **دعى**.

10 غير منقوطة في الأصل.

1 هو عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي، أمير المؤمنين. بويع بعهد من أبيه في خلافة ابن الزّبير، وبقي على مصر والشّام، وابن الزّبير على باقي البلاد، مدّة سبع سنين، ثمّ غلب عبد الملك على العراق وبقيّة البلاد، وقتل ابن الزّبير، واستوثق الأمر له. قال ابن سعد: واستعمله معاوية على المدينة وهو ابن 16 سنة، وسمع عثمان وأبا هريرة وأبا سعيد وأمّ سلمة وابن عمر ومعاوية. وأوّل مَن سُمّي عبد الملك في الإسلام: عبد الملك ابن مروان. وفي أيّامه حُوّلت الدّواوين إلى العربيّة ونُقّشت الدّنانير والدّراهم بالعربيّة سنة 76 هـ.، وكان على الدّنانير قبل ذلك كتابة بالرّوميّة، وعلى الدّراهم كتابة بالفارسيّة. وكان يُلقَّب برشح الحجر لبخله. وُلد يوم بويع عثمان بن عفّان، وكانت مدّة ملكه 21 سنة. ولما مات في شوّال سنة 86 هـ. صلّى عليه ابنه الوليد. وكان له 17 ولدًا.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص402 إلى ص404؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص245 إلى ص254؛ *تاريخ* الطّبري، ج5/ص610، وج6/ص418؛ *تاريخ* المسعودي، ج3/ص99 إلى ص164.

2 غير منقوطة في الأصل.

ثمّ اختلف الكيسانيّة، فمنهم مَن زعم أنّه حيّ في جبل رضوى، وأنّه بين أسد ونمر يحفظانه، وعنده عيْنان نضّاختان تجْريان[1] بماء وعسل، ويعود بعد الغيبة فيَمْلأ[2] الأرض عدلاً كما مُلِئت جورًا، وهو المهديّ المنتظَر.

وإنّما عوقِبَ بالحبس لخروجه إلى عبد الملك بن مروان، وخروجه قبله إلى يزيد بن معاوية[3].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **زيد بن معاوية**.

هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف، أمير المؤمنين أبو خالد. وُلد سنة 25 هـ. أو 26 هـ.، وتوفّي بدمشق لأربع عشرة ليلة خلت من ربيع الأوّل سنة 64 هـ.، وكانت مدّة ملكه ثلاث سنين وثمانية أشهر واثنين وعشرين يومًا، وصلّى عليه ابنه معاوية، وسنّه 38 سنة. وله *ديوان* لا يصحّ عنه إلاّ القليل، وقد جمع ديوانه الصّاحب جمال الدّين عليّ بن يوسف القفطيّ وأضاف إليه كلّ مَن اسمه يزيد. وقال الشّيخ شمس الدّين الذّهبي: "لما فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل، وقتل الحسين –رضي الله عنه– وإخوته، وأكثر من شرب الخمر وارتكب أشياء منكرة، أبغضه النّاس وخرج عليه غير واحد ولم يبارك الله –تعالى– في عمره".

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص327 إلى ص333؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص6؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص300؛ *الوزراء والكتّاب* لمحمّد بن عبدوس الجهشياري، (صفحات متفرّقة)؛ الفخري، ص105؛ الرّوحي، ص19؛ *تاريخ الخلفاء*، ص224.

وهذا قوْل الكربيّة[1]، أصحاب أبي كرب الضّرير[2]. وكان السيّد الحميري[3] وكُثير الشّاعر على هذا القول.

قال السيّد:

---

[1] هم أتباع أبي كرب الضّرير، وهم يزعمون أنّ الإمام من بعد عليّ هو محمّد بن الحنفيّة، وهو حيّ لم يمت ومأواه رضوى، وعن يمينه أسد وعن يساره نمر. وكان السيّد الحميري الشّاعر وكثير الشّاعر على هذا الرّأي. ويذكر النّوبختي في كتابه *فرق الشّيعة* أنّ الكربيّة أصحاب ابن كرب، ومنهم حمزة بن عمار البربري، كانوا يعتقدون أوّلاً أنّ الإمامة لمحمّد ابن الحنفيّة، وهو المهديّ، كما سمّاه أبوه بهذا الاسم؛ وأنّه غائب لا يموت، وسيرجع فيملك الأرض. ثمّ تطوّرت عقيدتهم، فادّعى حمزة البربري أنّه نبيّ هذه الأمّة، وأنّ محمّد هو الله وقد بعثه رسولاً من قبله. ويُنقَل عنه غير ذلك ممّا يوجب الكفر والزّندقة. وأنّ أبا جعفر محمّد بن عليّ (ع) لعنه وتبرّأ منه وكذّبه في كلّ ما يدّعيه، وأوْصى أصحابه بالبراءة منه، فرجع عنه أصحابه إلاّ بيان بن سمعان ومائد النّهدي.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف، ص224–ص225. بيروت. 1956.

[2] ويُروى أيضًا أبو كريب وابن كرب.

حول ترجمته راجع: النّوبختي، *فرق الشّيعة*، ص25؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص652.

[3] هو إسماعيل بن محمّد بن يزيد بن ربيعة، المعروف بالسيّد الحميري. كان شاعرًا محسنًا كثير القول، وكان رافضيًّا. له مدائح جمّة في آل البيت –عليهم السّلام–. وكان مقيمًا بالبصرة. وكان أبواه يبغضان عليًّا، وسمعهما يسبّانه بعد صلاة الفجر، فلعنهما. وكان يرى رجعة محمّد بن الحنفيّة في الدّنيا. وكان السيّد يعتقد أنّ ابن الحنفيّة لم يمت، وأنّه في جبل بين أسد ونمر يحفظانه، وعنده عينان نضّاختان تجريان بماء وعسل، ويعود بعد الغيبة فيملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جورًا. ويُقال إنّ السيّد اجتمع بجعفر الصّادق –عليه السّلام– فعرّفه خطأه وأنّه على ضلالة فتاب. وكان مُقدَّمًا عند المنصور والمهدي. وكان أحد الشّعراء الثّلاثة الذين لم يضبط ما لهم من الشّعر، هو وبشّار وأبو العتاهية، وإنّما أمات ذكره وهجره النّاس لسبّه الصّحابة وبغض أمّهات المؤمنين وإفحاشه في قذفهم، فتحاماه الروّاة. وُلد السيّد سنة 105 هـ. ومات أوّل أيّام الرّشيد سنة 173 هـ.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص188 إلى ص193؛ *طبقات الشّعراء* لابن المعتزّ، ص32؛ *الأغاني* لأبي الفرج الأصبهاني، ج7/ص2242؛ *وفيّات الأعيان*، ج6/ص343؛ *الوافي*، ج9/رقم5003؛ *فتوح* ابن أعثم، ج2/ص234؛ *رجال* الكشي، ص242.

أَلاَ قُل للوصيّ فَدَتك[1] نفسي أطلت بذلك الجبل المقاما
أضرّ بمعشر والُوك[2] منّـــــا وسمّوك الخليفة والإمامـــا
وعادَوا فيك أهل الأرض طـرًّا مُقامك عنهم ستّين عامـا[3]

وقال كُثير[4]:

ألا أنّ الأئمّة من قريش ولاءه الحقّ أربعة سواء
عليّ والثّلاثة من بنيه هم الأسباط ليس بهم خفـــاء
فسبط سبط إيمان ودين[5] وسبط عيّنته كرْبـلاء
وسبط لا يذوق الموت حتّى يقود[6] الخيل بقدمها[7] اللّواء

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: **ودّوك**.

[3] القصيدة بكاملها كما يأتي:

أَلاَ قل للوصيّ فَدَتك نفســـي أطلت بذلك الجبل المقامـــا
أضرّ بمعشر والُوك منّـــــا وسمّوك الخليفة والإمامـــا
وعادَوْا فيك أهل الأرض طُـــرًّا مُقامك عنهم ستّين عامـــا
وما ذاقَ ابْنُ خَوْلَةَ طعم مَـــوْتٍ ولا وارَتْ له أرضٌ عظامـــا
لقد أمْسى بمجرى سعْب رضوىً تراجعُه الملائكَةُ الكَلامـــا
وإنَّ لَهُ لرزْقا من إمـــــام واشربَةٌ يَعُلُّ بها الطَّعامـــا

وكان الشّاعر السيّد الحميري على مذهب الكيسانيّة الذين ينتظرون محمّد بن الحنفيّة ويزعمون أنّه محبوس بجبل رضوى إلى أن يُؤذَن له بالخروج. (انظر: أحمد صلاح محا، *الكميت ابن زيد الأسدي*، ص216. دار العصر. بيروت. 1957).

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت كلمة برٌّ في شرح *ديوان كُثير عزّة* عوضًا عن كلمة دين الواردة هاهنا (انظر: الجزء الثّاني، ص186 من طبعة هنري بريز. الجزائر. 1930).

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

ومنهم مَن أَقَرّ بموته.

واختلفوا[1] على قولَيْن:

أ – الذين ساقوا الإمامة إلى زين العابدين.

ب – أنّ أبا هاشم مات مُنصرِفًا من الشّام بأرض الشّراة، وأوْصى بالإمامة إلى عليّ بن عبد الله بن العبّاس[2]، لأنّه كان له في الخلافة حقّ موروث، لأنّ العبّاس[3] كان

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو أبو محمّد عليّ بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم الهاشمي، وهو جدّ السفّاح والمنصور الخليفتين. كان أصغر ولد أبيه. وقال الواقدي: وُلد أبو محمّد المذكور في اللّيلة التي قُتل فيها عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–. وقال المبرد (*الكامل*، ج2/ص217): وضرب عليّ بالسّياط مرّتين كلتهما ضرب الوليد بن عبد الملك. وذكر ابن الكلبيّ في كتاب *النّسب* أنّ الذي تولّى ضرب عليّ بن عبد الله بن العبّاس –رضي الله عنهم– هو كلثوم بن عياض بن وحوح بن قشير بن الأعور بن قشير، كان والي الشّرطة للوليد بن مروان. وكان عليّ المذكور عظيم الشّأن عند أهل الحجاز. وُلد عليّ بن عبد للّه –على حدّ رواية الواقدي– في ليلة الجمعة 17 رمضان من سنة 40 هـ.، وقيل غير ذلك. أمّا وفاته فكانت –حسب الواقدي– سنة 118 هـ.، وقيل: بل في ذي القعدة. وقال خليفة ابن خيّاط: مات في سنة 114 هـ.، وقال في موضع آخر: 118 هـ. وقال غيره: سنة 119 هـ.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص274 إلى ص278؛ *طبقات* ابن سعد، ج5/ص312؛ *حلية الأولياء*، ج3/ص207؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص59؛ معجم المرزباني، ص133؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص148؛ *شذرات الذّهب في أخبار مَن ذهب* للعماد الحنبلي، ج1/ص148.

[3] هو العبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مناف، عمّ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–، أبو الفضل. كان أسنّ من رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– بسنتين –وقيل: بثلاث–. كان العبّاس رئيسًا في الجاهليّة وفي قري، وإليه كانت عمارة البيت والسّقاية في الجاهليّة. قال ابن عبد البرّ: أسلم العبّاس قبل فتح خبير، وكان يكتم إسلامه، ثمّ أظهر إسلامه يوم الفتح؛ وشهد حنينا والطّائف وتبوك. وكان يكتب بأخبار المشركين إلى رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. فلذلك قال رسول الله

أوْلى بالإمامة من غيره؛ ثمّ أوْصى عليّ إلى ابنه محمّد[1]، ومحمّد إلى إبراهيم[2] المقْتول بحرّان.

-صلّى الله عليه وسلّم- يوم بدر: "مَن لقي منكم العبّاس فلا يقتله، فإنّه أُخرِج كُرهًا". تُوفّي سنة 32 هـ.، وصلّى عليه عثمان. ودُفن بالبقيع. وعاش 88 سنة.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج/ص629 إلى ص633؛ *نكت الهميان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي، ص175؛ *طبقات* ابن سعد، ج4/ق1/ص1؛ *المحبَّر* لابن حبيب، ص16 وص63؛ *طبقات* خليفة، ص10؛ *تاريخ* خليفة بن خيّاط، ص168؛ *تاريخ* البخاري، ج7/ص2؛ *أنساب الأشراف* للبلاذري، (نشرة الدّوري) ج3/ص1 إلى ص42؛ *المعرفة والتّاريخ*، ج1/ص295 وص493؛ *المعارف*، ص118 وما بعدها؛ *ذيل المذيّل*، ص505، وص548؛ *الجرح والتّعديل*، ج6/ص210؛ معجم المرزباني، ص101؛ *جمهرة أنساب العرب* لأبي محمّد ابن حزم الظّاهري، ص17 إلى ص37؛ *الاستيعاب*، ص810؛ *الجمع بين رجال الصّحيحين*، ج1/ص360؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج7/ص229؛ *صفة الصّفوة*، ج1/ص203؛ *أسد الغابة*، ج3/ص109؛ *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج1/ق1/ص257؛ *تاريخ الإسلام*، ج2/ص98؛ *سير أعلام النّبلاء*، ج2/ص78؛ *العبر*، ج1/ص33؛ *البداية والنّهاية*، ج7/ص161؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص85؛ *الإصابة*، ج2/ص271؛ *تهذيب التّهذيب*، ج5/ص122؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص38؛ *العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين* لتقيّ الدّين المكّي، ج5/ص93؛ معجم *الرّجال*، ج3/ص247.

[1] هو أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب الهاشمي، وهو والد السفّاح والمنصور الخليفتين. قال ابن قتيبة: وكان بينه وبين أبيه في العمر 14 سنة، وهو بعيد. وقيل: كانت ولادة محمّد المذكور سنة 60 هـ.، وهو مخالف لِمَا تقدّم من أنّ بينه وبين أبيه في العمر 14 سنة. وذكر ابن حمدون في كتاب *التّذكرة* أنّ محمّدًا المذكور مولده في سنة 62 هـ. وتوفّي محمّد المذكور في سنة 126 هـ. -وقيل: سنة 122 هـ.، وقيل: سنة 125 هـ.- بالشّراة. وقال الطّبري في تاريخه: توفّي محمّد بن عليّ مستهلّ ذي القعدة سنة 126 هـ.، وهو ابن 63 سنة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج4/ص186 إلى ص188؛ *الوافي*، ج4/ص103؛ *الشّذرات*، ج1/ص166؛ *تاريخ* الطّبري، حوادث 100، 120، 126؛ *تاريخ* ابن خلدون، ج3/ص172.

[2] هو إبراهيم بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب، المعروف بإبراهيم الإمام أخو السفّاح. كان مروان الحمار يحتال على الوقف على حقيقة الأمر وإلى مَن يدعو أبو مسلم الخراساني منهم، فلم يزل على ذلك إلى أن ظهر له أنّه يدعو إلى الإمام إبراهيم، فقبض عليه وأحضره إلى

ثمّ أنّ القائلين بهذه المقالة ظهروا بخراسان، ودعوا النّاس إليها، فقبلها أبو مسْلم[1] صاحب الدّولة. فلمّا خرج هو دَعَا النّاس إلى إبراهيم.

حرّان، فأوصى إبراهيم بالأمر من بعده لأخيه عبد الله السفّاح. ولما وصل إلى خراسان حبسه ثمّ غمّه بتراب في جراب طرح فيه نورة وجعل رأسه فيه وسدّه إلى أن مات –رحمه الله تعالى– في صفر سنة 132 هـ. وقيل إنّه قتله غير هذه القتلة، ولكنّ الأكثرون على هذا. وكان دفنه هناك في حرّان.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج6/ص105–ص106؛ *تاريخ الإسلام* للذّهبي، ج5/ص222؛ *تهذيب تاريخ ابن عساكر*، ج2/ص287.

[1] هو أبو مسلم عبد الرّحمان بن مسلم –وقيل: عثمان–، الخراساني، القائم بالدّعوة العبّاسيّة؛ وقيل: هو إبراهيم بن عثمان بن يسار بن شذوس بن جودون، من ولد بزرجمهر بن البختكان الفارسي، ثمّ غيّر اسمه فسمّى نفسه: عبد الرّحمان. وكانت ولادته في سنة 100 هـ.، والخليفة يومئذ عمر بن عبد العزيز –رضي الله عنه–، في رستاق فاتق –وقيل: بل بمدينة جيّ الأصباهانيّة. ولما ظهر بخراسان كان أوّل ظهوره بمرو يوم الجمعة لتسع بقين، وقال الخطيب: لخمس بقين من شهر رمضان سنة 129 هـ.، والوالي بخراسان يومئذ نصر بن سيّار اللّيثي من جهة مروان بن محمّد آخر ملوك بني أميّة. وكان أبو مسلم يدعو النّاس إلى رجل من بني هاشم، وأقام على ذلك سنين. ثمّ صار أبو مسلم يدعو النّاس إلى أبي العبّاس عبد الله بن محمّد الملقّب بالسفّاح. وكان السفّاح كثير التّعظيم لأبي مسلم لِمَا منعه ودبّره. ولما مات السفّاح في ذي الحجّة سنة 136 هـ. وتولّى الخلافة أخوه أبو جعفر المنصور يوم الأحد 13 ليلة خلت من ذي الحجّة من السّنة، وهو بمكّة، صدرت من أبي مسلم أسباب وقضايا غيّرت قلب المنصور عليه فعزم على قتله. وكان قتله في شعبان من سنة 137 هـ. –وقيل: سنة 136 هـ.–. وكان قتله ببلدة بالقرب من بغداد تُدعى روميّة المدائن.

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص145 إلى ص155؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص21–ص22، وص98؛ *تاريخ بغداد*، ج10/ص207؛ *المعارف*، ص370؛ *ميزان الاعتدال في نقد الرّجال* للذّهبي، ج2/ص589؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص386؛ *الشّذرات*، ج1/ص179؛ *دائرة المعارف الإسلاميّة*، مادّة "أبو مسلم"؛ *البدء والتّاريخ*، ج5/ص131–ص132؛ *الفرق*، 28/ص242– ص243؛ *مختصر الفرق*، ص37؛ *الملل*، ص112 إلى ص115.

ولما عرف مروان بن محمّد[1] أنّ الدّعوة إليه، أخذه وحبسه، فتحيّرت الشّيعة، ولم تَدْر[2] مَن الإمام بعده؛ فقال لهم[3] يقطين بن موسى، وهو أحد قدماء الدّعوة، وهو من أدهى النّاس: "أنا أُعَرّفكم ذلك"؛ فشخص إلى الشّام، فوقف لمروان بن محمّد، وهو يريد الجمعة، فنوّه به، وقال: "الله! الله! يا أمير المؤمنين! فإنّي رجل تاجر قَدِمت بمتاع للتّجارة، فأُدخلت[4] على رجل به هيئة حسنة، فابتاعه منّي؛ ولم [أ=54 و] يزل يسوقني بثمنه إلى أن جاءت رُسُلك وحبسوه. فإن رأيتَ أن تجمع بيني[5] وبينه فتأخذ لي بحقّي، فافعل"؛ فقال مروان لبعض خدمه: "يا غلام، إذا قضينا الصّلاة، فصر به إلى إبراهيم، وقُل له: "أخرج لهذا من حقّه". فلمّا قضى مروان الصّلاة، مضى الخادم به وأدخله على إبراهيم،

---

[1] هو مروان بن محمّد آخر خلفاء بني أميّة، الملقّب "الحمار" و"الجعدي"، نسبة إلى مؤدّبه الجعد بن درهم. كان لا يجفّ له لبد في محاربة الخوارج. وُلد بالجزيرة سنة 72 هـ.، وقُتل سنة 132 هـ. وكان مشهورًا بالفروسيّة والإقدام والدّهاء. بُويع له في نصف صفر سنة 127 هـ. وسار مروان لحرب بني العبّاس في مائة وخمسين ألفًا حتّى نزل قريبًا من الموصل، فالْتقى وعبد الله بن عليّ عمّ المنصور في جمادى الآخرة سنة 132 هـ.، فانكسر مروان؛ وتقرّب عبد الله من الشّام وملك دمشق، وهرب مروان ودخل مصر وعبر الصّعيد، فوجّه عبد الله أخاه صالحًا في طلبه، وعلى طلائعه عمرو بن إسماعيل، فساق عمرو في أثره، فلحقه بقرية بوصير فقتله، وله من العمر 62 سنة. وكان يُلقَّب بالحمار لثباته في الحرب.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص127–ص128؛ *تاريخ الخلفاء*، ص278؛ الرّوحي، ص28؛ الفخري، ص123.

[2] في الأصل: **يدر**.

[3] في الأصل: **له**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت عبارة: **تجمع بيني** غير منقوطة في الأصل.

فلمّا وقعت[1] عليه عين يقطين[2] قال: "يا عبد الله إلى مَن تكلني؟"، فقال: "إلى ابن الحارثيّة"، وأراد به أخاه: أبو العبّاس السّفّاح[3]، فعاد إلى الشّيعة وأخبرهم بذلك.

ثمّ أنّ من هؤلاء مَن ساق الإمامة بعد السّفّاح إلى أبي مسلم صاحب الدّولة.

ثمّ اختلفوا[4] بعد موت أبي مسلم، فقال بعضهم إنّه لم يمت، ويُقال لهم: أبو مسلمة[5]؛ ومنهم مَن قطع بموته، ويُقال لهم: الرّداميّة.

---

[1] في الأصل: **وقع**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو أبو عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب، أمير المؤمنين السفّاح. أوّل خلفاء بني العبّاس. وُلد بالحميمة؛ مولده سنة 108 هـ.، وتُوفّي في سنة 136 هـ. بالجدري، وعاش 28 سنة. وبُويع له بالكوفة سنة 131 هـ.، وهو ابن 24 سنة. وقد كانت ولايته أربع سنين وثمانية أشهر. وهو أوّل مَن نزل العراق من خلفاء بني العبّاس، بُنيت له مدينة الهاشميّة إلى جانب الأنبار، وبها قبره.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص215–ص216؛ *أخبار العبّاس وولده*؛ *أنساب الأشراف*.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] أو المسلميّة. ومن الاعتقادات التي حدثت بخراسان بعد الإسلام: المسلميّة، أصحاب أبي مسلم. يعتقدون إمامته ويقولون إنّه حيّ يرزق. وكان المنصور، لما قتل أبا مسلم، هرب دعاته وأصحابه المتحقّقون به إلى نواحي البلاد، فوقع رجل يُعرف بإسحاق إلى التّرك إلى بلاد ما وراء النّهر وأقام بها داعية لأبي مسلم، وادّعى أنّ أبا مسلم محبوس في جبال الريّ. وعندهم أنّه يخرج في وقت يعرفونه، كما يزعم الكيسانيّة في محمّد بن الحنفيّة. قال حاكي هذا الخبر: "وسألتُ جماعة لِمَ سُمّي إسحاق بالتّرك؟"، فقالوا: "لأنّه دخل إلى بلاد التّرك يدعوهم برسالة أبي مسلم". وذكر قوم أنّ إسحاق من العلويّة، وإنّما تَستَّر بهذا المذهب عندهم، وهو من ولد يحيى بن زيد بن عليّ. وقال إنّه خرج هاربًا من بني أميّة بجول بلاد التّرك. وقال أخبار ما وراء النّهر من خراسان: "حدّثني إبراهيم بن محمّد، وكان عالمًا بأمور المسلميّة، أنّ إسحاق إنّما كان رجلاً من أهل ما وراء النّهر، وكان أمّيًّا، وكان له تابعة من الجنّ، فكان إذا سُؤل عن شيء أجاب بعد ليلة. فلمّا كان من أبي مسلم ما كان دعا النّاس إليه، وزعم أنّه نبيّ أنفذه زرادشت، وادّعى أنّ زرادشت حيّ لم يمت وأصحابه يعتقدون أنّه

ويُقال إنّ أبا مسْلم، حين كان كيسانيًّا واقتبس من دعائهم وعلومهم، عَلِم أنّ تلك العلوم من أهل البيْت ومسْتودَعة فيهم، فكان يطلب المستقَرّ فيهم؛ فبعث إلى الصّادق: "إنّي قد دعوْتُ النّاس من موالاة[1] بني أميّة إلى موالاة أهل البيْت؛ فإن رغبتَ فيها، فلا مزيد عليك"؛ فكتب إليه الصّادق: "ما أنتَ من رجالي، ولا الزّمان زماني"؛ فمال إلى بني[2] العبّاس.

ج – أنّ أبا هاشم أوْصى بالإمامة إلى ابن أخيه: الحسن بن عليّ بن محمّد بن الحنفيّة[3]، فلمّا هلك الحسن، أوْصى بها إلى ابنه عليّ بن الحسن[4]، فهلك ولم يخلّف[5]؛ فرجعوا عنده إلى الوقوف على ابن الحنفيّة، وهم أصْحاب عبد الكريم بن عمر البزّاز.

حيّ لا يموت وأنّه يخرج حتّى يقيم هذا الدّين لهم؛ وهذا من أسرار المسلميّة. قال البلخي: وبعض النّاس يسمّي المسلميّة: الحرمدينيّة، وقال: بلغني أنّ عندنا ببلخ منهم جماعة بقرية يُقال لها حرمياد وتتخافى.

انظر: *الفهرست* لابن النّديم، ص344–ص345. بيروت. د. ت.

[1] في الأصل: **مولاه**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

وهو أبو محمّد الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن أبي طالب –عليه السّلام–. في *عمدة الطّالب*: كان عالمًا فاضلاً، ادّعته الكيسانيّة إمامًا، وأوصى إلى ابنه عليّ، فاتّخذته الكيسانيّة بعد أبيه.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج5/ص214؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص20؛ *فرق الشّيعة*، ص28.

[4] عليّ بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن الحنفيّة.

حول ترجمته راجع: الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص20.

[5] غير منقوطة في الأصل.

د – لاَ بَلْ أوْصى بها إلى أخيه عليّ بن محمّد[1]؛ ثمّ أوْصى عليّ إلى ابنه الحسن.

هـ – لاَ بَلْ أوْصى إلى بنان[2] بن سمْعان المهديّ[3].

و – لاَ بَلْ أوْصى إلى عبد الله بن عمْرو بن حرْب الكنديّ[4].

---

[1] جاء في *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب* أنّ بني محمّد بن الحنفيّة قليلون جدًّا ليس بالعراق ولا بالحجاز منهم أحد، فالعقب المتّصل من محمّد من رجلين: عليّ وجعفر قتيل الحره. إمّا عليّ بن محمّد بن الحنفيّة، وهو الأكبر، فمن ولده: أبو محمّد الحسن بن عليّ. كان فاضلاً؛ ادّعته الكيسانيّة إمامًا وأوصى إلى ابنه عليّ، فاتّخذته الكيسانيّة إمامًا بعد أبيه.

حول ترجمته راجع: *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب*، ص364 إلى ص368.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو بيان بن سمعان المهدي التّميمي اليمني. ظهر في العراق بعد المائة الأولى. تأوّل قول الله –تعالى– : ﴿هذا بيان للنّاس وهدى﴾ بأنّه هو المذكور في القرآن، وادّعى النّبوّة. كما ادّعى أنّه نسخ بعض شريعة محمّد –صلّى الله عليه وسلّم–. وقد قتله خالد بن عبد الله القسري حاكم الأمويّين على الكوفة حرقًا بالنّار. ومن أقواله أنّه حلّ في عليّ جزء إلهيّ واتّحد بجسده، فيه كان يعلم الغيب إذا أُخبر عن الملاحم وصحّ الخبر، وبه كان يحارب الكفّار وله النّصرة والظّفر، وبه قلع باب خيبر. وعن هذا قال: "والله ما قلعتُ باب خيبر بقوّة جسدانيّة ولا بحركة غذائيّة، ولكن قلعته بقوّة رحمانيّة ملكوتيّة بنور ربّها مضيئة". ثمّ ادّعى أنّه انتقل إليه الجزء الإلهي بنوع من التّناسخ.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص66، و(طبعة ريتر) ص5؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص236، و(طبعة آفاق) ص227؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص152، و(طبعة بدران) ج1/ص136؛ *التّبصير*، ص124؛ *الملل* للبغدادي، ص54؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ النّوبختي، ص28، وص34؛ المقريزي، ج2/ص352؛ *المواقف*، ص419؛ *التّنبيه*، ص148؛ *المنية*، ص30؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص78 إلى ص81؛ *لسان الميزان*، ج2/ص69؛ *المهديّة*، ص76–ص77؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص123 إلى ص125.

[4] هو عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي، ويُروى عبد الله بن الحارث.

ز – لاَ بَلَ أوْصى إلى عبْد الله بن معاوية بن عبْد الله بن جعْفر[1].

وسيأتي شرح هذه الفرَق الثّلاث في باب الغُلاة، إن شاء الله –تعالى–.

حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*، في ترجمة: عبد الله بن الحارث؛ *الفرق*، ص233–ص234؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص6، وص13، وص22؛ *مختصر الفرق*، ص151؛ *الملل*، ص112.

[1] هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذي الجناحيْن، المقتول عام 129 هـ.
حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص67، و(طبعة ريتر) ص6؛ *الفرق* (طبعة عبد الحميد) ص255، و(طبعة آفاق) ص242؛ *المنية*، ص30؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *التّبصير*، ص126؛ السّفاريني، ج1/ص81؛ النّوبختي، ص33؛ *المواقف*، ص419؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص94 إلى ص99؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص131 إلى ص136؛ *المعارف*، ص418؛ *دراسات في الفرق*، ص80–ص81.

أولى الثالث
في شرح فرق الزيدية[1]

الذين[2] يجمعهم[3]: أنّ الإمام بعد الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم-: عليّ بن أبي طالب بالنّصّ الخفيّ؛ ثمّ الحسن؛ ثمّ الحسين؛ ثمّ كلّ فاطميّ مُسْتجمِع لشرائط الإمامة، دَعَا الخلْق إلى نفْسه، شاهرًا سيْفه على الظّلمة.

واخْتلفوا، فقال بعضهم: "الرّسول نَصَّ على عليّ والحسن[4] والحسين"، وقال آخرون: " الرّسول نَصَّ على عليّ فقط، وعليّ نَصَّ على الحسن والحسيْن".

ويُحكى أنّ الباقر قال لأخيه زيد: "لو لم يكن الطّريق[5] إلى الإمامة إلاّ الدّعوة والخروج، وَجَبَ أن لا يكون أبوك إمامًا".

وكيْسان فرقهم ثلاث:

---

[1] راجع بشأن هذه الفرقة: كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني (انظر الجزء الأوّل، ص153 إلى ص156 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.)
انظر أيضًا: *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النشّار، ج2/ص121 إلى ص137؛ *الإمام زيد* لمحمّد أبي زهرة (وفيه دراسة لحياته وفقهه وعقائده وفرقته من بعده؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد، ص65-ص66؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص154 إلى ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص137 إلى ص140؛ *مقالات* الأشعري، (طبعة عبد الحميد)، ج1/ص129 إلى ص132، و(طبعة ريتر) ص65-ص66؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص72 إلى ص78؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسين الزّين، ص70 إلى ص76؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص206 إلى ص209؛ *الفهرست*، ص226؛ *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص651-ص652؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي، ص169 إلى ص177.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل: **الطّريقة**.

– **الجارودية**[1]: أصْحاب (أبي)[2] الجارود المنْذر العبديّ[3]. وكان الباقر يسمّيه[4]: سرْحوب،

---

[1] الجارودية هم أصحاب أبي الجارود، وهو زياد بن المنذر الهمذاني. وهم يطعنون في أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما–. ويرى الجارودية أنّ الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– نصّ على عليّ –رضي الله عنه– بالوصف دون التّسمية. وقالوا بتفضيل عليّ ولم يروا مقامه يجوز لأحد سواه، وزعموا أنّ مَن دفع عليًّا عن هذا المكان فهو كافر، وأنّ الأمّة كفرت وضلّت في تركها بيعته. ويذهب قسم منهم إلى أنّ الإمام بعد زيد هو محمّد بن عبد الله بن الحسن، وعلى رأيهم في ذلك: أبو حنيفة. والقائلين بإمامة محمّد ابن عبد الله بن الحسن ذهب بعضهم إلى أنّه المهدي، وأنّه حيّ لم يقتل، وسيخرج فيملأ الأرض عدلاً. وذهب آخرون أنّه قُتل، وانتقل الأمر منه إلى محمّد بن القاسم بن عمرو بن عليّ ابن الحسين، صاحب الطّالقان. وكانت العامّة تلقّبه الصّوفيّ، لأنّه كان يدمن لبس الصّوف. وقد مات في حبس المعتصم. وفرقة تدّعي انتقال الإمامة ليحيى بن عمر، صاحب الكوفة. وهو يحيى بن عمر يحيى بن الحسين بن زيد. وقُتل في أيّام المستعين. فهؤلاء أتباع أبي الجارود، وكان يُسمّى سرحوب. سمّاه بذلك الإمام الباقر (ع)، وقد فسّره الإمام (ع) بأنّه شيطان أعمى يسكن البحر.
انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص224–ص225؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص133، و(طبعة ريتر) ص66؛ النّوبختي، ص81؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص157، و(طبعة بدران) ج1/ص140؛ *التّبصير*، ص27؛ *المواقف*، ص423؛ السّفاريني، ج1/ص85؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص30، (طبعة آفاق)، ص22؛ *المنية*، ص20 وص90؛ النّوبختي، ص21؛ المقريزي، ج2/ص352؛ *التّنبيه*، ص30؛ *الفهرست*، ص226–ص227؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص208؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص147 إلى ص149.

[2] وردت كلمة: **أبي** مضافة في الهامش.

[3] ورد اسم: المنذر العبدي غير منقوط في الأصل.
وهو عند الشّهرستاني: أبو الجارود زياد بن أبي زياد؛ وفي *تهذيب التّهذيب* لابن حجر: هو زياد بن المنذر الهمداني–ويُقال: النّهدي، ويُقال: الثّقفي–؛ أبو الجارود والأعمى الكوفي. قال أحمد بن حنبل: "متروك الحديث" وضعّفه جدًّا. وقال يحيى بن معين: "كذّاب عدوّ الله ليس يَسوى فلسًا". وقال البخاري: "يتكلّمون فيه". وقال النّسّائي: "متروك". وقال ابن حبان (ج3/ص386–ص387): "كان رافضيًّا يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–...".

وزعم أنّه شيْطان أعْمى سكن البحْر.

زعم أبو الجارود أنّ الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- نَصَّ على عليّ بالوصْف دون التّسْمية[1]؛ والنّاس [أ=54 ظ] قصّروا، حيث لم يتعرّفوا الوصْف، ولم يطْلبوا الموْصوف، وإنّما نَصَّبوا أبا بكر باخْتيارهم، فكفروا.

وذكر الجاحظ من[2] فرق الجارودية ثلاثة:

أ – المزنيّة: أصْحاب الصّباح بن الهيْثم المزنيّ.

لم يقولوا بالرّجعة والمتعة.

ب – العبْدويّة[3]: أصْحاب عباد[4] بن الأبْرق[5] من الكوفة.

أجازوا المتْعة ومنعوا من الرّجعة.

ج – العقْبيّة[6]: أصْحاب عبد الله بن[7] محمّد العقبيّ[8].

قالوا إنّهما معًا، والقائلون بالرّجْعة من الجارودية، قاله[9] بعْضهم في محمّد بن عبد الله بن الحسن الخارج المدينة[10]؛ وبعضهم في محمّد بن القاسم[11] صاحب الطّالقان؛ وبعضهم

حول ترجمته راجع: *ميزان الاعتدال*، ج2/ص93.

4 غير منقوطة في الأصل.

1 غير منقوطة في الأصل.

2 في الأصل: **في**.

3 غير مقروءة في الأصل.

4 غير منقوطة في الأصل.

5 غير منقوطة في الأصل.

6 مطموسة في الأصل.

7 غير منقوطة في الأصل.

8 غير منقوطة في الأصل.

9 في الأصل: **قالهم**.

10 غير منقوطة في الأصل.

في يحيى[1] بن عمر[2] صاحب الكوفة.

وقال الحاكم الجشميّ[3] في كتاب *الآراء والدّيانات*: "وقد نُسب العقْبيّة إلى بعض الجارودية، وليس بصحيح".

[هـ-] السّلْمانيّة[4]: أصحاب سليْمان بن جرير[5].

---

[11] هو من ولد الحسين بن عليّ. خرج بخراسان ببلدة يُقال لها طالقان في خلافة المعتصم، فوجّه إليه عبد الله بن طاهر، وهو على خراسان، جيشًا، فانهزم محمّد؛ ثمّ قدر عليه عبد الله بن طاهر، فحمله إلى المعتصم فحبسه معه في قصره؛ فاختلف النّاس في أمره، فمن قائل يقول: هرب، ومن قائل يقول: مات، ومن الزّيديّة مَن يزعم أنّه حيّ وأنّه سيخرج.

حول ترجمته راجع: الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص67 إلى ص82؛ الطّبري، ج3/ص1165-ص1166؛ المسعودي، ج7/ص116-ص117؛ *مقاتل الطّالبيّين* لأبي الفرج الأصبهاني، ص198 إلى ص203.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو أبو الحسين يحيى بن عمر بن يحيى ابن الحسين بن زيد بن عليّ بن أبي طالب. خرج بالكوفة أيّام المستعين. فوجّه إليه الحسين بن إسماعيل بأمر محمّد بن عبد الله بن طاهر، فقتل أبا الحسين.

حول ترجمته راجع: الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص67 إلى ص84؛ الطّبري، ج3/ص1165-ص1515؛ المسعودي، ج7/ص330-ص331؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص217 إلى ص225.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] أو السّليمانيّة. هم أتباع سليمان بن جرير، وهم يعظّمون أبا بكر وعمر، ويكفّرون عثمان -رضي الله عنه-. وكان سليمان يرى أنّ الإمامة شورى بين المسلمين، وأنّها تنعقد برجلين من خيار الأمّة، وأنّها تصحّ في المفضول مع وجود الأفضل. وهو يخطّئ الأمّة في اختيارها غير عليّ (ع)، ويرى أنّ عثمان قد أحدث في الإسلام ما لم يُعهد من قبل، ويرى ضلال عائشة وطلحة والزّبير لإقدامهم على قتال الخليفة الشّرعيّ. وتبعه كثير بن إسماعيل النّواء. قالوا بوجوب الإمامة لإقامة الحدود، وولاية الأيتام، وحفظ بيضة الإسلام، وقتال الأعداء، وغير ذلك من المصالح الرّاجعة لشؤون المسلمين. ولا يجب أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه، لأنّ هذه المصالح تقوم بالمفضول، كما تقوم بالأفضل.

زعموا أنّ البيْعة طريق[1] للإمامة، وأثبتوا إمامة الشّيخين بالبيعة[2] أمرًا اجتهاديًّا.

ثمّ تارة[3] يصوّبون ذلك الاجْتهاد، وتارة[4] يخطّؤونه؛ لكنّهم يقولون: الخطأ فيه لا يبلغ[5] الفسْق.

وطعنوا في عثْمان، وكفّروا عائشة وطلْحة والزّبيْر لمقاتلتهم عليًّا -رضي الله عنهم-.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص231؛ *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص135، و(طبعة ريتر) ص68؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص159، و(طبعة بدران) ج1/ص141؛ *التّبصير*، ص28؛ *المواقف*، ص423؛ السّفاريني، ج1/ص85؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص32، (طبعة آفاق)، ص27؛ *المنية*، ص90؛ النّوبختي، ص64؛ المقريزي (وسمّاها الجريريّة)، ج2/ص352؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص152 إلى ص154؛ *الوافي بالوفيّات*، ج15/ص360.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[1] وردت عبارة: **البيعة طريق** غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت عبارة: **الشّيخين بالبيعة** غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[و-] الصّالحيّة[1]: أصْحاب الحسن بن صالح بن حيّ[2] وكُثير النّواء[3]، وهما مُتّفقان في المذْهب، ولا فرْق بينهما وبين سليْمان، إلاّ أنّهما تَوَقّفا في عثمان، وقالا[4]: "إذا سمعْنا ما ورد في حقّه من الفضائل اعْتقدنا إيمانه؛ وإذا رأينا أحداثه، وَجَب الحكْم بكفْره وفسْقه؛ فتحيّرنا في أمره وفوّضناه إلى الله -عزّ وجلّ-".

---

[1] أتباع الحسين بن صالح. وهم يعظّمون أبا بكر وعمر، ويتوقّفون في حقّ عثمان. جمع الشّهرستاني بين الصّالحيّة والبتريّة أصحاب كثير النّواء، الملقّب بالأبتر. وذكرها البغدادي تحت اسم البتريّة.
انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص161، و(طبعة بدران) ج1/ص142؛ *التّبصير*، ص29؛ *المواقف*، ص423؛ السّفاريني، ج1/ص85؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص33، (طبعة آفاق)، ص24؛ *المنية*، ص20 وص90؛ النّوبختي، ص9 وص13 وص57؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص208؛ المقريزي، ج2/ص352؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص152 إلى ص154.

[2] هو الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ، وهو حيان بن شفي الهمداني الثّوري، المتوفّى سنة 167 هـ. ترجم له الحافظ ابن حجر في *التّهذيب* وقال: "قال القطان: كان الثّوري سيّء الرّأي فيه، وقال أحمد: حسن ثقة وأخوه ثقة، ونقل عن ابن معين قوله: ثقة مأمون، وفي رواية عنه: ومستقيم الحديث..." (ج2/ص285-ص289). وقد أخرج له مسلم في صحيحه. وقد نسب له ابن النّديم كتبًا: كتاب *التّوحيد*، *وإمامة ولد عليّ من فاطمة*، *والجامع في الفقه*.
حول ترجمته راجع: *ميزان الاعتدال*، ج1/ص496 إلى ص499؛ ابن النّديم، *الفهرست*، ص227.

[3] لفظ النّواء غير مقروء في الأصل.
وهو كثير بن إسماعيل النّواء.
حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص68.

[4] في الأصل: **قال**.

قال الحاكم الجشمي[1]: "وهؤلاء سمّوا أبْتريّة[2]، لأنّ سليمان بن جرير[3]، لما قال بالتّفضيل[4] وأنكر النّصّ، سمّاه بعضهم: أبتر".

وذكر الخيّاط من المعتزلة[5] أنّهم سمّوا بذلك، لأنّهم لم يجهروا بالتّسْمية في رأس سائر السّور، وجهروا بها في[6] رأس الفاتحة[7]، فقيل: "بتروا الجهْر"، ثمّ قال: "وهم في زماننا هذا: قاسميّة[8] وناصريّة، وخلافهم في الفروع. وكانوا يتشدّدون[9] في ذلك.

ثمّ سهل سعى[10] للمهْدي أبي[11] عبد الله بن الدّاعي، فإنّه ألْقى (إليهم)[12] أنّ كلّ مجْتهد مُصيبٌ".

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] أو البتريّة. البتريّة والصّالحيّة هم أصحاب كثير النّواء الأبتر؛ فليس بين قولهم وقول مَن تقدّمهم، فيما يرجع إلى الإمامة وأصول الدّين، اختلاف جوهريّ، غير أنّهما يجيزان ظهور إمامين في عصر واحد، كلّ واحد في قطر خاصّ.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص231–ص232.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] في الأصل: **يسعى**.

[11] في الأصل: **إلى**.

[12] وردت كلمة: **إليهم** مضافة في الهامش.

الفصل الرابع
في ذكر بعض من خرج
من أهل البيت طالبًا للإمامة

ذكر الجيهاني[1] في مقالاته عدّة منهم:

أ – الحسيْن بن عليّ: خرج[2] على يزيد[3] بن معاوية الفاسق، فكان ما كان.

ب– زيْد بن عليّ بن الحسيْن: خرج على اللّعين هشام بن عبد الملك[4]، وولّي يوْمئذ يوسف بن عمْرو (الثّقفي[5]، وقُتل في المعْركة؛ فعلم به عمْرو،)[6] فنبشه وصلبه.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] هو هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبو الوليد، أمير المؤمنين. مولده سنة قتل ابن الزّبير سنة 72 هـ. وتوفّي بالرّصافة من أرض قنسرين ليلة الأربعاء لستّ خلون من شهر ربيع الآخر سنة 125 هـ.، وكانت أيّامه 19 سنة وسبعة أشهر. وهو الذي قتل زيد بن عليّ بالكوفة سنة 121 هـ. وكان يجمع المال ويوصف بالحرص والبخل. وجمع من الأموال ما لم يجمعه خليفة قبله. فلمّا مات احتاط الوليد على كلّ ما تركه، فما غُسّل و لا كُفّن إلاّ بالقرض والعارية.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص238–ص239؛ الرّوحي، ص26؛ *تاريخ الخلفاء*، ص269؛ الفخري، ص119؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص26؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص318؛ *تاريخ الإسلام* للذّهبي، ص170؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص261.

[5] هو أبو عبد الله يوسف بن عمر بن محمّد بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود الثّقفي، ابن عمّ الحجّاج، يجتمعان في الحكم بن أبي عقيل. قال خليفة بن الخيّاط: ولّى هشام بن عبد الملك يوسف بن عمر اليمن، فقدمها لثلاث بقين من شهر رمضان سنة 106 هـ.، فلم يزل واليًا بها حتّى كتب إليه هشام في سنة 120 هـ. بولايته على العراق، فاستخلف على اليمن ابنه الصّلت ابن يوسف.

ثمّ كتب هشام وأمر بأن يُحْرق، فأُحْرق ونُسف رَماده في الفرات. وكان[1] ذلك في سنة إحدى وعشرين ومائة. وكذلك نبش السفّاح قبور بني[2] أميّة، وأحْرق عظامهم.

ج – يحيى بن زيْد[3]: [ظَهَر بأرض] [أ=55 و] الجوزْجان[4].
خَرَج على الوليد بن يزيد بن عبْد الملك[5]، مُلْحد بَني[6] أميّة.

وقال البخاري: كانت ولاية يوسف بن عمر العراق سنة 121 هـ. إلى سنة 124 هـ. واستمرّ يوسف على ولاية العراق بقيّة مدّة هشام بن عبد الملك الذي توفّي في يوم الأربعاء لستّ خلون من ربيع الآخر سنة 125 هـ. بالرّصافة من أرض قنسرين، وبها قبره. وكان عمره 55 سنة –وقيل: 54، وقيل: 52–. تولّى ابن أخيه الوليد بن يزيد بن عبد الملك بعده فأقرّ يوسف ابن عمر على ولايته بالعراق. ولما قُتل الوليد بن يزيد وتولّى بعده ابن عمّه يزيد بن الوليد بن عبد الملك خلع يوسف بن عمر وولاّها منصور بن جمهور، ثمّ حبس الوليد يوسف. ومكث يوسف في سجنه مدّة ولاية الوليد، التي انتهت في ذي الحجّة سنة 126 هـ.، ثمّ مدّة ولاية إبراهيم بن الوليد، التي انتهت في شهر ربيع الآخر سنة 127 هـ. إلى أن تولّى الأمر مروان بن محمّد آخر ملوك بني أميّة، فقتل يوسف بن عمر في سجنه، وكان ذلك سنة 127 هـ، وهو ابن نيف وستّين سنة.
حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج7/ص101 إلى ص112.

6 وردت عبارة: **التّقفي، وقتل في المعركة؛ فعلم به** عمرو مضافة في الهامش.

1 في الأصل: **فكان**.

2 غير منقوطة في الأصل.

3 هو يحيى بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب.
حول ترجمته وخروجه راجع: فهرس *فرق الشّيعة*، 66/ص78–ص79؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص78–ص79؛ المسعودي، ج6/ص2 إلى ص4؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص61 إلى ص64؛ *تذكرة خواصّ الأمّة*، ص189.
في الأصل: **الحورحامان**. وصوابه ما أثبتناه بالرّجوع إلى كتاب *مقالات الإسلاميّين*، ص78.

5 هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أمير المؤمنين؛ لُقّب البيطار وخليع بني مروان والفاتك والزّنديق. وُلد سنة 90، وبويع له سنة 125 هـ.، هو مقيم بالرّصافة، وقُتل بالبخراء على أميال من تدمر 28 جمادى الآخرة سنة 126 هـ، وله 40 سنة –وقيل: 41–، وكانت أيّامه سنة

وكتب إلى أهْل المدينة[1]:

حليلي[2] عنّي[3] بالمدينة بلغا بني هاشم أهْل النّهْي والتّجارب

لكلّ قبيل[4] معْشر يطلبونه وليس لزيْد في العراقيْن طالـــــب

ثمّ أنّ نصْر بن سيّار[5]، صاحب خراسان، أنْفذ[6] جيشًا إلى قتال يحيى، فقتلوه[7] وصلبوه بأرض جوزْجان، وبقي إلى أن أنْزله أبو مسلم.

وشهرين. وكان أبوه عَهَد إليه بعد هشام. وكان قد جعل ولديه عثمان والحكم وليّي عهده فحبسا، ولم يزالا في الحبس إلى أن وليّ مروان الجعدي فقتلهما. وكان الوليد قد اتّهم بانتهاك محارم الله – تعالى– من شرب الخمر واللّياطة ونكاح أمّهات أولاد أبيه وتركه للصّلاة والصّيام... فخرج عليه النّاس وقتلوه.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص256 إلى ص259؛ *الأغاني*، ج7/ص3 إلى ص82؛ *الوزراء والكتّاب*، ص68؛ *الخزانة*، ج1/ص328؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص320؛ *تاريخ الإسلام*، ج5/ص173؛ *تاريخ الخلفاء*، ص272؛ الرّوحي، ص27؛ الفخري، ص121؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص44.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: حليل.

[3] في الأصل: **عنى**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] هو نصر بن سيّار اللّيثي، صاحب خراسان .

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، *وفيّات الأعيان*، ج3/ص149 إلى ص151، ج4/ص187، ج7/ص108؛ الأشعري، *مقالات الإسلاميّين*، ص66، وص78؛ المسعودي، ج6/ص2 إلى ص4؛ *مقاتل الطّالبيّن*، ص61 إلى ص64؛ *تذكرة خواصّ الأمّة*، ص189؛ الكتبي، *فوات الوفيّات*، ج1/ص204.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت عبارة: **قتال يحيى، فقتلوه** غير منقوطة في الأصل.

د – خرج محمّد بن عبد الله بن الحسن[1] بن الحسن، وهو النّفْس الزّكيّة، في جمادى الأولى، سنة خمس وأربعين ومائة؛ فغلب[2] على المدينة وبويع له؛ فبَعث إليه أبو جعفر المنصور بعيسى بن موسى[3] وحميد بن قحْطبة[4]؛ فحاربوا محمّدًا حتّى قتلوه في المعركة.

وقيل مَن أحلّه تحت الهدم: أبوه عبد الله، والعبّاس أخوه، ويعْقوب بن إبراهيم بن الحسن[5] بن الحسن، وإبراهيم بن الحسن[6] بن الحسن[7]، دُفن، وهو حيّ، بالكوفة.

---

[1] في الأصل: **الحسين**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] كان محمّد بن عبد الرّحمان بن أبي ليلى –المتوفّى سنة 148 هـ.– وُلّي القضاء لبني أميّة ثمّ وليه لبني العبّاس، وعيسى بن موسى على الكوفة وأعمالها. ولما توفّي أبان بن تغلب الرّبعي في خلافة أبي جعفر لم يزل عيسى بن موسى واليًا على الكوفة. وقد ولّى عيسى بن موسى عبد الله بن شبرمة – المتوفّى سنة 148 هـ.–، وكان يكنّى أبا شبرمة، قضاء أرض الخراج.

حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج6/ص350، وص358، وص360.

[4] هو حميد بن قحطبة بن شبيب الطّائي، الأمير. كان من كبار قوّاد بني العبّاس، هو وأبوه وأخوه الحسن. ولّي الجزيرة ثمّ مصر ثمّ خراسان. وكان ابنه من كبار الأمراء. توفّي سنة 159 هـ.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج /ص199؛ *التّهذيب*، ج4/ص462؛ *الشّذرات*، ج1/ص247؛ *المعارف*، ص378؛ *ولاّة مصر* للكندي، ص132؛ *العبر*، ج1/ص192، وص201، وص208؛ *حسن المحاضرة*، ج1/ص589؛ *الكامل في التّاريخ* لابن الأثير، ج5/ص608؛ *النّجوم*، ج1/ص349 إلى ص354، وج2/ص35؛ *الولاّة والقضاة* لأبي عمر محمّد بن يوسف الكندي المصري، ص110–ص111؛ *المعارف* لابن قتيبة، ص378؛ *العيون والحدائق في أخبار الحقائق* لمؤلّف مجهول، ج3/ص196 إلى ص199، وص220–ص221، وص242 إلى ص245؛ *الوزراء والكتّاب*، ص84؛ *تاريخ* خليفة، ج2/ص676 إلى ص679؛ *أنساب الأشراف*، ج3/ص105، وص109؛ *الأعلام*، ج2/ص283.

[5] في الأصل: **الحسين**.

[6] في الأصل: **الحسين**.

[7] ترجم له ابن حجر العسقلاني في *تعجيل المنفعة*، في حرف الألف، الجزء الأوّل، ص10، قائلاً: "إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن عليّ بنُ أبي طالب عن أبيه، عن جدّه، وعن فاطمة بنت الحسين،

وكان محمّد بن عبد الله وجّه ولده وإخوته إلى الآفاق يدْعون إليه، فوجّه عليًّا ابنه إلى مصر، فأُخذ هناك وقُتل[1]. ووجّه ابْنه عبد الله إلى (خراسان، فطُلب، فهرب إلى السّند، فأُخذ هناك وقُتل. ووجّه ابْنه الحسن إلى)[2] اليمن، فأخذ لنفْسه أمانًا، ثمّ حُبس، فمات في الحبس. ووجّه أخاه موسى إلى الجزيرة، فأخذ لنفسه أمانًا. ووجّه أخاه إدريس[3]

وعنه كثير النوا، ويحيى بن المتوكّل، وفضيل بن مرزوق ذكره ابنُ حبّان في الثِّقات. قلتُ: حديثه من زيادات عبد الله بن أحمد، وقع ذلك في مسند عليّ أخرج له عن محمّد بن جعفر الوركاني من رواية كثير النّوا عنه حديث: يظهر في آخر الزمان قومٌ يسمّون الرّافضة يرفضون الإسلام. وفاطمةَ بنت الحسين هي أمّه، وهو أخو عبد الله بن الحسن بن الحسن وعمّ محمّد وإبراهيم ابنيْ عبد الله بن الحسن خرجا على المنصور. وقد ذكرهُ ابن أبي حاتم، فلم يذكُر فيه جرحًا؛ وذكره الذّهبي في *المغني* في الضّعفاء، ولم يذكر لذكره فيه مستندًا. وكان المنصورُ لما خشي من خروج محمّد بن عبد الله بن الحسن عليه أمرَ أمير المدينة أن يقبض عليه وعلى أخيه إبراهيم، فَهرِبا فلم يقْدر عليهما؛ فولّى المنصور على المدينة أميرًا بعد أمير يحرِّضُ عليه في تحصيلهما، فلم يقدَر حتى حجَّ المنصور فقبض على أبيهما وأعمامهما وأقاربهما وحبسهم في العراق. فلمّا خرج محمّدٌ بالمدينة وإبراهيم بالبصرة قَتل الذين في الحبس، وذلك في سنة خمسٍ وأربعين ومائة. وأرّخ ابنُ الجوزي وفاةَ إبراهيم هذا في *المنتظم* في ذي القعدة منها، وهو ابنُ ثمانٍ وستّين سنة.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت عبارة: **خراسان، فطلب، فهرب إلى السّند، فأُخذ هناك وقُتل. ووجّه ابنه الحسن إلى** غير منقوطة في الأصل.

[3] هو إدريس بن عبد الله بن حسن بن حسن بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–. كان قد خرج مع الحسين صاحب فخّ، فلمّا قُتل الحسين هرب إلى مصر، وكان على بريدها واضح مولى صالح بن منصور، وكان يميل إلى آل أبي طالب، فحمله على البريد إلى المغرب، فوصل إلى أرض طنجة، فنزل بمدينة يُقال لها لبلة، فاستجاب له مَن بها وبنواحيها من البربر. وبلغ الهادي فقتل واضحًا وصلبه. ويُقال إنّ هارون هو الذي قتله ودسّ موسى أو هارون إلى إدريس الشماخ اليماني مولى المهديّ، فدخل المغرب وأظهر أنّه طبيب فأحضره إدريس وأقام عنده وأنس به، فشكى إليه مرضًا في أسنانه، فأعطاه سنوسًا مسمومًا، فسقط فوه ومات. وطلب الشمّاخ فلم يقدر عليه، وخرج إلى إفريقيّة وبها إبراهيم بن الأغلب عامل الهادي، فأقام عنده وكتب إلى هارون يخبره بموت إدريس، فبعث له صلة

إلى المغْرب.

هـ – خرج[1] إبراهيم أخوه في شهر رمضان من هذه السّنة بالبصرة وغلب عليها وعلى الأهواز وفارس؛ واشتدّت شوْكته، وشخص عن البصرة في المعْتزلة وغيرهم من الزّيديّة يريد به محاربة المنْصور، ومعه عيسى بن زيد بن عليّ[2]. فبعث[3] إليه المنْصور بعيسى بن موسى، فقُتل[4]، وقُتلت المعتزلة معه. ومضى أخوه إدريس بن عبد الله إلى المغرب، فغلب على بلْدان كثيرة وبسط العدْل فيها. ثمّ خلّف ابْنه إدريس<...>[5].

ويُقال إنّ المنْصور بَعث شربة من سمّ إلى إدريس بن عبد الله، فمات من تلك الشّربة.

سنية وولاّه بريد مصر. ولما هلك إدريس ولّي مكانه ابنه إدريس بن إدريس المذكور، وأقام أولادهم بالمغرب مدّة. وكانت وفاة إدريس سنة 169 هـ. وكان قد قوي أمر إدريس حتّى ملك جميع المغرب الأقصى. وكان مقدامًا شجاعًا ذا رأي كريمًا، وأعقب أولادًا خُطب لهم بالخلافة في أكثر المغرب.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج8/ص318–ص319؛ *أعمال الأعلام* للسان الدّين ابن الخطيب، ق3/ص190؛ البكري، ص118؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص256.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] كان حسن بن حيّ مشيّعا وزوّج عيسى بن زيد بن عليّ ابنته واستخفى معه في مكان واحد بالكوفة حتّى مات عيسى بن زيد مُستخفيًا. وكان المهديّ قد طلبهما وجدّ في طلبهما، فلم يقدر عليهما حتّى ماتا. ومات حسن بن حيّ بعد عيسى بن زيد بستّة أشهر سنة 167 هـ.
حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج6/ص375.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت في الأصل إضافة لعبارة: بن عبد الله إلى المغرب، فغلب، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

و – خرج الحسين بن عليّ بن الحسيْن[1] بن الحسن بن الحسن بن عليّ[2] سنة سبع وستّين ومائة في خلافة الهادي[3]، وهو المقْتول بفتْح[4] مكّة؛ وعسْكر نفج على ستّة أميال

---

[1] في الأصل: **الحسن**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

هو الحسين بن عليّ بن حسن بن حسن بن حسن بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–. وأمّه زينب بنت عبد الله بن حسن بن حسن بن عليّ صاحب فخّ. قدم على المهديّ بغداد، فرعى حرمته، وحفظ قرابته، ثمّ عاد إلى المدينة. حتّى وُلّي الهادي فأمّر على المدينة رجلاً من ولد عمر بن الخطّاب، فأساء إلى الطّالبيّين، واستأذنه بعضهم في الخروج إلى موضع، فلم يأذن له حتّى كفله الحسين، فلمّا مضى الأجل طالبه به، فسأله النّظرة، فأبى وغلظ عليه، فأمر بحبسه حتّى حلف له ليأتينّ به من الغد، فخلّى سبيله، فجمع أهله وأعلمهم أنّه قد عزم على الخروج، فبايعوه على ذلك، فخرج يوم السّبت عاشر ذي القعدة سنة 169 هـ. فلمّا سمع بحاله العمريّ هرب وانفرد بالمدينة وخطب في النّاس وبايعه أكثر حاجّ العجم واستجابوا له، وتوجّه إلى مكّة فتلقّته الجيوش بفخّ وفيها سليمان بن أبي جعفر، وكان أمير الموسم، وموسى بن عيسى على العسكر، وجرى القتال بينهم والْتحم، فتفرّق عنه أصحابه وبقي في نفر قليل، فقُتل الحسين ومعه رجلان من أهل بيته: سليمان بن عبد الله بن حسن بن حسن وعبد الله ابن إسحاق بن إبراهيم بن حسن بن حسن، وكان مقدّم العسكر يُقال له "يقطين".

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج12/ص453–ص454؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص431؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص269؛ *العقد الثّمين*، ج4/ص196؛ *الكامل* لابن الأثير، ج5/ص74؛ الفخري، ص190؛ *العبر*، ج1/ص256؛ *أعيان الشّيعة*، ج26/ص402.

[3] هو موسى بن محمّد، أمير المؤمنين الهادي ابن المهديّ ابن المنصور. مولده بالريّ سنة 147 هـ. وتوفّي ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة بقيت من ربيع الأوّل سنة 170 هـ.، وله 25 سنة وشهور. وصلّى عليه أخوه الرّشيد، ودُفن بالقصر الأبيض الذي كان عمله. وكانت خلافته سنة وشهرًا واحدًا وعشرين يومًا. يُقال إنّ أمّه الخيزران سمّته. وفي ليلة مات ولد خليفة ووُلّي خليفة: توفّي الهادي ووُلّي الرّشيد ووُلد المأمون.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص173 إلى ص175؛ *تاريخ بغداد*، ج13/ص21؛ ابن السّاعي، ص24؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص99؛ الرّوحي، ص48؛ الفخري، ص171؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص103؛ *تاريخ الخلفاء*، ص325 إلى ص328.

من مكّة؛ فخرج إليه موسى بن عيسى[1] في أربعة آلاف، فقتل الحسيْن وأكثر مَن كان معه، ولم يجسر أحد أن يدْفنهم ثلاثة أيّام، حتّى أكل السّباع بعضهم. وقتل في تلك[2] الواقعة جمع كثير من أشْراف العلويّة.

ز – خرج يحيى[3] بن عبد الله بن الحسن[4] على الرّشيد، فيما يُظنّ[5]، وصار إلى الدّيْلم، فباعه ملك الدّيلم من عامل الخليفة بمائة ألف درْهم، ثمّ قُتل[6].

ويُقال: أُلقي في بركة فيها سباع، [أ=55 ظ] فأمْسكت عنه. ويُقال: بُنيت[7] عليه اسْطوانة.

---

[4] وردت عبارة: **المقتول ب** غير منقوطة في الأصل.

[1] هو موسى بن عيسى بن موسى بن محمّد بن عليّ. كان واليًا لهارون الرّشيد أمير المؤمنين على الكوفة.

حول ترجمته راجع: *طبقات* ابن سعد، ج6/ص379.

[2] في الأصل: **ذلك**.

[3] وردت عبارة: **خرج يحيى** غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **الحسين**.

وهو يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، ويكنّى أبو جعفر.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص80؛ *وفيّات الأعيان*، ج1/ص334–ص335؛ المسعودي، ج6/ص300–ص301؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص161 إلى ص170.

[5] وردت عبارة: **فيما يظنّ** غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] في الأصل: **بنى**.

ح – خرج بتاهرت السّفلى[1] محمّد بن جعفر بن يحيى[2] بن عبد الله بن الحسن بن عليّ[3]، فغلب[4] عليها؛ وأخذ الخراج، فقسّمه عليهم؛ فركب وطاف[5] في أسْواقهم، وشهد جنائزهم، وعاد مريضهم.

ط – خرج[6] بالكوفة أيّام المأمون محمّد بن إبْراهيم[7] بن إسْماعيل بن الحسن بن الحسن[8]، ودعا إليه أبو السّرايا[9]؛ والمأمون كان بخراسان. وأنْفذ[10] زيد بن موسى بن جعْفر

---

[1] في الأصل: **شاهوب السّعيلي**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *مقالات الإسلاميّين* للأشعري (انظر: المرجع المذكور، ص80–س11).

[2] وردت عبارة: **بن يحيى** غير مقروءة في الأصل.

[3] خرج بتاهرت السّفلى محمّد بن جعفر بن يحيى بن عبد الله بن الحسن، فغلب عليها وصارت في أيدي الطّالبيّين.
حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص80؛ المسعودي، ج6/ص301.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **فطاف**.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] هو محمّد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب.
حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص81؛ المسعودي، ج7/ص55–ص56؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص177 إلى ص185.

[9] هو السري بن منصور. كان خالف السّلطان. وكان من رجال هرثمة بن أعين، فمطله بأرزاقه، وكان علويّ الرّأي، فدعاه محمّد بن إبراهيم بن إسماعيل طباطبا بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب إلى نفسه فأجاب، وكان موعدهما الكوفة، وذلك في أيّام المأمون، فوافى محمّد الكوفة وبايعه بشر كثير ووافاه أبو السّرايا بها، ثمّ مات محمّد بن إبراهيم فجأة فبويع محمّد بن محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب وهو غلام حدث السنّ، فعقد لإبراهيم بن موسى بن جعفر على اليمن فأذعن له أهل اليمن بالطّاعة بعد وقعة كانت بينهم. وقُتل أبو السّرايا بعد عشرة أشهر من ظهوره بالكوفة. وجرت حروب انتهت بخذلان أهل الكوفة لمحمّد بن محمّد، فحُمل إلى

بن محمّد داعية إلى البصرة، ثمّ مات بعد أربعة أشْهر من وقت خروجه، ودُفن بالكوفة.

ي – خرج[1] محمّد بن زيْد بن عليّ بن الحسيْن بن عليّ بن الحسيْن مع أبي السّرايا بعد ذلك.

واتّفقت[2] له محارابات كثيرة إلى أن تقرّب[3] مع أبي السّرايا؛ فأُخذوا في طريق خراسان وجيء بهما إلى الحسن بن سهْل[4]؛ فقتل[5] أبا السّرايا وأظهر، بعد ذلك، موت محمّد.

ويُقال إنّه حُمل إلى المأمون بمرو، ومات هناك.

خراسان إلى المأمون فأسكنه دارًا وأخدمه، فكان فيها على سبيل الاعتقال، فأقام أربعين يومًا ومات من شربة سمّ دُسّت إليه.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج2/ص230.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] الحسن بن سهل.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص81؛ المسعودي، ج7/ص55–ص56؛ *مقاتل الطّالبيّين*، ص177 إلى ص185.

[5] غير منقوطة في الأصل.

يأ – خرج باليمن، والمأمون بخراسان، إبراهيم بن موسى بن جعْفر الصّادق[1] داعية لمحمّد بن إبراهيم بن إسماعيل، صاحب أبي السّرايا؛ فوجّه إليه حمْدونة بن عليّ بن عيسى، فهزمه وصار إلى العراق، فأمّنه المأمون. وقُتل معه جمع من أكابر العلويّة.

---

[1] هو إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –عليهم السّلام–. توفّي ببغداد أوائل سنة 210 هـ. مسمومًا ودُفن بها. في رجال *بحر العلوم*: وقد كان أبو الحسن موسى (ع) أوصى إلى ابنه عليّ بن موسى –عليهما السّلام– وأفرده بالوصيّة في الباطن وضمّ إليه في الظّاهر إبراهيم والعبّاس والقاسم وإسماعيل وأحمد وأمّ أحمد. قال المفيد في *الإرشاد* والطّبرسي في *أعلام الورى*: تقلّد إبراهيم بن موسى الإمرة على اليمن في أيّام المأمون من قِبل محمّد بن زيد بن عليّ بن الحسين بن أبي طالب –عليهم السّلام– الذي بايعه أبو السّرايا بالكوفة، ومضى إليها ففتحها وأقام بها مدّة إلى أن كان من أمر أبي السّرايا ما كان وأخذ له الأمان من المأمون. وقال ابن زهرة في *غاية الاختصار*: مضى إلى اليمن وتغلّب عليها في أيّام أبي السّرايا، ويُقال إنّه ظهر داعيًا إلى أخيه الرّضا، فبلغ المأمون ذلك فشنعه فيه وتركه. وقال أحمد بن زيني دحلان في *تاريخ الدّول الإسلاميّة* إنّ أبا السّرايا ولّى اليمن إبراهيم بن موسى بن جعفر. ولما قُتل أبو السّرايا كان إبراهيم بن موسى بمكّة فسار إلى اليمن واستولى على كثير من بلاده ودعا لنفسه. وقال عليّ بن أنجب –المعروف بابن السّاعي– في *مختصر أخبار الخلفاء*: توفّي وليّ الله الإمام إبراهيم المرتضى ابن الإمام موسى الكاظم (ع) في أوائل سنة 210 هـ. ببغداد، لقبه المجُاب وأمّه أمّ ولد اسمها نجيبة، استولى على اليمن وامتدّت حكومته إلى السّاحل وآخر القرن الشّرقي من اليمن، وحجّ بالنّاس في عهد المأمون. ولما انتصب خطيبًا في الحرم الشّريف دعا للمأمون ولوليّ عهده عليّ الرّضا بن الكاظم –عليهما السّلام–. مات مسمومًا ببغداد، وقد قدم بغداد بعهد وثيق من المأمون. قال السيّد حسن الموسوي العاملي الكاظمي –المعروف بالسيّد حسن الصّدر– في بعض *فوائده*: إنّ إبراهيم الكبير صاحب أبي السّرايا ابن الإمام موسى الكاظم (ع) حارب المأمون وكسر وفرّ إلى مكّة. ولما جاء المأمون إلى بغداد بعد موت الرّضا (ع) جاء إبراهيم إلى بغداد فأمّنه المأمون ومات ببغداد ودُفن قرب قبر أبيه.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص81؛ المسعودي، ج5/ص56؛ *أعيان الشّيعة*، ج2/ص229–ص230؛ الطّبري، ج3/ص987.

وشَرْح هذه الأحوال -كما ينْبغي[1]- يُطْلب في كتب التّواريخ.

[1] غير منقوطة في الأصل.

أدلة الخامس
في الإشارة إلى عدة مذاهب الإمامية

مدار مقالتهم في الاسْتدلال على [كلمات عدّة][1]، وفي الجواب عن كلمات خصومهم على كلمات عدّة أخرى.

– **أمّا الأوّل**: أنّ الإمامة لطْف، لأنّا نعلم بالضّرورة[2]، بعد اِسْتقراء العُرف أنّ الخلْق، إذا كان لهم رئيس[3] قاهر يَمْنَعهم عن القبائح، كان امتناعهم عن القبائح أكثر من القلّب، واللّطْف يجري مجْرى إزالة المفسدة.

ولما كان واجبًا على المكلّف: الحكْم، كانت الإمامة أيضًا واجبة.

وبنوا على هذا عصمة الإمام، وقالوا: إمكان صدور القبيح من الخلق للإمام، فلو تحقّق هذا في الإمام ، لافتقر[4] هو إلى إمام آخر ولزم التّسلْسل.

وبَنوا كون الإجماع حجّة[5] على هذا، لأنّه لما ثَبَت امتناع خلوّ الزّمان من المعْصوم <...>[6]، والمعْصوم لا يقول إلاّ الحقّ، كان الإجماع كاشفًا عن قوْل المعْصوم الذي هو حقّ، فكان الإجماع حجّة؛ وظهر بهذا أنّ العلم بكون الإجماع حجّة لا يَتَوقّف على العلم بصدق الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم–.

---

[1] في الأصل: قاعدة.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت في الأصل إضافة لعبارة: **الذي هو حقّ**، لكنّ النّاسخ شطب هذه العبارة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

وبَنوا إمامة عليّ بن أبي طالب على وجوب عصْمة الإمام ووجوب حقيقة الإجماع. بيانه: أنّ العقل لما دَلّ على أنّ الإمام واجب العصْمة، وكلّ مَن قال بذلك، قال إنّه <...>[1] عليّ بن أبي طالب.

وذلك معلوم بالضّرورة بعد الاسْتقراء من دين محمّد -عليه السّلام-؛ فلو [أ=56 و] كان الإمام غير عليّ بن أبي طالب، كان ذلك خلافًا للإجماع.

وبهذا أثبتوا إمامة سائر أئمّتهم، وأثبتوا وجود محمّد بن الحسن العسْكريّ وغيبته وإمامته.

قالوا: لأنّ وجود هذا الشّخص وبقاءه في هذه المدّة الطّويلة مُمكن، والله قادر على الممكن؛ وثَبَت امتناع خلوّ الزّمان عن الإمام المعصوم؛ فكلّ مَن قال بذلك قال إنّه هذا. فلو كان غيره لَقَدح ذلك في الإجْماع.

لا يُقال: أليْس قد تقدّم بيان الاختلاف[2] العظيم (بين)[3] الشّيعة في بعض الأئمّة، فكيف ادّعيتم[4] إجماع الكلّ على هذا التّرْتيب؛ ولأنّ الإسْماعيليّة فُرقة عظيمة في زماننا، وهم ينازعون في هذا التّرتيب.

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **عليّ**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت كلمة: **بين** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل: **أذعنتم**.

فإنّا[1] نُجيب[2] عن الأوّل بأنّ القائلين[3] بغير هذا التّرتيب[4] انْقرضوا؛ فلو كان قولهم حقًّا، لكان أهل هذا الزّمان –مع إجماعهم على ترك ذلك القول– مُجْمعين على الخطإ، وأنّه غير جائز[5].

وأمّا قول الإسْماعيليّة[6]، فغير قادح، لِمَا بَيَّنا أنّ الإمام يجب[7] أن يكون[8] معْصومًا، وهم فسّاق[9]، بل كفرة، لقدحهم في الشّرع، وقولهم بقدم العالم.

وهذا غاية تقرير مذْهبهم.

ثمّ أنّ [لنا] على هذا المذْهب اعتراضًا، وهو أنّ عليًّا وأولاده كانوا أئمّة، فلِمَ لمْ يشْتغلوا بالإمامة وما حاربوا الظّلْمة لأجلها؟

فعنْد هذا[10] قرّرت الشّيعة قاعدة أخرى، وهي القول بالتّقيّة، قياسًا على اخْتفاء النّبيّ[11] –صلّى الله عليه وسلّم– في الغار.

فظهر أنّ اعتمادهم في مذهبهم: أمّا في الاسْتدْلال، فعلى وجوب الإمامة عقلاً؛ والجواب عن الاعْتراضات[12]، فعلى القول بالتّقيّة[13]. فإن اتّضح[14] كلامهم في هاتيْن[15]

---

[1] في الأصل: **لأنّا**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: **الإسماعليّة**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] وردت عبارة: **اختفاء النّبيّ** غير منقوطة في الأصل.

[12] غير منقوطة في الأصل.

[13] غير منقوطة في الأصل.

المقدّمتيْن، فالدّست لهم، وإلاّ فلا.

وأمّا تمسّكهم بالنّصوص من القرآن والأخبار، فذلك ممّا يشاركهم الزّيْديّة فيه. وأمّا رواية النّصّ الجليّ، فالأذكياء منهم يعْترفون بأنّه لا يجوز ادّعاء التّواتر فيها[1].

وقد اعْترف بذلك أبو جعفر وقته[2]، على ما رواه الشّريف المرْتضى عنه في كتاب *الشّافي*. والاعتراض لا يسلّم وجوب الإمامة، ولا يسلّم كونها لُطفًا.

قوله: "الخلق[3] إذا كان لهم رئيس[4] قاهر، والأمْر كذا وكذا". قلنا[5]: هذا [إن] كان[6] القضاة والأمراء كلّهم معْصومين، لَكان اللّطف أكثر. فيلزمكم[7] وجوب ذلك.

فلمّا لم يجب ذلك بالاتّفاق[8]، علمنا أنّ ذلك إمّا لأنّ في نصب الأمراء والقضاة المعصومين في[9] كلّ محلّة، وإن حصلت المنْفعة المذكورة[10]، إلاّ أنّ هناك مفْسدة خفيّة[11]، استأثر الله –تعالى– (بعلمها)[12]؛ أو لأنّ ذلك، وإن كان لُطفًا مَحضًا خاليًا عن شوائب

---

[14] غير منقوطة في الأصل.

[15] وردت عبارة: **في هاتين** غير منقوطة في الأصل.

[1] وردت عبارة: **التّواتر فيها** غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **منه**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: **قال**.

[6] في الأصل: **كانت**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

[12] وردت كلمة: **بعلمها** مضافة في الهامش.

المفْسدة، لكنّ اللّطف غير واجب. وعلى [أ=56 ظ] التّقديريْن[1]، فالقول في الإمام الأعْظم كذلك.

وهذه النّكْتة هاهنا كافية، والاستقْصاء في الاعْتراض[2] على هذا المقام مذْكور في *النّهاية*: "[أنّا إذا] سلّمْنا وجوب الإمامة، فلا نسلّم أنّ الإجْماع حجّة[3]".

قوله: "الإجْماع يكْشف عن وجود قوْل المعْصوم".

قلنا: يْعني بالإجماع: الإجماع الذي لا نَعرف له مُخالِفًا، والذي نَعرف[4] أنّه لا نُخالَف فيه. والأوّل ممنوع، لأنّ عدم عِلْمنا بالمخالِف لا يَدلّ[5] على عدم المخالِف. والثّاني مُسلَّم، لكن لا نُسلِّم أنّه يمْكننا العلم بالإجماع على هذا الوجه. فمَن الذي يمكنه القطْع بأنّه ليس في أقصى المشرق والمغرب أحد يخالفه[6] في هذه المسألة.

لا يُقال إنّه يمكننا أن نعلم أنّه لا مُخالِف، لأنّ العبرة بالعلماء لا بالعوامّ، والعلماء من أهل كلّ عصر معروفون مشهورون، فيمكننا أن نعرف أقوالهم؛ ولأنّ ما ذكروه يُفضي إلى سدّ باب الإجماع، وأنتم لا تقولون به؛ لأنّا نقول: أمّا الأوّل، فلا نسلّم أنّ العلماء من أهل كلّ عصر معْروفون في العالم، لأنّ أهل المغْرب لا خبر عندهم من علماء المشْرق، وبالعكس؛ ولأنّ الإمام المعْصوم أجلّ الأئمّة وأشْرفهم، مع أنّه غير معروف في العالم. فإنّ العلماء الذين نَعرفهم في العالم، نَعرف في كلّ واحد منهم أنّه ما عاش ثلاث مائة سنة وأكثر، وأنّه ليس ولد الحسن العسكريّ، بل نعلم أباه وجدّه؛ وحينئذ نقول: لو صحّ ما

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] في الأصل: **يخالف**.

ذكرتموه، لكان ذلك من أقوى الدّلائل على نَفْي[1] إمامكم، لأنّا نقول: لو كان، لكان مشْهورًا فيما بين النّاس، وإذ ليس بمشْهور ليس بموجود.

لا يُقال إنّه معروف، لكنّه مجهول النّسب والعمر؛ لأنّا نقول: لو جاز خَفاؤه ذلك لجاز أيضًا خفاء قوْله ومذهبه، إذ ليس تجويز أحدهما أبعد من الآخر.

وعن الثّاني: أنّا إنّما نَعرف بإمكان الإجماع، حيث يكون العلماء قليلين تحْويهم بَلْدة، وأمّا الآن، فلا نَدري؛ فلعلّ في أهل العالم مَن زعم أنّ أبا بكر واجب العِصْمة أو يَدَّعي ذلك في إنسان آخر.

وإذا ظهر هذا الاحْتمال، انقطع القطع، سلّمنا أنّ الإجماع يكْشف عن قول المعْصوم؛ ولكنّ قول المعصوم متى يكون حجّة[2]: مُطلقًا أم عند عدم التّقيّة[3] <...>[4] !بالاتّفاق[5] <...>[6]، لكنّه لا يدلّ على أنّ القول المجْمَع عليه حجّة لاحتِمال أنّ الإمام واقف على ذلك تقيّة[7].

وعلى هذا التّقدير يَسْقُط التّمسّك بالإجماع. سلّمنا صحّة دليلكم، لكنّه مُعارَض بأنّه لو كان إمامًا، لأَظْهَر الطّلب كما أَظْهَره عليّ مع معاوية، وكما أَظْهَره الحسيْن مع يزيد؛ حتّى آل الأمر إلى قِلّة المبالاة بالقتل[8]؛ ولأنّ عبد الرّحمان بن عوف[9]، لَمّا بايع يوم

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] وردت في الأصل إضافة لحرف: ع، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت في الأصل إضافة لحرف: م، وإضافة هذا الحرف في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] وردت عبارة: **المبالاة بالقتل** غير منقوطة في الأصل.

[9] عبد الرّحمان بن عوف هو أحد الصّحابة العشرة. توفّي في سنة 32 هـ. وسنّه 75 سنة. حول ترجمته راجع: *الوفيّات* لابن قنفد، ص10.

[أ=57 و] الشُّورَى عليًّا على كتاب الله وسنّة رسوله وسيرة الشّيْخيْن[1]، لم يَرْض عليّ بالْتزام سيرة الشّيْخيْن[2]، ترك الإمامة لذلك، مع أنّه كان يمكنه اللّفظ؛ وأنّه كان ينْوي[3] به غير ظاهره. فإنّ في المعاريض لا[4] منْدوحة عن الكذب. فمَن لا يَرْضى بهذا القدْر، فكيْف يرضى بالكفر تقيّة[5]؟!

وتمام الكلام مذكور في *النّهاية*.

ولنَختم[6] هذا الموضع بما يُحْكى عن سليمان بن جرير[7] الزّيْديّ[8] أنّه قال إنّ أئمّة[9] الرّافضة وضعوا مقالتيْن لشيعتهم لا يَظفر معهما أحد عليهم قطّ:

أ[10] – القوْل بالبدء[11]. فإذا قالوا إنّه سَيَكون لهم قوّة وشوكة، ثمّ لا يكون الأمر على ما أخبروه، قالوا: "بدأ الله –تعالى– فيه".

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: **أنّ**.

[11] غير مقروءة في الأصل.

ب – التّقيّة[1]، فكلّما[2] أرادوا تكلّموا به. فإذا قيل لهم: "هذا خطأ" أو "ظهر لكم بطلانه"، قالوا: "إنّما قلناه تقيّة"[3].

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **فكلموا**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

أصل السادس
في بعض مكابرات[1] الإمامية

أ – لما ادّعوا النّصّ الجليّ اضطربوا، فتارةً جعلوه مُتواترًا، وأخرى آحادًا.

وذلك لأنّ كلّ الأئمّة[2] ما كانوا طالبين للإمامة، ولا طامعين فيها، بل الطّالِب لها هو أبو بكر. مُنْكريه قالوا: لو كان هذا النّصّ مؤجودًا لاشتهر، ولا يَمتنع[3] سكون إلى غير ذكره الآن، وأنّه لم يَكن في كثرة المال والجاه والعساكر [و]الأعْوان، بحيث[4] قَدر على قهر أهل التواتر[5] حتّى لا ينطق أحد منهم بما علمه، كيف[6] وأنّ أبا بكر عندهم كان من الضّعفاء والفقراء، وعليّ كان أشجع النّاس، وكانت فاطمة والحسن والحسيْن معيّنًا[7] لهم من المناصب العظيمة والقرْب من الرّسول –صلّى الله عليه وسلّم– كانوا معه، والهاشميّون بأسْرهم كالزّبير وغيره، وأبي سفيان من[8] بني أميّة كانوا معه، والأنصار بأسْرهم كانوا منْكرين لأبي بكر؛ فمع قوّة عليّ وكثرة أعوانه، وضعف أبي بكر وقلّة أنصاره، كيف يمكن النّصّ المتواتر[9] مختفِيًا[10]، بحيث لا يَحْتجّ[11] أحد منهم به على منْكريه؟

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: الأمّة.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت في الأصل كلمة: **بوّابة** غير منقوطة.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: **مع**.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] غير منقوطة في الأصل.

فعند هذا قالت الشّيعة: "السّامعون [أ=57 ظ] لذلك النّصّ <...>[1] ما كانوا بالِغين إلى حدّ التّواتر[2]، حتّى أنّ الشّريف المرْتضى، وهو أجلّ الإماميّة قدرًا وأكثرهم عِلمًا وأغوصهم فكرًا، روى في *الشّافي* أنّ السّامعين لهذا النّصّ كانوا قليلين. وأمّا النّصّ المتواتر[3]، فهو الخبر العزيز[4]، وإن كان خفيًّا.

ثمّ لما قيل لهم: لو كان ذلك النّصّ من باب الآحاد، لم يَجز[5] جعله طريقًا إلى القطع بالإمامة، ولم يكن المنكِر له كافرًا ولا فاسقًا، لا سيما عندكم. فإنّ العمل بخبر[6] الواحد جائز في العمليّات[7]". فعند هذا يجْعلونه مُتواترًا. وهذا، كما تَراه، خطأ[8].

ب – إذا قلنا: لو كان عليّ –رضي الله عنه– منْصوصًا عليه، فهلاّ نازع أبا بكر –رضي الله عنه–؟ قالوا: لقلّة الأعوان، فإنّه لم يَبْق معه من القوم إلاّ ستّة أو أقلّ، والنّاس كلّهم كانوا مع أبي بكر.

وإذا اسْتدلَلْنا على إمامة أبي بكر بالإجماع، قالوا: معاذ الله! ولقد كان أكثر المهاجرين والأنصار يكفر بما يجاوز[9] عنه. وزعموا أنّ قتال أهل الرّدّة لم يكن لارْتدادهم، بل لأنّهم أنكروا إمامة أبي بكر، فقالوا: "لا نُبايع أبا الفضْل وعليّ بن أبي طالب حيّ".

---

[1] وردت في الأصل إضافة لكلمة: ما، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] وردت عبارة: **جائز في العمليّات** غير منقوطة في الأصل.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

ج – زعموا أنّ الإمام يجب[1] أن يكون عالِمًا بكلّ الدّين، ويَقْدحون حينئذ[2] في علم الشّيْخيْن، مع أنّه ما حَدَث حادث في زمانهما إلاّ ولهُما فيه قول مُعْتبَر.

ثمّ يثْبتون[3] الإمامة للصّبْيان في زمان صباهم؛ وزعموا أنّه كان في وقت الصّبا عالما بكلّ الدّين.

وهذا، كما ترى، مكابرة[4]؛ ولأنّ سائر الأئمّة كذلك، (كالكاظم)[5] والرّضا والتّقيّ[6] <...>[7] والحسن العسْكري، كانوا في زمان عظم خَوْض النّاس في العلوم العقليّة والشّرعيّة، وأكثروا فيها من التّصانيف، كأبي حنيفة[8]، والشّافعي، ومالك، وسائر الفقهاء، والمتكلّمين، والنُّحاة، والمفسّرين؛ بل اشتدّت المحنة فيه بأعْداء الدّين كالفلاسفة، والدّهْريّة، والباطنيّة[9] وغيرهم.

---

1 غير منقوطة في الأصل.

2 غير مقروءة في الأصل.

3 غير منقوطة في الأصل.

4 غير منقوطة في الأصل.

5 غير مقروءة في المتن، وفي الهامش: لعلّه الكاظم.

6 غير منقوطة في الأصل.

7 وردت في الأصل إضافة لعبارة: **والتّقيّ**، لكنّ إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

8 غير منقوطة في الأصل.

9 تشير هذه اللّفظة إلى مدلولين متلازمين: الأوّل: أنّهم يفرّقون بين ظاهر النصّ وباطنه. فالنصّ الظّاهر هو مجرّد رموز لفهم باطنيّ خاصّ، كاعتبار الوضوء موالاة الإمام، والتّيمّم هو الأخذ من المأذون عند غيبة الإمام، الصّلاة، النّطق، والغسل: تجديد العهد، والجنّة: راحة الأبدان من التّكاليف، والنّار مشقّتها بمزاولة التّكاليف. والثّاني: أنّهم يفرّقون بين المجتمع والدّولة الظّاهرتين، والمجتمع السرّيّ والدّولة الباطنيّة التي لها عهودها والتزاماتها ورتبها. ولهذا اعتبرت هذه الدّعوة مجوسيّة الأصل، والمقصود بها هدم شريعة الإسلام وعقائدها وهدم دولة الإسلام. وقد تمثّل هذا أيّاما تمثّل في الحركات الباطنيّة السّياسيّة بمختلف أشكلها وعقائدها. وقد اعتبر البغدادي أنّ ضرر الباطنيّة

ثمّ أنّه[1] لم يظهر من هؤلاء الأئمّة شيء من العلوم والتّصانيف، ولا خاضوا مع العلماء في شيء من هذه العلوم. ومع ذلك فالشّيعة يقولون إنّهم كانوا عالمين بكلّ الدّين. ما هذا إلاّ مكابرة!

لا يُقال: تركوها [أ=58 و] تقيّة؛ لأنّا نقول: لا تقيّة في ذلك، كما لم يكن على الشّافعي تقيّة[2] في مخالفته لأبي حنيفة ومالك؛ إنّما التّقيّة، لو كانت، لكانت في أمور مُتعلِّقة بالملك. والعجب[3] أنّ التّقيّة ما مَنَعت هشام بن الحكم وأبا عيسى الورّاق وابن الرّاوندي عن الشّنيع[4] والبَدْء[5] والرّجعة، والقدْح في النّبوّة، وإثبات قدم العالم، ومَنَعت الأئمّة عن إظهار الدّين وتقْويته! ما هذا يليق[6] بأحد![7]

السّياسيّة بمختلف أشكالها وعقائدها أعظم من ضرر اليهود والنّصارى والمجوس والدّهريّة بل والدجّال! يقول: "الذي يصحّ عندي من دين الباطنيّة أنّهم دهريّة زنادقة يقولون بقدم العالم وينكرون الرّسل، والشّرائع كلّها عليها إلى استباحة كلّ ما يميل إليه الطّبع. والدّليل على أنّهم كما ذكرناه ما قرأته في كتابهم المترجَم *بالسّياسة والبلاغ الأكيد والنّاموس الأعظم*، وهي رسالة عبيد الله بن الحسين القيرواني إلى سليمان بن الحسن بن سعيد الجنّابي". ويظهر من كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني أنّ الباطنيّة كانوا يسمّون في العراق: القرامطة، وفي خراسان: الملاحدة، وأنّهم من فرق الإسماعيليّة، وأنّ مذهبهم نشأ في منتصف القرن الثّالث، ويمتازون عن فرق الشّيعة باسم الإسماعيليّة، وأنّهم لا يثبتون الوجود والعدم لله، ولا العلم ولا الجهل، ولا القدرة ولا العجز، لأنّ الإثبات الحقيقيّ له –سبحانه– يقتضي الشّركة بينه وبين سائر الموجودات، وذلك يؤدّي إلى التّشبيه. ولا يحكمون عليه بالإثبات المطلَق، ولا بالنّفي المطلَق، لأنّه إله المتقابلين.

انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص236–ص237.

[1] في الأصل: **أنّهم**.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **الشّنيه**.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

د – هؤلاء الإماميّة جعلوا مَن خالفهم أعداءً للرّسول[1] –صلّى الله عليه وسلّم–، مع أنّهم بالحقيقة هم كذلك، لأنّهم لا يُحِبّون[2] الأئمّة المذْكورين، مع خذْلان كثير منهم لهم حال حياتهم. وأمّا سائر السّادات، فهم يكفّرونهم.

ومعلومٌ أنّ العداوة ليْست إلاّ هذه.

---

[1] في الأصل: **إلى الرّسول**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

الدليل السابع
في قول الإماميّة في عليّ أنّه

اتّفقوا[1] على أنّه أفْضل النّاس بعد الرّسول -عليه السّلام-.

وصَنَّف السّديد محْمود بن الحسن الحمْصي[2] في زماننا، كتابًا[3] في تفْضيله على جميع الأنبياء[4] الذين كانوا قبل محمّد -عليْه السّلام-.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو سديد الدّين محمود بن عليّ بن الحسن الحمصي. له كتاب *المنقذ من التّقليد والمرشد إلى التّوحيد*، وهو *التّعليق العراقي*. فرغ من تأليفه في التّاسع من شعبان المعظّم من شهور سنة 583 هـ. والكتاب هو في علم الكلام وإثبات العقائد الخمس مبسوط مشتمل على جزأين، وفيه تحقيقات ودلائل تدلّ على فضل مؤلّفه وطول باعه وسعة إطّلاعه. وضعه السّديد في مدّة إقامته في الحلّة بالعراق، وقبل عودته إلى مكان إقامته الحرمين بالحجاز.

حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج10/ص106.

[3] في الأصل: **كما**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

واتّفقوا أيضًا على تكْفير الصّحابة سوى عمّار[1]، وسلمان[2]، وصهيْب[3]، والمقْداد[4]،

---

[1] هو عمّار بن ياسر، أبو اليقظان. صاحب رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. كان ضمن السّبعة السبّاقين للإسلام، حيث ورد اسمه في الحديث الشّريف. توفّي سنة 37 هـ.، وهي سنة صفّين.
حول ترجمته راجع: *الوفيّات* لابن قنفد، ص13.

[2] هو سلمان أبو عبد الله الفارسي الرّامهرمزي الأصبهاني، سابق الفرس إلى الإسلام. صحب النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– وخدمه. وروى عنه ابن عبّاس وأنس وعقبه ابن عامر وأبو سعيد وكعب بن عجرة وعبد الله بن أبي زَكّرياء الدّمشقي وغيرهم، وروى له الجماعة. توفّي سنة 36 هـ.، وقبره بالمدائن.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج15/ص309–ص310؛ *طبقات* ابن سعد، ج4/ص153؛ *الاستيعاب*، ج2/ص634؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج6/ص188.

[3] هو صهيب بن سنان بن مالك، أبو يحيى –ويُقال أبو عسال–، النّمري الرّومي. كان من أهل الموصل من بني النّمر بن قاسط، سبته الرّوم صغيرًا ونشأ فيهم، فصار ألكن، ثمّ ابتاعته كلب وباعته بمكّة فاشتراه وأعتقه عبد الله ابن جعدان –وقيل: هرب من الرّوم فأتى مكّة فحالف ابن جعدان–. وكان من متقدّمي الإسلام المعذَّبين في الله. وشهد بدرًا والمشاهد كلّها. وفيه نزلت ﴿ومن النّاس من يشري نفسه﴾ الآية (سورة البقرة، الآية 207). وروى عن النّبيّ –صلّى الله عليه وسلّم– أحاديث. روى عنه ابن عمر وجابر؛ وبنوه عثمان وصيفي وحمزة وسعد وعبّاد وحبيب وصالح ومحمّد؛ وابن المسيب وابن أبي ليلى وكعب...؛ وروى له الجماعة. وتوفّي في قول المدائني سنة 38 هـ.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج16/ص335 إلى ص338؛ *طبقات* ابن سعد، ج3/ق1/ص161؛ *المحبر*، ص73، وص103؛ *طبقات* خليفة، ص42؛ *تاريخ البخاري*، ج4/ص315؛ *المعارف*، ص264؛ *الجرح والتّعديل*، ج4/ص444؛ *المعجم الكبير* للطّبراني، ج8/ص33؛ *حلية الأولياء*، ج1/ص151؛ *جمهرة أنساب العرب*، ص300؛ *الجمع بين رجال الصّحيحين*، ج1/ص227؛ *صفة الصّفوة*، ج1/ص169؛ *تهذيب* ابن عساكر، ج6/ص448؛ *الزّيارات*، ص13؛ *تاريخ الإسلام*، ج2/ص185؛ *سيرة أعلام النّبلاء*، ج2/ص17؛ *العبر*، ج1/ص44؛ *أسد الغابة*، ج3/ص30؛ *مرآة الجنان*، ج1/ص105؛ *الإصابة*، ج2/ص195؛ *تهذيب التّهذيب*، ج4/ص438؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص47؛ *العقد الثّمين*، ج5/ص45؛ *معجم الرّجال*، ج3/ص223.

[4] هو المقداد بن الأسود، أحد الصّحابة الستّة السبّاقين للإسلام. توفّي سنة 33 هـ.

وبلال[1]، وأبي ذرّ[2]، وربّما كفّروهم أيضًا <...>[3] سوى عمّار وسلمان.

واخْتلفوا في أنّهم كانوا باقين[4] على الكفْر من أوّل الأمْر أو ارْتدّوا عن الإسْلام.

فمنهم[5] مَن مال إلى الثّاني[6]، لِمَا عُلم من ثناء الله وثناء الرّسول -عليه السّلام-، وأنّه -عليه السّلام- زوّج ابنته من عثْمان.

حول ترجمته راجع: *الوفيّات* لابن قنفد، ص13.

[1] هو بلال بن رباح الحبشي، مولى أبي بكر، أبو عبد الكريم؛ وأمّه حمامة. مؤذّن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-. من السّابقين الأوّلين. شهد بدرًا وغيرها، وعُذّب في الله. روى له البخاري ومسلم وأبو داود والتّرمذي والنّسّائي وابن ماجه. اختُلف في تاريخ ومكان وفاته فقيل: توفّي في سنة 17 هـ.، وقيل: في سنة 18 هـ.، وقيل: في سنة 20 هـ.، وهو الأقرب؛ وقيل: بحلب، وقيل: بدمشق، وهو الأرجح؛ وله بضع وستّون سنة.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج/ص276-ص277؛ *أسد الغابة*، ص243؛ *الإصابة*، ج1/ص273؛ *تهذيب التّهذيب*، ج1/ص502؛ *طبقات* ابن سعد، ج3/ق1/ص165؛ *الاستيعاب*، (طبعة البجلوي) ص178؛ *الموسوعة الإسلاميّة*، ج1/ص1251.

[2] هو أبو ذرّ الغفاري، جندب بن جنادة، على الصّحيح، أحد السّابقين الأوّلين. أسلم في أوّل المبعث، خامس خمسة، ثمّ رجع إلى بلاد قومه، ثمّ بعد حين هاجر إلى المدينة وكان رأسًا في العلم والزّهد والجهاد وصدق اللّهجة والإخلاص. قال أبو داود: لم يشهد بدرًا، ولكن عمر ألحقه مع القرّاء. وكان يوازي ابن مسعود في العلم. حدّث عنه أنس بن مالك وزيد بن وهب وجبير بن نيفر والأحنف بن قيس وأبو سالم الجيشاني وسفيان بن هانئ وعبد الرّحمان بن غنم وسعيد بن المسيب... ولقوّة أبي ذرّ في الحقّ ولأخلاقه نُهي عن الفتوى، فانقطع بالرّبذة سنوات حتّى توفّي سنة 32 هـ.

حول ترجمته راجع: *تذكرة الحفّاظ* للذّهبي، ج1/ص17 إلى ص19.

[3] وردت في الأصل إضافة لكلمة: عن، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

ومنهم مَن قال بالأوّل. ثمّ تارة يكابرون، فيَمْنَعون[1] ثناء الله وثناء الرّسول –عليه السّلام–، ويَصْرِفون ما وَرَد في القرآن إلى عليّ ووَلَدَيْه –رضي الله عنهم–، وكلّ ما جاء فيه من الذّمّ إلى أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما–.

ومنهم مَن سلّم ذلك وزعم أنّ الرّسول –عليه السّلام– فَعَله تقيّة.

قال: ذلك باطل، لأنّ ارتكاب الكبيرة لا يَقدح في الإيمان.

فهِبْ[2] أنّ أبا بكر ارْتكب الكبيرة، فلِمَ حَكَمْتم بكُفْره؟ لا يُقال: [أ=58 ظ] الإنْصاف (إنّه لا)[3] دليل على القطع بكُفره إلاّ إجماع[4] الطّائفة، لأنّا نقول: هذا بأن يَدلّ على حماقة الطّائفة أَوْلى، حيث أجمعوا على ما لا يجوز فيه.

وإن قالوا: إجماع طائفة يكْشف عن قول المعصوم، قلنا: لا نسلّم، فلعلّ ذلك المعصوم بعض طائفتكم، ولا نقول بقولها.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **فذهب**.

[3] وردت عبارة: **إنّه لا** مضافة في الهامش.

[4] في الأصل وردت كلمة: **الإجماع** عوضًا عن عبارة: **إلاّ إجماع**.

أصل الثامن
في فرق الإمامية
بسبب الخلاف في الإمامة

وذلك من وجوه:

أ – الجمْهور من أسلافهم كانوا مُشبِّهة، كالهشاميْن[1] ويونس بن عبد الرّحْمان[2] وغيرهم؛ ومن المتأخّرين، فبِسَبب نظرهم في كتب المعتزلة رجعوا عن ذلك. وسيأتي شرح أقوال المشبِّهة منهم في باب التّشبيه.

---

[1] في الأصل: **كالهاشمين**.

[2] هو يونس بن عبد الرّحمان القمّي، مولى آل يقطين. وهو من مؤلّفي كتب الشّيعة.
حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*؛ *رجال* الكشي، ص184؛ *رجال* النّجاشي، ص311؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص29، وص35، وص63.

وكان هشام بن الحكم تلميذ[1] أبي جعفر الأحول[2]، المعروف بشيْطان الطّاق؛ ثمّ برز عليه وخالط الثّنويّة، وأخذ[3] قوله بأنّ الله -تعالى- يتّخذ[4] الآية من الثّنويّة[5] في قولهم: أصْلان: النّور، وهو الحكيم؛ والظّلمة، وهي جاهلة.

ويُحْكى عنه أنّ أبا الهذيل وهشام اجتمعا بمكّة، فسأله أبو الهذْيل عن مَعبوده، فقال: "جسم نوريّ[6] في أحْسن الأقدار"، قال أبو الهذيْل: "عند مَن؟"، قال: "عندنا"،

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] هو أبو جعفر محمّد بن عليّ بن النّعمان الأحول، مولى بجيلة، المشتهر عند أهل السنّة بشيطان الطّاق، وعند الشّيعة بمؤمن الطّاق. كان من خواصّ أصحاب جعفر الصّادق. وقد روى عنه وعن أبيه وجدّه. كان من أبرز رجال مدرسة هشام بن الحكم الكلاميّة. وله من الكتب -كما يذكر ابن النّديم-: *الإمامة*، *المعرفة*، *الردّ على المعتزلة في إمامة المفضول*، *كتاب في أمر طلحة والزّبير وعائشة* -*رضي الله عنهم*-. ويذكر الشّهرستاني أنّه صنّف للشّيعة كتاب *افعل-لمَ فعلت؟* وكتاب *افعل لا تفعل*. وله مناقشات مع الإمام أبي حنيفة. وكان مجسّمًا يقول بأنّ الله جسم. ويرى أنّ الله لا يعلم الأشياء قبل أن يقدّرها، لا لأنّه ليس بعالم، ولكنّ لأنّ الشّيء لا يكون شيئًا حتّى يقدّره ويثبته بالتّقدير، والتّقدير هو الإرادة... إلخ.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، (طبعة عبد الحميد) ج1/ص107 وص113 وص267، و(طبعة ريتر) ص45 وص219؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص71، و(طبعة آفاق) ص53؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني)، ج1/ص186، (طبعة بدران) ج1/ص166؛ *المنية*، ص31؛ *التّبصير*، ص40؛ السّفراييني، ج1/ص83؛ المقريزي، ج2/ص353؛ *المواقف*، ص421؛ *الفهرست*، ص224؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص204 إلى ص207؛ النّوبختي، ص78؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ج1/ص140؛ *رجال* الكشي، ص122 إلى ص126؛ *نضد الإيضاح*، ص308؛ *منهج المقال*، ص310؛ *منتهى المقال*، ص228؛ *عيون الأخبار* لابن قتيبة، ج2/ص203؛ ابن الجوزي، *أخبار الظّرّاف والمتماجنين*، ص34-ص35.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت عبارة: **يتـ الآية من الثّنويّة** غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

قال: "فَكَم ذلك القدر؟"، قال: "سبْعة أشبار بشبر نفسه، لأنّه أحسن الأقدار عندنا"، قال أبو الهذيل: "هِبْ أنّه أحْسن الأقْدار عندنا، لكنّها أقبح الأقدار عند قوم عاد وعند قوم ياجوج[1]"، فانْقطع هشام.

ب – مذهبه: أنّه –تعالى– لم يزل عالما بنفسه بعِلْم لا يُقال فيه مُحدَث أو قديم، لأنّ العلم صفة، والصّفة لا توصف. ويَعْلم الأشياء بعد حدوثها، قال: لأنّه لو عَلمها قبل حدوثها، لَزم الجَبْر. وأجاب المعْصية على الأنبياء، ولم يجوّزها على الأئمّة. وفَرَّق بأنّ النّبيّ يوحَى إليه، فيثْنيه على الخطإ بخلاف الإمام. وزعم، بناءً على هذه القاعدة، أنّ النّبيّ –عليه السّلام– عَصَى ربّه في أخذ الفداء عن أسارى بدْر، لكن تاب الله عليه. وكان من القائلين بنَفْي الجنّة.

ج – حُكي أنّ الرّشيد أمَرَ يومًا بإحضار رافضيّ وخارجيّ للمُناظرة عنده، فجيء[2] بهشام وخارجيّ. فلمّا جلسا، قال هشام للخارجيّ: "هؤلاء إنّما جاؤوا بنا ليضحكوا علينا عند شعب[3] منّا على الآخر، فلا بدّ لنا من ثالث، ليكون حكَمًا عدْلاً ثابتًا[4]"، فرَضي الخارجيّ (به)[5]؛ فقال هشام له: "فالْتمس أنتَ ذلك من أمير [أ= 59 و] المؤمنين". فلمّا الْتمس الخارجيّ قام هشام، وقال: "يا أمير المؤمنين، قَطَعْته في المسألة"، فقالوا: "فكيف وأنتَ ما شَرعْتَ معه في المسألة؟"، قال: "لأنّ الخوارج يُعظّمون أمير المؤمنين عليًّا

---

[1] وردت في المتن كلمة: **نوح**، ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] وردت كلمة: **به** مضافة في الهامش.

إلى وَقْت التّحكيم، وإنّما يَقْدحون فيه لنسبته إليه. وهذا الخارجيّ[1] قد طَلَب التّحكيم. فإن كان التّحْكيم كُفرًا، فقد كَفَر؛ وإلاّ قد بَطل قوله"، فانقطع الخارجيّ.

د – دخل على عمرو بن عبيد [...][2]، وقال: "ما الفائدة في خَلْقه الحواسّ الخَمْس وعَدَّها واحدًا؟"، فقال: "لأُخْبَر[3] بها بالمحْسوسات"، فقال: "وهل تُخْطئ[4] هذه الحواسّ؟"، قال: "نعم"، قال: "فكيْف يتميّز[5] صوابها عن خطإها؟"، قال: "بالعقْل"، قال هشام: "فالعقْل هل يُخْطئ ابتداءً؟"، [قال: "لا"]، قال هشام: "فإذا لم يُجَوّز الله –تعالى– إخلاء بَدَنك عن إمام معصوم، وهو العقْل، فكيف يجوز منه إخْلاء العالم الكبير[6] عن المعْصوم؟".

هـ – حكى الكعبيّ أنّ رجلاً قال لهشام بن الحكم: "أين الله في عدله وتفضّله وإحسانه [من] تكليف[7] العباد بما لا يطيقون، ثمّ يعذّبهم عليه؟"، فقال له هشام: "هو الله، قد فعل لكن لا نقْدر أن نتكلّم به".

[.....][8].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت في الأصل كلمة غير مقروءة.

[3] في الأصل: **لأَخْتَبر**.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] من الواضح أنّ جزءً من النصّ الأصليّ قد سقط من النّسخة الخطّية التي اعتمدناها في تحقيقنا.

ب – الشّيعة: منهم أصوليّة؛ ومنهم إخْباريّة، وهم الذين يثْبتون[1] أصول الدّين وفروعه بالرّوايات، ومنهم: أبو جعفر بن [...][2]، وأمرهم قَريب من أمْر الملاحدة.

ج – ومنهم تفْضيليّة[3]، وهم الأكثرون؛ ومنهم الوعيديّة، وهم الأقلّون.

د – الجمهور من قدماء الشّيعة أثبتوا البدْء[4] في حقّ الله –تعالى–، واحتجّوا عليه من حيث العقل والنّقل.

أمّا العقْل، فمن وجوه:

أ – لوْلا البدْء للَزم[5] الجَبْر.

ب – لوْلا البَدْء[6] لكان مُصرًّا على الرّأي الواحد، وهو نقْصٌ.

ج – كلّ مَن لا يتغيّر في ذاته لم يتميّز[7] عن المؤثّر بالطّبيعة.

وأمّا النّقْل، فالتّمسّك بآيات القرآن، كقوله –تعالى–: ﴿لعلّه يتذكّر أو يخشى﴾[8]، ﴿الآن خفّف الله عنكم وعلم أنّ فيكم ضعفا﴾[9].

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: **البدا**.

[5] في الأصل: **لزم**.

[6] في الأصل: **النّداء**.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] سورة طه (20)، الآية 44.

[9] سورة الأنفال (8)، الآية 66.

وعن الصّادق: "ما بدا لله شيء كما بدا له في أمر إسماعيل". وعن موسى بن جعفر أنّه قال: "البَدْء من ديننا ودين آبائنا في الجاهليّة"، وأنْشَد شعْر عبد المطّلب [أ=59 ظ] في القتْل والكعْبة في مخاطبة الله -تعالى-:

إن كنت تاركهم وقتلتنا فآمر ما بـــــدا لك

وقال زرارة بن أعين، وهو يخبر عن علامات ظهور الإمام، شعرًا[1]:

فتلك أمارات يجيء[2] بدؤهـــا[3] وما لَكَ عمّا قدر الله مُذهب
ولولا البدء سمّيته عنز[4] هـارب وبعد البدء[5] يعـــــدّ [...][6]
ولولا البدء ما كان ثمّ تصرّف وكان كبار دهرنا يتلهّـــــب
وكان كضوء مشرق بطبيعـــــة[7] وبالله عن ذكر الطّبائع مرغب

ومن الشّيعة مَن ترك الخوْض في الكلام، وهو المرْويّ عن هشام بن سالم ومحمّد بن النّعْمان، ورَويا عمّن أوْحَيا بصدقه[8] أنّه سُئل عن قوله [-تعالى-]: ﴿وأنّ إلى ربّكم

---

[1] في الأصل: **شعر**.
[2] غير منقوطة في الأصل.
[3] غير مقروءة في الأصل.
[4] غير منقوطة في الأصل.
[5] في الأصل: **النّداء**.
[6] كلمة ناقصة من الأصل، وقد أشار النّاسخ إلى هذا النّقص بقوله: ناقص.
[7] في الأصل: **بطبيعه**.
[8] في الأصل: **بصديقه**.

المنتهى﴾[1]، فقال: "إذا بلغ إلى الله، فامسكوا"، فهُمَا مَسَكا عن الكلام في الله (والتّفكير)[2] فيه إلى أن ماتا[3].

[1] سورة النّجم (53)، الآية 42.

[2] وردت في المتن كلمة: **الكيفيّة**، ثمّ صحّحها النّاسخ في الهامش كما أثبتناها.

[3] في الأصل: **مات**.

أدلّة الواسع
في شرح أصول الاعتقاد[1]

لا نزاع[2] أنّ الصّادق نصّ على إمامة إسماعيل، ثمّ اختلف النّاس بعد موْت إسماعيل. فمنْهم مَن قال إنّه لم يَمت، وأنّه حيّ وسيَرْجع إلى العالم، لكنّ جعْفر أظْهر موته تقيّة[3] من بني[4] العبّاس، وعقد عليه، وأشْهد عليه عامل المنْصور بالمدينة.

واحتجّوا عليه من وجوه:

– **الأوّل**: أنّ محمّد بن جعفر كان صغيرًا، وهو أخوه لأمّه؛ فمضى إلى السّرير الذي كان إسْماعيل عليه نائمًا، فَرَفع الملاءة فأبْصره، وهو قد فَتَح عينيْه، [و]رؤي[5] بالبصْرة على مقْعد قد عاد بإذْن الله –تعالى–، فعدا إلى أبيه فرحانًا، وقال: "عاش أخي"، فقال الصّادق: "إنّ أوْلاد الرّسول كذا يكون موتهم".

---

[1] راجع بشأن هذه الفرقة: *مقالات الإسلاميّين* (طبعة عبد الحميد) ج1/ص98، و(طبعة ريتر) ص26؛ الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص167، و(طبعة بدران) ج1/ص149؛ *التّبصير*، ص38؛ النّوبختي، ص68؛ *المواقف*، ص421؛ السّتفاريني، ج1/ص83؛ *المنية*، ص21؛ *التّنبيه*، ص37؛ *نشأة الفكر الفلسفي*، ج2/ص271 إلى ص387؛ *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لكوربان، ص132 إلى ص168؛ *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد الزّين، ص79 إلى ص82؛ *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة، ص89 إلى ص93؛ *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد؛ *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع*، ص195 إلى ص213؛ *موسوعة الإسلام المختصرة*، ص179 إلى ص183؛ *الإسماعيليّون في المرحلة القرمطيّة* لسامي العيّاش؛ *تاريخ الفلسفة العربيّة* لفاخوري والجرّ، ج1/ص199 إلى ص217؛ *تاريخ الدّعوة الإسماعيليّة* لمصطفى غالب.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **روي**.

ب – الإشْهاد على المؤت، وكتابة[1] المِحْضر شيء عجيب، فإنّه لم يعْهد ميّت يسجّل[2] على موته.

وعن هذا، لما رُفع إلى المنْصور أنّ إسماعيل بن جعْفر بن إسماعيل (من[3] الأحياء)[4]، وأنّه رؤي بالبصرة، فأنْفذ السّجلّ[5] إليه، وعليه شهادة عامله بالمدينة.

ج – رووا عن جعفر عن إسماعيل الذي كان صادق الوعْد، فأشار إليه وقال: "هذا –والله– لا يمضي (الإمام)[6] حتّى يصْدق وعد الله فيه، وهو –والله– صاحبكم".

ومنهم مَن سلّم موته، ثمّ اختلفوا فيه.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في الأصل: **في**.

[4] وردت عبارة: **في الأحياء** مضافة في الهامش.

[5] وردت عبارة: **فأنفذ السجلّ** غير منقوطة في الأصل.

[6] وردت كلمة: **الإمام** مضافة في الهامش.

فمنهم مَن قال: "إنّه سيَرْجع إلينا"، وهم [أ= 60 و] المباركيّة[1]، أصْحاب المبارك بن عليّ العبديّ[2]، وهو الدّابّ[3] لإسْماعيل بن جعفر.

ومنْهم مَن ساق الإمامة إلى غيره، ثمّ اختلفوا على قولَيْن:

ف أ – الذين ساقوها إلى ابنه محمّد بن إسماعيل[4]؛ وزعموا أنّ فائدة النّصّ على إمامة إسماعيل، مع العلم أنّه لا يبقى[5] لبس[6] إلاّ بثبوت[7] الإمامة لولده، وإلاّ لكان ذلك قبيحًا[8]

---

[1] يقول النّوبختي في كتابه *فرق الشّيعة* إنّ الفرقة الثّانية من فرق الإسماعيليّة تُدعى المباركيّة، نسبة إلى المبارك مولى إسماعيل بن جعفر. وأصحابه هم القائلون بإمامة محمّد بن إسماعيل، قالوا إنّ الإمامة كانت لإسماعيل، فلمّا مات في حياة أبيه جعلها جعفر بن محمّد لولده محمّد بن إسماعيل. ولا تنتقل الإمامة من أخ إلى أخ بعد الحسن والحسين، ولا تكون إلاّ في الأعقاب، وليس لعبد الله –وهو ابن جعفر– في الإمامة من نصيب، كما لم يكن لمحمّد ابن الحنفيّة حقّ فيها مع أخيه عليّ ابن الحسين (ع).
انظر: *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسّيّد هاشم معروف، ص235.

[2] حول ترجمته راجع: *فرق الشّيعة*، ص58؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص27؛ *الفرق*، ص47؛ *مختصر الفرق*، ص59؛ *الغنية*، ص62؛ *الملل*، ص16 وص128.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] هو محمّد بن إسماعيل بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب.
حول ترجمته راجع: فهرس *فرق الشّيعة*؛ *مقالات الإسلاميّين*، ص26 وص27؛ *الفرق*، ص47؛ *مختصر الفرق*، ص59؛ *الغنية*، ص62؛ *الملل*، ص16 وص128.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: **ليس**.

[7] في الأصل: **بثوب**.

[8] غير منقوطة في الأصل.

للحكْم قبل موْته، ولأنّ فائدة النّصّ على إمامة هارون: ثبوت الإمامة لأولاده؛ فكذا هاهنا.

ثمّ ساقوا الإمامة من محمّد بن إسْماعيل إلى أولاده، الذين كانوا أئمّة مسْتورين، إلى أن انْتهى الأمر إلى المهديّ[1]، الذي اسْتوْلى على أرْض مصْر والإسْكندريّة، وهو <...>[2] أوّل مَن تظاهر بالملك وادّعى الخلافة[3] منهم.

---

[1] هو أبو عبيد الله، الملقّب بالمهديّ. واختُلف في نسبه اختلافًا كثيرًا: قيل: هو عبيد الله بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ ابن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وقيل: هو عبيد الله بن محمّد بن إسماعيل بن جعفر المذكور، وقيل: هو عليّ بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن الحسن بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وقيل: هو عبيد الله بن التّقيّ بن الوفي بن الرّضى، وهؤلاء الثّلاثة يُقال لهم: المستورون في ذات الله، والرّضى المذكور ابن محمّد بن إسماعيل بن جعفر المذكور. وإنّما تسمّى المهديّ عبيد الله استتارًا. هذا عند مَن يصحّح نسبه، ففيه اختلاف كثير. وأهل العلم بالأنساب من المحقّقين ينكرون دعواه في النّسب. وهو أوّل مَن قام بهذا الأمر من بيتهم وادّعى الخلافة بالمغرب، وكان داعيه أبا عبد الله الشّيعي. ولما استتبّ له الأمر قتله وقتل أخاه، وبنى المهديّة بإفريقيّة، وفرغ من بنائها في شوّال سنة 308 هـ.؛ وكان شروعه فيها في ذي القعدة سنة 303 هـ.؛ وبنى سور تونس وأحكم عمارتها وجدّد فيها مواضع، فنُسبت المهديّة إليه. وكانت ولادته في سنة 259 هـ. –وقيل: سنة 260 هـ.، وقيل: سنة 266 هـ.–، بمدينة سلميّة –وقيل بالكوفة–، ودُعي له بالخلافة على منابر رقّادة والقيروان يوم الجمعة لتسع بقين من شهر ربيع الآخر سنة 297 هـ.، بعد رجوعه من سجلماسة. وكان ظهوره بسجلماسة يوم الأحد لسبع خلون من ذي الحجّة سنة 296 هـ.، وخرجت بلاد المغرب عن ولاية بني العبّاس. وتوفّي ليلة الثّلاثاء منتصف شهر ربيع الأوّل سنة 322 هـ. بالمهديّة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص117 إلى ص119؛ *اتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمّة الفاطميّين الخلفا* لتقيّ الدّين المقريزي، ص60 إلى ص73؛ *الدرّة المضيّة في أخبار الدّولة الفاطميّة* لأبي بكر بن عبد الله بن أبيك الدّواداري، ص108؛ *البيان المغرب* لابن عذارى المرّاكشي، ج1/ص158؛ *الخطط المقريزيّة*، ج1/ص349؛ *رسالة افتتاح الدّعوة* للقاضي النّعمان بن محمّد؛ ابن خلدون، ج4/ص34؛ ابن الأثير، ج8/ص284؛ *عبر* الذّهبي، ج2/ص193؛ *المؤنس*، ص56؛ *الشّذرات*، ج2/ص294.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: الذي، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

وهذا قول الباطنيّة، على ما سنَسْتقْصي قوْلهم في فصْل مُفْرَد.
وأكثر النّاس على أنّ محمّد بن إسماعيل مات ولم يعْقب.

ب – الذين ساقوها إلى عبد الله بن ميْمون بن مسْلم بن عقيْل، فأخذه المأمون وحبسه إلى أن مات.

وزَعَم بعض أصحابه أنّ الله –تعالى– سخط على المأمون، فرَفَع عبد الله إلى السّماء في قبّة من لؤلؤ وزبرجد، وأنّه يكلّم الله، والملائكة يكلّمونه.

---

[3] غير منقوطة في الأصل.

أدلة أهل الشرع في نفي النصّ على الوصيّة

وزعم أبو هريرة[1] الرّويدي[2] أنّ الإمام بعد الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم-: العبّاس بن عبْد المطّلب، واحتجّ عليه بأمور:

- أوّلها: العبّاس أسعد النّاس يوم القيامة، لقوله -عليه السّلام-: "العبّاس بن عبد المطّلب أسعد النّاس يوم القيامة"، ولأنّه -عليه السّلام- كان يُعَظّمه أكثر ممّا[3] كان يُعَظّم غيره؛ وتَعْظيمه[4] لا يجوز إلاّ لتقدّمه على غيره في الدّين، فيكون هو أفْضل النّاس بعد النّبيّ[5] -عليه السّلام-، فيكون هو الإمام.

بيان الثّاني: أنّه ثبت[6] في الكتب أنّ إمامة المفضول[7]، عند وجود الفاضل، غير جائزة.

لا يُقال: كيف يكون أفْضل من غيره، [أ=60 ظ] مع أنّه لم يَتَحمّل[8] في الدّين مَشَقّة، لأنّا نقول: ليْست الفضيلة بكثرة[9] المشَقّة، كما في حقّ سليْمان بن داود -عليهما السّلام-.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: **الدّويديّ**.

[3] في الأصل: **ما**.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] مطموسة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

– **وثانيها**: العبّاس كان وارثًا منه –عليه السّلام– دون غيره، فوجب أن يكون هو الإمام.

لا يُقال إنّ قوله –عليه السّلام–: "نحْن معاشر الأنبياء لا نورَث"، لأنّا نقول: هذا الحديث، إن كان كذبًا، فلا إشْكال؛ وإن كان صدقًا، فقوله: "ما تركْناه صَدَقة"، يدلّ أنّ المراد منه: مَنْع الإرْث فيما يَصحّ تركه؛ وذلك يَتَناول المال لا اسْتحْقاق[1] الخلافة.

ثمّ اعْلم أنّ القائلين بهذا القول ساقوا الإمامة من العبّاس إلى أولاده بطنًا بعد بطن، إلى أن وصلوا إلى السّفّاح. ويُقال لهذه الفرقة: الرّويْديّة.

ولقد نظّم الرّشيد الكاتب أسْماء خلفاء بني[2] العبّاس في أرْجوزة، فلنَذْكرها. قال:

ساس الورى بعْد أبي بكر عمـــــر وبعد عثمان عليّ قد أمـــــر

ثمّ أتى من بعْده معاويـــــــــة ثمّ يزيد واللّيالي ماضيـــــــــة

ثمّ أبو ليلى[3] سمى [...][4] حـــدّه[5] وبعده مرْوان[6] سنح[7] عمـــــده

---

[1] في الأصل وردت كلمة: **لاستحقاق** عوضًا عن عبارة: **لا استحقاق**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] هو معاوية بن يزيد بن معاوية، أبو عبد الرّحمان –ويُقال له: أبو يزيد، ويُقال: أبو ليلى–. استُخلف بعهد من أبيه في ربيع الأوّل سنة 64 هـ.، وكان شابًّا صالحًا. ولما استُخلف كان مريضًا إلى أن مات، ولم يخرج إلى الباب ولا فعل شيئًا من الأمور، ولا صلّى بالنّاس. وكانت مدّة خلافته أربعين يومًا –وقيل: شهرين، وقيل: ثلاثة أشهر–. ومات وله 21 سنة –وقيل: 20 سنة–. ولما احتضر قيل له: ألا تستَخلف؟ قال: ما أصبتُ من حلاوتها فلمَ أتحمّل مرارتها؟

حول ترجمته راجع: *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص239؛ *تاريخ* الطّبري، ج5/ص501؛ *تاريخ* المسعودي، ج3/ص82؛ *طبقات* ابن سعد، ج5/ص39.

[4] كلمة ساقطة من الأصل.

[5] في الأصل: **خدّه**.

[6] هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي، أبو عبد الله. وُلد على عهد رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم–. توجّه إلى الطّائف مع أبيه حين نفاه رسول الله –

ثمّ أتى من بعده عبد الملك كـم من دمّ لمخالفيه[1] قد سفـــــك
ثمّ الوليد[2] وسليمان[3] معـــــه ثمّ فنى عبد العزيز شبعـــــــه

صلّى الله عليه وسلّم–، وقدم معه في خلافة عثمان –رضي الله عنه–، واستكتبه واستولى عليه إلى أن قُتل عثمان. وولاّه معاوية مكّة والمدينة والطّائف، ثمّ عزله وولّى سعيد بن العاص، ثمّ ولاّه ثمّ عزله بالوليد بن عقبة. فلمّا مات معاوية وتولّى يزيد، ثمّ مات يزيد وتولّى ابنه معاوية، ومات معاوية، وثب عليها مروان. ثمّ اِلْتقى هو والضحّاك بن قيس بمرج راهط وقتل الضحّاك. وكان مروان قد تزوّج أمّ خالد بن يزيد ليضع منه، فوقع بينه وبين خالد كلام، فأغلظ له مروان في القول. فلمّا نام مروان تلك اللّيلة قامت إليه أمّ خالد مع جواريها وغمّته حتّى مات. وكانت خلافته تسعة أشهر. ومات وله 64 سنة، إذ كان مولده ليلة بدر لستّين من الهجرة. وصلّى عليه ابنه عبد الملك.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص125–ص126؛ الرّوحي، ص21؛ الفخري، ص109؛ *تهذيب التّهذيب*، ج10/ص91؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص19؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص306؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص241.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[1] في الأصل: **لحالفيه**.

[2] هو الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أمير المؤمنين الأموي؛ كان يُلقّب "النّبطيّ" للحنه. بويع له بدمشق يوم الخميس منتصف شوّال سنة 86 هـ. بعهد من أبيه. وتوفّي يوم السّبت لأربع عشرة ليلة خلت من جمادى الآخرة سنة 95 هـ.، وله 49 سنة. وصلّى عليه أخوه سليمان بدير مروان من دمشق. وحُمل إلى مقابر باب الصّغير ودُفن بها. ولما حضرته الوفاة قال: ما أبالي بفراق الحياة بعدما فتحت السّند والأندلس، وبنيت جامع دمشق.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص254–ص255؛ الرّوحي، ص23؛ الفخري، ص115؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص1؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص311؛ *تاريخ الخلفاء*، ص255 إلى ص257.

[3] هو سليمان بن عبد الملك بن مروان. كان من خيار ملوك بني أميّة. وُلّي الخلافة في جمادى الآخرة سنة 96 هـ. بعد الوليد، بالعهد من أبيه. ومولده سنة 60 هـ.، وتوفّي عاشر صفر سنة 99 هـ. بمرج دابق. عُرضت عليه سلعة وهو يخطب، فنزل وهو محموم، فما جاءت الجمعة الأخرى حتّى مات، وولّى عمر بن عبد العزيز. قال عبد الغنيّ: وسُمّي سليمان بن عبد الملك "مفتاح الخير" لأنّه

ثمّ يزيد وهشام صنـــــــــوه ثمّ الوليد بن يزيد بلـــــــــوه
ثمّ يزيد بن الوليد[1] النّاقـــــص ثمّ لإبْراهيم[2] ملك خالـــــص
وجاء مرْوان الحمار بعدهـــــم بنحْسه أخفى الزّمان سعدهـــم
وبعدهم جاء بنو العبّـــــاس فازوا بملْك ثابت الأســـــاس
فالأوّل السّفّاح غيْث ماطـــر وبعْده المنْصور ليْث حـــــادر

استخلف عمر بن عبد العزيز. وعزل عمّال الحجّاج، وأخرج مَن في سجون العراق، وهمّ بالإقامة في القدس، وحجّ سنة 97 هـ. وكان يسمع من عمر بن عبد العزيز جميع ما يأمر به.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص68 إلى ص70؛ *وفيّات الأعيان*، ج2/ص420؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص259 إلى ص261.

[1] هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، لُقّب النّاقص لأنّه نقص النّاس من إعطائهم –وقيل: لقرب مدّته، وقيل غير ذلك–. ويُقال له: "المعتزليّ" و"الضّالّ". وُلد في الكعبة سنة 91 هـ. في حياة جدّه عبد الملك. وبويع له بدمشق يوم الخميس لليلتين بقيتا من جمادى الآخرة سنة 126 هـ.، ونبشه مروان بن محمّد وصلبه. يُقال إنّه مات بالطّاعون ودُفن بين باب الجابية والباب الصّغير، وصلّى عليه أخوه إبراهيم.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص333–ص334؛ *البداية والنّهاية*، ج10/ص11؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص321؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج1/ص126؛ *تاريخ الإسلام* للذّهبي، ج5/ص188؛ *الوزراء والكتّاب*، ص69؛ *تاريخ الخلفاء*، ص275؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص45؛ الرّوحي، ص27؛ الفخري، ص122.

[2] هو إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان. ولي الأمر بعد أخيه يزيد بن عبد الملك، فبقي في الخلافة ثلاثة أشهر –وقيل: أقلّ من ذلك–. وهو مضطرب الأمر وتحكّموا في أمره، وكان بمعزل عنه. وكان يقول : "في كتاب الله آية كأنّما نزلت في شأني، وهي قوله –تعالى–: ﴿ليس لك من الأمر شيء﴾.". (سورة آل عمران، الآية 128). وكان خلعه في سنة 127 هـ.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج6/ص163–ص164.

والثّالث المهْديّ[1] ثمّ الهـــــادي والخامس الرّشيد شمْس النّـــــادي

[أ=61 و]

ثمّ الأمين[2] بعده المأمـــــــــون وبعده المعْتصم الميْمـــــــــون

ثمّ سليل الأماء[3] الواثـــــــــق[4] والمتوكّل الجواد الصّـــــــادق

---

[1] هو محمّد بن عبد الله، أمير المؤمنين، المهديّ ابن المنصور؛ ثالث خلفاء بني العبّاس. مولده سنة 127 هـ. وكان قصّابًا للزّنادقة. كان ملكه عشر سنين وشهرًا ونصفًا. مات في سنة 169 هـ.، وعاش 43 سنة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج3/ص400 إلى ص402؛ *الوافي*، ج3/ص300؛ الزّركشي، ص287؛ *الشّذرات*، ج1/ص266؛ الرّوحي، ص47؛ الفخري، ص161؛ *تاريخ الخلفاء*، ص318 إلى ص324؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص90؛ *دول الإسلام*، ج1/ص86؛ *البدء والتّاريخ*، ج6/ص95؛ *تاريخ بغداد*، ج5/ص391؛ ابن السّاعي، ص23.

[2] هو محمّد بن هارون، أمير المؤمنين، الأمين ابن أمير المؤمنين الرّشيد بن المهدي. كان وليّ عهد بعد أبيه. عاش 27 سنة، وآخر أمره خُلع ثمّ أُسّر، وقُتل صبرًا في المحرّم سنة 199 هـ، وطيف برأسه، لأنّه في سنة 95 هـ. خلع أخاه المأمون وعقد لعليّ ابن عيسى بن ماهان على الجبال ونهاوند وقمّ وقاشان، وأعطى لجنده مالاً عظيمًا، وفرّق على أهل بغداد ثلاثة آلاف ألف درهم. وكان قتله سنة 199 هـ.، وخلافته أربع سنين.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص46 إلى ص48؛ *الوافي*، ج5/ص135؛ *تاريخ بغداد*، ج3/ص336؛ *معجم* المرزباني، ص362؛ الرّوحي، ص49؛ *تاريخ الخميس*، ج2/ص333؛ *تاريخ الخلفاء*، ص296؛ الفخري، ص161؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص90.

[3] في الأصل وردت عبارة: **سليلا الأماء** عوضًا عن عبارة: **سليل الأماء**.

[4] هو هارون بن محمّد بن هارون بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله ابن العبّاس، أمير المؤمنين الواثق بالله ابن المعتصم بالله ابن الرّشيد ابن المهديّ ابن المنصور؛ أمّه أمّ ولد يُقال لها قراطيس. مولده يوم الاثنين لعشر بقين من شعبان سنة 190 هـ.، وبويع له بسامرّاء يوم الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت من ربيع الأوّل سنة 227 هـ.، وتوفّي بسامرّاء يوم الثّلاثاء لخمس بقين من الحجّة سنة 232 هـ.؛ وكانت خلافته خمس سنين وتسعة أشهر وستّة أيّام. وكان يُقال له "المأمون الصّغير" لشبه أحواله كلّها بأحواله، وكان أعلم بني العبّاس بالغناء، وله أصوات مشهورة من تلحينه.

وبعده المنْتصر[1] الفتّـــــــــــاك والمسْتعين[2] دونه الأفْـــــــلاك

وكان في سنة 202 هـ. قد صادر الدّواوين. وقال يحيى بن أكثم: ما أحسن أحد إلى آل أبي طالب ما أحسن إليهم الواثق، ما مات وفيهم فقير. وكان ابن أبي دواد قد استولى على الواثق وحمله على التّشدّد في المحنة بالقول بخلق القرآن، ويُقال إنّ الواثق رجع قبل موته عن القول بخلق القرآن.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص228 إلى ص230؛ *تاريخ بغداد*، ج14/ص15؛ *معجم* المرزباني، ص462؛ الرّوحي، ص53؛ *تاريخ الخلفاء*، ص367؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص223؛ الفخري، ص215؛ *الأغاني*، ج9/ص267؛ الزّركشي، ص340.

[1] هو محمّد بن جعفر، أمير المؤمنين، المنتصر بالله ابن المتوكّل ابن المعتصم ابن الرّشيد ابن المهديّ ابن المنصور. كان وافر العقل راغبًا في الخير قليل الظّلم مُحسنًا إلى العلويّين. وكان يسبّ الأتراك ويقول: هؤلاء قتلة الخلفاء، فدسّوا للطّبيب ابن طيفور ثلاثين ألف دينار عند مرضه، فأشار بقصده بريشة مسمومة فمات. وقيل مات بالخوانيق، وقيل: سُمّ في كمثراة بإبرة. ولم يتمتّع بالخلافة لأنّه وُلّي في شوّال سنة 247 هـ. ومات في ربيع الآخر سنة 248 هـ. وعاش 26 سنة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج3/ص317 إلى ص319؛ *الوافي*، ج2/ص289؛ الزّركشي، ص270؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص119؛ *معجم الشّعراء*، ص400؛ *الأغاني*، ج9/ص293؛ الرّوحي، ص55؛ الفخري، ص217؛ *تاريخ الخلفاء*، ص385؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص227.

[2] هو أحمد بن محمّد بن هارون، أمير المؤمنين، أبو العبّاس المستعين ابن المعتصم بن هارون الرّشيد بن المهديّ بن المنصور. وُلد سنة 221 هـ.، وبويع في ربيع الآخر سنة 248 هـ. عند موت المنتصر ابن المتوكّل، واستقام له الأمر، واستوزر أبا موسى أوتامش بإشارة شجاع بن القاسم ثمّ قتلهما، ثمّ استوزر صالح ابن شيرزاد؛ فلمّا قتل وصيف وبغا باغرا التّركي الذي قتل المتوكّل تعصّب الموالي وتنكّروا له، فخاف وانحدر من سامرّاء إلى بغداد، فأخرجوا المعتزّ بالله من الحبس وبايعوه وخلعوا المستعين. ثمّ إنّ المعتزّ جهّز أخاه أحمد لحرب المستعين واستعدّ المستعين للحصار، وتجرّد أهل بغداد للقتال، ودام أشهرًا، وغلت الأسعار ببغداد، ودام البلاء، وصاح أهل بغداد: "الجوع"، فانحلّ أمر المستعين، فانتقل إلى الرّصافة وانحلّ أمره وخلع نفسه، وانحدر إلى واسط تحت الحوطة وأقام بها محبوسًا، ثمّ أنّه رُدّ إلى سامرّاء فقُتل بقادسيّتها في ثالث شوّال سنة 252 هـ.، وله أحد وثلاثون سنة. وكان مُسرفًا مبذّرًا للخزائن. وكان السّبب في توليته الخلافة أنّ الأتراك لما قتلوا المستنصر خافوا من تولية الخلافة لأحد أولاد المتوكّل فيأخذ بثأر أبيه وأخيه، فولّوا المستعين.

وبعده المعْتزّ[1] ثمّ المهْتـــــــدي[2] معنا هماما بكلّ مجْتـــــــــدي
ثمّ أتى من بعده المعْتمـــــــد[3] ويتبع[4] المعْتمد المعْتضـــــــد[5]

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص140 إلى ص142؛ *الوافي*، ج8/ص93.

[1] هو محمّد بن جعفر، أمير المؤمنين، المعتزّ بالله ابن المتوكّل ابن المعتصم. وُلد سنة 232 هـ.، ولم يل الخلافة قبله أصغر منه، بويع له بالخلافة عند عزل المستعين بالله، وهو ابن 19 سنة. وكان مستضعَفًا مع الأتراك، واتّفقوا على خلعه. فعذّبوه ثمّ أحضروا القاضي ابن أبي الشّوارب والشّهود وخلعوه؛ ثمّ أحضروا محمّد بن الواثق من سامرّاء، فسلّم عليه المعتزّ بالخلافة وبايعه؛ ولقّبوه المهتدي؛ ثمّ تمادوا في تعذيبه إلى أن توفّي يوم السّبت لستّ خلون من رمضان سنة 255 هـ.، ودُفن إلى جانب أخيه المنتصر، وصلّى عليه المهتدي. وهو ثالث خليفة خُلع من بني العبّاس، ورابع خليفة قُتل منهم.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج3/ص319 إلى ص321؛ *الوافي*، ج2/ص291؛ الزّركشي، ص371؛ *الأغاني*، ج9/ص298؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص121؛ *معجم الشّعراء*، ص400؛ *الدّيارات*، ص106؛ الرّوحي، ص56؛ الفخري، ص220؛ *تاريخ الخلفاء*، ص388؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص230.

[2] هو محمّد بن هارون، أمير المؤمنين الخليفة الصّالح، المهتدي ابن الواثق ابن المعتصم ابن الرّشيد. وُلد في خلافة جدّه سنة بضع عشرة ومائتين؛ وبويع له بالخلافة، وله بضع وثلاثون سنة. وكان ورعًا متعبّدًا عادلاً قويًّا في أمر الله، بطلاً شجاعًا، لكنّه لم يجد ناصرًا ولا معينًا على الخير. وكان شديد الإشراف على الدّواوين، فخرجوا عليه الأتراك فحاربهم بنفسه، وجُرح فأسروه وخلعوه وقتلوه سنة 256 هـ. قال العمراني: حصروا خصاه حتّى مات وبايعوا أحمد بن المتوكّل ولقّبوه المعتمد على الله، وذلك في 16 رجب سنة 256 هـ.، وكانت خلافة المهتدي سنة إلاّ خمسة عشر يومًا.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص50–ص51؛ *الوافي*، ج5/ص144؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص341؛ *تاريخ بغداد*، ج3/ص347؛ معجم المرزباني، ص401؛ الرّوحي، ص57؛ الفخري، ص222؛ *تاريخ الخلفاء*، ص389؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص231.

[3] هو أحمد بن جعفر، أمير المؤمنين، المعتمِد على الله بن المتوكّل بن المعتصم. وُلد سنة 229 هـ. بسرّ مَن رأى. توفّي ليلة الاثنين 19 رجب سنة 279 هـ. ببغداد، وحُمل فدُفن بسمارّاء. وكانت خلافته 23 سنة وستّة أيّام. وقيل إنّه سُمّ في رؤوس الجداء –وقيل: بل لُفّ في بساط وشُدّ عليه حتّى

والمكْتفي[1] من بعده المقْتَـــــدر[2] صيتهما بين الورى منْتشـــــــر

مات–؛ وقيل إنّ الذين أكلوا معه من الرّؤوس ماتوا. وكان منهمكًا على اللّذّات، فاستولى أخوه الموفّق على الأمور، وكان يشرب ويعربد على النّدماء؛ واستولى بعده ابن أخيه الموفّق: المعتضد.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص64 إلى ص66؛ الزّركشي، ج1/ص27؛ الرّوحي، ص57؛ الفخري، ص226؛ *تاريخ الخلفاء*، ص392؛ *الوافي*، ج2/ص292.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] هو أحمد بن طلحة، أمير المؤمنين، المعتضد بالله أبو العبّاس ابن وليّ العهد أبي أحمد الموفّق بالله ابن المتوكّل. وُلد في ذي الحجّة سنة 242 هـ.، أيّام جدّه؛ وتوفّي في رجب سنة 289 هـ.، وكان قد استُخلف بعد عمّه المعتمد سنة 279 هـ. وكان شجاعًا مهيبًا، وافر العقل، ظاهر الجبروت، شديد الوطأة، من أفراد خلفاء بني العبّاس. وكان يبخّل ويجمع المال، وفي أيّامه سكنت الفتن لعظم هيبته، وكان يُسمّى السفّاح الثّاني، لأنّه جدّد ملك بني العبّاس. وكانت أيّامه طيّبة كثيرة الأمن والرّخاء؛ وأسقط المكوس، ونشر العدل. إلاّ أنّ مزاجه قد تغيّر في آخر أيّامه. ولما مات المعتضد من مرض حلّ به بويع ابنه المكتفي، فكانت ولايته تسع سنين وتسعة أشهر وأيّامًا. وهو أحد مَن ولّي الخلافة ولم يكن أبوه خليفة، وهم: السفّاح والمنصور والمستعين والمعتضد.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص72–ص73؛ الرّوحي، ص59؛ الفخري، ص231؛ *تاريخ الخلفاء*، ص398؛ *المنتظم*، ج6/ص34؛ *الوافي*، ج6/ص328؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج3/ص126.

[1] هو عليّ بن أحمد بن طلحة بن جعفر بن محمّد بن هارون بن محمّد بن عبد الله بن محمّد بن عليّ بن عبد الله بن العبّاس بن عبد المطّلب؛ هو أمير المؤمنين المكتفي بالله ابن المعتضد ابن الموفّق ابن المتوكّل ابن المعتصم ابن الرّشيد ابن المهديّ ابن المنصور، الهاشميّ العبّاسي. وُلد سنة 264 هـ.، وتوفّي سنة 295 هـ. بويع له بالخلافة بعد موت والده في جمادى الأولى سنة 289 هـ.، وكانت أيّامه ستّ سنين ونصف، ومات شابًّا في ذي القعدة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج3/ص5–ص6؛ الزّركشي، ص231؛ الرّوحي، ص59؛ *تاريخ الخلفاء*، ص405؛ الفخري، ص232؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص237.

[2] هو جعفر بن أحمد، أبو الفضل المقتدر بالله، أمير المؤمنين، ابن المعتضد ابن العبّاس ابن أبي أحمد طلحة بن المتوكّل. بويع بعد أخيه المكتفي بالله سنة 295 هـ. وعمره 13 سنة، ولم يل أمر الأمّة قبله أصغر منه، ولهذا انخرم النّظام في أيّامه. وخُلع في أوّل خلافته وبويع عبد الله بن المعتزّ، فلم يتمّ

والقاهر[1] المشْهور ثمّ الرّاضـــــي[2] والمتّقي[3] مثل الحسام الماضـــــي

الأمر وقُتل ابن المعتزّ وأُعيد المقتدر إلى الخلافة؛ ثمّ خُلع في سنة 317 هـ.، وكتب خطّه لهم بالخلع نفسه، وبايعوا أخاه القاهر بالله محمّدًا، ثمّ أعيد بعد ثلاثة أيّام وجُدّدت له البيعة. وكان له يوم قُتل 38 سنة. قال المحسن التنّوخي: كان جيّد العقل صحيح الذّهن، ولكنّه كان مؤثرًا للشّهوات. رماه بربريّ بحربة فقتله في شوّال سنة 320 هـ. ووُلّي الخلافة من أولاده ثلاثة: الرّاضي والمقتفي والمطيع.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص284–ص285؛ *المنتظم*، ج6/ص243؛ الرّوحي، ص60؛ الفخري، ص233؛ *تاريخ الخلفاء*، ص408؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج3/ص233؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص345؛ *تاريخ بغداد*، ج7/ص213.

[1] هو محمّد بن أحمد، أمير المؤمنين، القاهر بالله العبّاسي أبو منصور، ابن أمير المؤمنين المعتضد بالله أبي العبّاس. بويع بالخلافة سنة 320 هـ. عند قتل المقتدر وخلعوه في جمادى الأولى سنة 322 هـ.، وسُملت عيناه وحبسوه مدّة ثمّ أهملوه وأطلقوه، فمات ببغداد في جمادى الأولى سنة 339 هـ. ونقش خاتمه "القاهر بالله المنتقم من أعداء الله لدين الله". ولما بويع له يوم الخميس لليلتين بقيتا من شوّال سنة 320 هـ. كان ذلك بمشورة مؤنس المظفّر، وكأنّما سعى مؤنس في حتف نفسه لأنّه أوّل مَن قتله القاهر. وكان سنّ القاهر يوم بويع 33 سنة، وكانت خلافته سنة وستّة أشهر وثمانية أيّام.
حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج2/ص34–ص35.

[2] هو محمّد بن جعفر بن أحمد، الرّاضي بالله، أمير المؤمنين، ابن المقتدر ابن المعتضد. كان أديبًا شاعرًا كريم الأخلاق، محبًّا للعلماء مجالسًا لهم. ختم الخلفاء في أمور عدّة: منها أنّه آخر خليفة له شعر مدوّن، وآخر خليفة كانت عطاياه ونفقاته وجوائزه تجري على ترتيب الخلفاء الأوَل. قيل إنّه مرض وتقيّأ في يومين أربعة عشر رطل دمّ، وقيل إنّه استقسى وأصابه ذرب عظيم. توفّي ببغداد منتصف ربيع الآخر سنة 329 هـ.، وهو ابن إحدى وثلاثين سنة وستّة أشهر، وكانت خلافته ستّ سنين وعشرة أيّام. وحُمل إلى الرّصافة في طيار ودُفن في تربة عظيمة له أنفق عليها أموال كثيرة.
حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج3/ص321 إلى ص323؛ *الوافي*، ج2/ص297؛ الزّركشي، ص271؛ *تاريخ بغداد*، ج2/ص142؛ *كتاب أخبار الرّاضي والمتّقي* للصّولي؛ *معجم الشّعراء*، ص430؛ *البداية والنّهاية*، ج11/ص196؛ الرّوحي، ص62؛ الفخري، ص251؛ *تاريخ الخلفاء*، ص421؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص252.

[3] هو إبراهيم بن جعفر، أمير المؤمنين، المتّقي لله، ابن المقتدر ابن المعتضد. وُلد سنة 279 هـ.، واستُخلف سنة 329 هـ. بعد أخيه الرّاضي، فوليها إلى سنة 333 هـ.، ثمّ خلعوه وسملوا عينيه،

ثمّ أتى من بعده المسْتكْفـــي[1] أحواله في الملك لا تسْتخْفــي
ثمّ المطيع[2] بعده والطّائـــــع[3] في عقْده ملك البلاد ضائـــع

وبقي في قيد الحياة. وكان فيه دين وصلاح، وكثرة صلاة وصيام، وكان لا يشرب الخمر. وتوفّي في السّجن سنة 357 هـ. وكانت مدّته سنتين وأحد عشر شهرًا. وكانت أيّامه منغّصة عليه لاضطراب الأتراك.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص17-ص18؛ الرّوحي، ص62؛ الفخري، ص254؛ *تاريخ الخلفاء* للسّيوطي، ص424؛ *نكت الهميان*، ص87؛ *الوافي*، ص341.

[1] هو سليمان بن أحمد بن الحسن بن أبي بكر بن عليّ بن أمير المؤمنين المسترشد. هو أمير المؤمنين أبو الرّبيع المستكفي بالله ابن الحاكم بأمر الله الهاشمي العبّاسي البغداديّ الأصل، المصريّ المولد. وُلد سنة 683 م. أو في التي قبلها، وقرأ واشتغل قليلاً. وخُطب له عند وفاة والده سنة 701 م.، وفوّض جميع ما يتعلّق به من الحلّ والعقد إلى السّلطان الملك النّاصر محمّد، وسارا معًا إلى غزو التّتار وشهدا مصافّ شقحب. ودخلا دمشق في شهر رمضان سنة 702 م.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج15/ص349-ص350؛ *الأعلام*، ص181.

[2] هو الفضل بن جعفر، أمير المؤمنين، المطيع لله، ابن المقتدر ابن المعتضد. بويع له بعد المستكفي سنة 334 هـ. ومولده سنة 301 هـ.، وتوفّي سنة 364 هـ. قال ابن شاهين: وخلع نفسه غير مكره في ذي القعدة سنة 363 هـ.، ونزل عن الخلافة لولده أبي بكر عبد الكريم، ولقّبوه الطّائع لله، وسنّه يومئذ 48 سنة. ومات المطيع في المحرّم سنة 364 هـ. وكانت خلافته 29 سنة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج3/ص182؛ ابن الأثير، ج8/ص637؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص353؛ *مروج الذّهب*، ج9/ص31؛ الرّوحي، ص63؛ الفخري، ص258؛ *تاريخ الخلفاء*، ص429؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص257.

[3] هو عبد الكريم بن الفضل بن جعفر بن أحمد، أمير المؤمنين، الطّائع لله، ابن المطيع ابن المقتدر ابن المعتضد. تولّى الخلافة في ذي القعدة سنة 363 هـ.، وقبضوا عليه في شعبان سنة 381 هـ.، وكانت خلافته سبع عشرة سنة وتسعة أشهر وستّة أيّام. وكان الطّائع شديد الحيل، في خلقه حيل؛ خلعه بهاء الدّولة ابن عضد الدّولة بإشارة الأمراء ومعونتهم وسملوا عينيه. ولما جلس القادر في الخلافة أسكنه معه في زاوية من قصره رقّه له، وكان يحسن إليه ويحتمل غلظة كلامه، ويقضي معظم ما يستقضيه من الحوائج. توفّي الطّائع ليلة عيد الفطر سنة 393 هـ.، وصلّى عليه القادر، وحُمل إلى الرّصافة حيث دُفن.

من بعْده القادر[1] ثمّ القائـــــم[2] ذاك الإمام الهاشمي العالـــــم
والمقتدي[3] من بعده المسْتظهــر[4] برفده[5] كلّ الورى يسْتبْشـــــر

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص375–ص376؛ *تاريخ بغداد*، ج11/ص79؛ *تاريخ* ابن الأثير، ج9/ص79؛ *نكت الهميان*، ص196؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص354؛ *تاريخ الخلفاء*، ص437؛ الرّوحي، ص63؛ الفخري، ص258؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص258.

[1] هو أحمد بن إسحاق، أمير المؤمنين، القادر بالله. بويع له بالخلافة عند القبض على الطّائع، في 11 رمضان سنة 381 هـ.، ومولده سنة 336 هـ. كان من أهل السّتر والصّيانة وإدامة التّهجّد. وبقي خليفة إحدى وأربعين سنة وثلاثة أشهر. توفّي ليلة الاثنين 11 من ذي الحجّة سنة 422 هـ.، ودُفن بدار الخلافة. وصلّى عليه ولده القائم بأمر الله. ثمّ نُقل تابوته إلى الرّصافة. عاش 87 سنة، ولم يبلغ أحد من الخلفاء قبله هذا العمر، ولا أقام في الخلافة هذه المدّة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص57–ص58؛ *الوافي*، ج6/ص239؛ *تاريخ الخلفاء*، ص442؛ الفخري، ص258؛ الرّوحي، ص64؛ *المنتظم*، ج8/ص57؛ *تاريخ بغداد*، ج4/ص37.

[2] هو عبد الله بن أحمد، أمير المؤمنين، أبو جعفر القائم بأمر الله، ابن القادر بالله. وُلد في نصف ذي القعدة سنة 391 هـ.، وبويع بالخلافة بمدينة السّلام يوم الثّلاثاء 13 ذي الحجّة سنة 422 هـ. وكان أمره مستقيمًا إلى أن خرج البساسيري. وتوفّي القائم ليلة الخميس 13 شعبان سنة 467 هـ.، فكانت دولته 45 سنة؛ وبويع بعده المقتدي. وكان القائم كثير الحلم والحياء نصيح اللّسان، أديبًا خطيبًا شاعرًا، تقلّبت به الأحوال ورأى العجائب. وفي أيّامه انقرضت دولة الدّيلم من بغداد بعد طول مدّتها، وقامت دولة السّلجوقيّة –وكان آخرهم الملك الرّحيم من ولد عضد الدّولة–. دخل عليه بغداد طغرل بك السّلجوقي، وهو أوّل السّلجوقيّة، فقبض عليه وقتله. ثمّ خلّص طغرل بك القائم بأمر الله من حبسه وأعاده إلى دار خلافته، ومشى طغرل بك بين يديه إلى أن وصل عتبة باب النّوبي، فقبّلها شكرًا لله –تعالى–، فصارت سنّة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص157–ص158؛ *المنتظم*، ج8/ص289؛ *الخريدة* (قسم العراق)، ج1/ص22؛ الرّوحي، ص64؛ الفخري، ص259؛ *تاريخ الخلفاء*، ص448؛ الزّركشي، ص142؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص264.

[3] هو عبد الله بن محمّد، أمير المؤمنين، أبو القاسم بن ذخيرة الدّين أبي العبّاس ابن الإمام القائم بأمر الله. بويع له بالخلافة في 13 شعبان سنة 467 هـ.، وهو ابن 19 سنة، وتوفّي أبوه الذّخيرة

وقام بعد الرّاشد[1] المسْترشِـــــد وجاء بعد[2] المقْتفي[3] المسْتنجد[4]

والمقتدي حمل. وقال ابن النجّار: ظهرت في أيّامه خيرات كثيرة وآثار حسنة في البلاد. وتوفّي فجأة في 19 المحرّم سنة 487 هـ. وأُحضر الوزير، فأخذ البيعة لولده المستظهر بالله أحمد. وكانت قواعد الخلافة في أيّام المقتدي باهرة والحرمة وافرة، وكان محبًّا للعلوم مكرّمًا لها.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج2/ص219–ص220؛ الزّركشي، ص154؛ *المنتظم*، ج9/ص84؛ الرّوحي، ص65؛ الفخري، ص263؛ *تاريخ الخلفاء*، ص453؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص268؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص139؛ *البداية والنّهاية*، ج12/ص111؛ *تاريخ* الخميس، ج2/ص259.

[4] هو أحمد بن عبد الله، أمير المؤمنين، المستظهر أبو العبّاس ابن المقتدي بن الذّخيرة ابن القائم بن القادر. وُلد يوم السّبت 20 من شوّال سنة 470 هـ.، وبويع له وهو ابن 16 سنة وشهرين. وُلّي الخلافة 18 المحرّم سنة 487 هـ.، وتوفّي 17 ربيع الآخر سنة 512 هـ.، فكانت ولايته 25 سنة وأشهرًا. وكان حميد الأيّام، موصوفًا بالعطاء والكرم، يحبّ العلماء.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص88 إلى ص90؛ *الوافي*، ج7/ص115؛ *المنتظم*، ج9/ص200؛ *مرآة الزّمان*، ج1/ص73؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص215؛ الفخري، ص266؛ *تاريخ الخلفاء*، ص457؛ الرّوحي، ص65.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[1] هو منصور بن الفضل بن أحمد بن عبد الله، أبو جعفر الإمام الرّاشد بالله، أمير المؤمنين، ابن المستظهر. وُلد ليلة الجمعة 13 شهر رمضان سنة 502 هـ. وخطب له والده بولاية العهد سنة 513 هـ.، وبويع له بالخلافة سنة 529 هـ.، وتوفّي سنة 532 هـ. وكان شجاعًا حسن السّيرة جيّد الطويّة، يؤثر العدل، وكان فصيحًا أديبًا شاعرًا سمحًا جوّادًا. ولم تطل أيّامه، خلعه السّلطان مسعود وبايع عمّه الإمام المتّقي، وعمره 40 سنة. وخرج الرّاشد بالله إلى نواحي أصبهان فقتله الفراشون بالسّكاكين في خركاته، وبني له هناك تربة.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج4/ص168–ص169؛ *الكامل* لابن الأثير، ج11/ص62؛ *تواريخ آل سلجوق*، ص178؛ *مرآة الزّمان*، ص158 وص167؛ *تاريخ الخلفاء*، ص467؛ الفخري، ص273؛ الرّوحي، ص66؛ *خلاصة الذّهب المسبوك*، ص273؛ *الخريدة*، ج1/ص32.

[2] في الأصل: **بعده**.

[3] غير منقوطة في الأصل.

وجاء بعد المسْتنْصر النّاصـــــر[1] كلاهما للدّين نعْم النّاصـــــــــــر

وهو محمّد بن أحمد المقتفي لأمر الله، أمير المؤمنين، أبو عبد الله ابن المستظهر بالله ابن المقتدي عبد الله ابن الأمير محمّد بن القائم بأمر الله. كان من سروات الخلفاء: عالمًا ديّنًا شجاعًا حليمًا دمث الأخلاق كامل السّؤدد قليل المثل في الخلفاء لا يجرى في دولته أمر، وإن صغر، إلاّ بتوقيعه، وكتب في خلافته بخطّه ثلاث ربعات. بويع في الخلافة 16 ذي القعدة سنة 530 هـ.، وقد جاوز الأربعين، ومرض بالمراقيا –و قيل: بدمّل كان في عنقه–. وهو الذي أقام حشمة الدّولة العبّاسيّة، وقطع عنها أطماع السّلجوقيّة وغيرهم من المتغلّبين. وفي أيّامه عادت بغداد والعراق بأيدي الخلفاء. وكان محبًّا للحديث، سمع من مؤدّبه أبي البركات ابن أبي الفرج ابن السنّي. قال السّمعاني: أظنّه سمع من ابن عرفة. وسبب وفاته: أنّه خرج في بعض منتزهاته في حرّ شديد فأكل رطبًا كثيرًا أيّامًا متواترة فحُمّ حمّى حادّة، وعاد مريضًا، واتّصل مرضه إلى أن توفّي ثاني شهر ربيع الأوّل سنة 555 هـ.؛ ومولده سنة 489 هـ. وكانت خلافته 24 سنة و3 أشهر و21 يومًا. ودُفن في داره بعد أن صلّى عليه المستنجد، ثمّ نُقل بعد ذلك إلى الرّصافة.

حول ترجمته راجع: *الوافي بالوفيّات*، ج2/ص94–ص95.

[4] المسْتَنْجد بالله، الخليفةُ أبو المظَفَّر يوسفُ ابنُ المقتفي لأمرِ الله محمّدِ بنِ المستظهر بن المقْتدي العبّاسي. عقد له أبوهُ بولاية العهدِ في سنة سبعٍ وأربعين، وعمرُه يومئذٍ تسعٌ وعشرون سنة. فلمّا احتُضِرَ المقتفي رام طائفةٌ عزلَ المستنجد، وبعثت حَظِيَّةُ أم المقتفي أمُّ عليّ إلى الأمراء تَعِدُهم وتُمَنِّيهم ليُبايعوا ابنَها عليَّ بنَ المقتفي، قالوا: كيف هذا مع وجودِ وليِّ العهد يوسف؟ قالت: أنا أكفيكُموه، وهيأت جواريَ بسكاكينَ ليثْبنَ عليه، فرأى خُويدمٌ ليوسفُ الحركةَ، ورأى بيدِ عليّ وأمّه سيفين، فبادر مذعُوراً إلى سيِّدِهِ، وبعثت هي إلى يُوسف. أن احضُرْ موتَ أمير المؤمنين. فطلب أستاذَ الدار، ولبس دِرعاً، وشهر سيفَه، وأخذ معه جماعةً من الحواشي والفرّاشين، فلما مرَّ بالجواري ضرب جاريةً بالسيف جرحَها، وتهاربت الجواري، وأخذ أخاهُ وأُمَّهُ، فحبسَهما، وأباد الجواري تغريقاً وقتلاً، وتمكَّن. وأمُّه كرجية اسمُها طاوس. قال الدَّبيثي: كان يقولُ الشعرَ، ونقشُ خاتمه: "مَن أحب نفسَه عمل لها". قال ابنُ الجوزي: أقرَّ المستنجدُ أربابَ الولايات، وأزال المكوس والضرائب. قال ابنُ الأثير في *كامله*: كان المستنجدُ اشتدّ مرضُه، وكان قد خافه أستاذُ الدار عضدُ الدولة ابنُ رئيس الرؤساء وقايماز المقْتَفَوي كبيرُ الأمراء، فواضعا الطبيبَ على أذيَّتِه، فوُصِفَ له الحمَّامُ، فامتنع لضَعْفِه، ثم أُدخِلَ الحمامَ، وأُغلق عليه، فَتَلِفَ.

حول ترجمته راجع: سير *أعلام النّبلاء* للذّهبي، الطّبقة التّاسعة والعشرون، الجزء 15، ص169.

وقد نظّم[1] بعْضهم أيضًا خلفاء مصْر في هذه الأرجوزة <...>[2]:

فالأوّل المهديّ[3] ثمّ القائـــــم[4] وبعْده المنْصور[5] ذاك العَـــــــالم

---

[1] هو أحمد بن الحسن، أمير المؤمنين، الإمام النّاصر لدين الله، أبو العبّاس ابن الإمام المستنصر. وُلد يوم الاثنين 10 رجب سنة 553 هـ.، وبويع له في أوّل ذي القعدة سنة 575 هـ. وتوفّي سلخ رمضان سنة 622 هـ.، فكانت خلافته 47 سنة. لم يل الخلافة أطول منه. وكان النّاس يتهيّبون لقاءه، وظهر التّشيّع في أيّامه ثمّ انطفأ، وظهر التّسنّن المفرط ثمّ زال. وكان شديد الاهتمام بالملك ومصالحه لا يكاد يخفى عليه شيء من أمور رعيّته، كبارهم وصغارهم. ولما مات بويع لولده أبي نصر، ولُقّب بالظّاهر لأمر الله. وكان النّاصر سيّء السّيرة، خرب في أيّامه العراق، وتفرّق أهله في البلاد، وأخذ أموالهم وأملاكهم. وكان يفعل الشّيء وضدّه، وجعل همّه في رمي البندق والطّيور المنسوبة وسراويلات الفتوّة، وملك من المماليك ما لم يملكه خليفة، ونُخطب له بالأندلس والصّين. وكان أسد بني العبّاس.

حول ترجمته راجع: *فوات الوفيّات*، ج1/ص66 إلى ص68؛ الرّوحي، ص68؛ الفخري، ص258؛ *تاريخ الخلفاء*، ص480؛ *مرآة الزّمان*، ص635؛ *الوافي*، ج6/ص310؛ *نكت الهميان*، ص93؛ *المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي* لابن تغري بردي، ج1/ص264.

[1] في الأصل: **نضم**.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **فالأوّل**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة مضيفًا في الهامش كلمة: **غلط**؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] هو عبيد الله، الملقّب بالمهديّ. واختُلف في نسبه اختلافًا كثيرًا: قيل: هو عبيد الله بن الحسن بن عليّ بن محمّد بن عليّ ابن موسى بن جعفر بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وقيل: هو عبيد الله بن محمّد بن إسماعيل بن جعفر المذكور، وقيل: هو عليّ بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن الحسن بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وقيل: هو عبيد الله بن التّقيّ بن الوفيّ بن الرّضى، وهؤلاء الثّلاثة يُقال لهم: المستورون في ذات الله، والرّضى المذكور ابن محمّد بن إسماعيل بن جعفر المذكور. وإنّما تسمّى المهدي عبيد الله استتارًا. هذا عند مَن يصحّح نسبه، ففيه اختلاف كثير. وأهل العلم بالأنساب من المحقّقين ينكرون دعواه في النّسب. وهو أوّل مَن قام بهذا الأمر من بيتهم وادّعى الخلافة بالمغرب، وكان داعيه أبا عبد الله الشّيعي. ولما استتبّ له الأمر قتله وقتل أخاه، وبنى المهديّة بإفريقيّة، وفرغ من بنائها في شوّال سنة 308 هـ.؛ وكان شروعه فيها في ذي القعدة سنة 303 هـ.؛ وبنى سور

تونس وأحكم عمارتها وجدّد فيها مواضع، فنُسبت المهديّة إليه. وكانت ولادته في سنة 259 هـ. –وقيل: سنة 260 هـ.، وقيل: سنة 266 هـ.–، بمدينة سلميّة –وقيل بالكوفة–، ودُعي له بالخلافة على منابر رقّادة والقيروان يوم الجمعة لتسع بقين من شهر ربيع الآخر سنة 297 هـ.، بعد رجوعه من سجلماسة. وكان ظهوره بسجلماسة يوم الأحد لسبع خلون من ذي الحجّة سنة 296 هـ.، وخرجت بلاد المغرب عن ولاية بني العبّاس. وتُوفّي ليلة الثّلاثاء منتصف شهر ربيع الأوّل سنة 322 هـ. بالمهديّة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص117 إلى ص119؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص60 إلى ص73؛ *الدرّة المضية*، ص108؛ ابن عذارى، ج1/ص158؛ *الخطط المقريزيّة*، ج1/ص349؛ *رسالة افتتاح الدّعوة*؛ ابن خلدون، ج4/ص34؛ ابن الأثير، ج8/ص284؛ *عبر* الذّهبي، ج2/ص193؛ *المؤنس*، ص56؛ *الشّذرات*، ج2/ص294.

4 هو أبو القاسم محمّد، ويُدعى نزار، ابن المهديّ أبي محمّد عبيد الله القائم بالمغرب. كان أبو القاسم المذكور يُلقّب بالقائم. وكان أبوه المهديّ قد بايع له بولاية العهد في حياته بإفريقيّة وما معها. وكان جهّزه أبوه إلى مصر ليأخذها مرّتين: الأولى في 18 من ذي الحجّة سنة 301 هـ.، والثّانية في شهر ربيع الأوّل سنة 307 هـ.، ولكنّه لم يفلح في أخذها. ولما توفّي أبوه جُدّدت له البيعة. وفي أيّامه خرج أبو يزيد مخلد بن كيداد. وكانت ولادة القائم بمدينة سليمة في المحرّم سنة 280 هـ. –وقيل: سنة 282 هـ.، وقيل: سنة 277 هـ.؛ واستصحبه والده معه عند توجّهه إلى بلاد المغرب؛ وتوفّي يوم الأحد 13 شوّال سنة 334 هـ. بالمهديّة، وأبو يزيد الخارجي محاصِر له، فقام بالأمر ولده المنصور إسماعيل.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص19–ص20؛ *تاريخ* ابن الأثير، ج8؛ *البيان المغرب*، ج1؛ *أعمال الأعلام*، ج3/ص53؛ *الدرّة المضية*، ص110.

5 هو أبو الطّاهر إسماعيل، الملقّب المنصور، ابن القائم ابن المهديّ، صاحب إفريقيّة. بويع المنصور يوم وفاة أبيه القائم. وكان أبوه قد ولاّه محاربة أبي يزيد الخارج عليه. وكان هذا أبو يزيد مخلد ابن كيداد رجلاً من الإباضيّة يُظهِر التّزهّد وأنّه إنّما قام غضبًا لله –تعالى–، وله مع القائم والد المنصور وقائع كثيرة، وملك جميع مدن القيروان، ولم يبق للقائم إلاّ المهديّة، فأناخ عليها أبو زيد وحاصرها، فهلك القائم في الحصار؛ ثمّ تولّى المنصور فاستمرّ على محاربته وأخفى موت أبيه، وصابر الحصار حتّى رجع أبو يزيد عن المهديّة، ونزل على سوسة وحاصرها، فخرج المنصور من المهديّة ولقيه على سوسة فهزمه، ووالى عليه الهزائم إلى أن أسّره يوم الأحد لخمس بقين من المحرّم سنة 336 هـ.، فمات بعد

ثمّ المعزّ[1] بعْده العزيـــــــــز[2] والحاكم[3] المبرّز الإبْريـــــــــز

أسره بأربعة أيّام من جراح كانت به. وخرج في شهر رمضان سنة 341 هـ. من المنصوريّة إلى مدينة جلولاء ليتنزّه بها، ومعه حظيّته قضيب، وكان مغرمًا بها، فأمطر الله –سبحانه– عليهم بردًا كثيرًا وسلّط عليهم ريحًا عظيمة، فخرج منها إلى المنصوريّة، فاشتدّ عليه البرد فأوهن جسمه، ومات أكثر مَن معه، ووصل إلى المنصوريّة فاعتلّ بها فمات يوم الجمعة آخر شوّال سنة 341 هـ.، ودُفن بالمهديّة. ومولده بالقيروان في سنة 302 هـ. –وقيل: سنة 301 هـ. وكانت مدّة ملكه سبع سنين وستّة أيّام.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص234 إلى ص236؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص126؛ *الدرّة المضيئة*، ص116؛ ابن خلدون، ج4/ص43؛ ابن عذارى، ج1/ص218؛ *أعمال الأعلام* (القسم الثّالث)، ص54.

[1] هو أبو تميم معد، الملقَّب المعزّ لدين الله، ابن المنصور ابن القائم ابن المهديّ عبيد الله. وكان المعزّ المذكور قد بويع بولاية العهد في حياة أبيه المنصور إسماعيل ثمّ جُدّدت له البيعة بعد وفاته، ودبّر المعزّ الأمور وساسها وأجراها على أحسن أحكامها إلى يوم الأحد سابع ذي الحجّة سنة 341 هـ.، فجلس يومئذ على سرير ملكه، ودخل عليه الخاصّة وكثير من العامّة، وسلّموا عليه بالخلافة، ولم يظهر على أبيه حزنًا. ثمّ خرج إلى بلاد إفريقيّة يطوف فيها، فانقاد له العصاة من أهل تلك البلاد ودخلوا في طاعته؛ ثمّ جهّز أبا الحسن جوهرًا القائد ومعه جيش كثيف، ليفتح ما استعصى عليه من بلاد المغرب، فسار إلى فاس، ثمّ منها إلى سجلماسة ففتحها. ولما وصل الخبر إلى المعزّ المذكور بموت كافور الإخشيدي صاحب مصر أمر المعزّ جوهرًا بالخروج إلى مصر. ولما كان منتصف شهر رمضان المعظّم سنة 358 هـ.، وصلت البشارة إلى المعزّ بفتح الدّيار المصريّة. ولما تقرّرت قواعده بالدّيار المصريّة استَخلف على إفريقيّة بلكين بن زيرى بن مناد الصّنهاجي وخرج المعزّ متوجّهًا إلى مصر. وكان خروجه من المنصوريّة دار ملكه يوم ذاك يوم الاثنين لثمان بقين من شوّال سنة 361 هـ. ولما كان يوم الثّلاثاء لخمس خلون من شهر رمضان المعظّم سنة 362 هـ. عبَر المعزّ النّيل ودخل القاهرة. وهذا المعزّ هو الذي تُنسب إليه القاهرة، فيُقال القاهرة المعزّية، لأنّه الذي بناها القائد جوهر له. وكانت ولادته بالمهديّة يوم الاثنين 11 شهر رمضان سنة 319 هـ. وتوفّي يوم الجمعة 11 من شهر ربيع الآخر –وقيل: 13 من الشّهر، وقيل: لسبع خلون منه– سنة 365 هـ. بالقاهرة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص224 إلى ص228؛ *المنتظم*، ج5/ص82؛ *أعمال الأعلام*، ج3/ص55؛ *البيان المغرب*، ج1/ص221؛ *الدرّة المضية*، ص119؛ *الخطط*،

ج1/ص351؛ *اتّعاظ الحنفاء*، ص93؛ ابن خلدون، ج4/ص46؛ ابن الأثير، ج8؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج4/ص69؛ *عبر* الذّهبي، ج2/ص339؛ *الشّذرات*، ج3/ص52.

[2] هو أبو منصور نزار، الملقّب العزيز بالله، ابن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ العبيدي، صاحب مصر وبلاد المغرب. ولي العهد بمصر يوم الخميس رابع شهر ربيع الآخر سنة 365 هـ.، واستقلّ بالأمر بعد وفاة أبيه، وكان يوم الجمعة 11 الشّهر المذكور، وسترت وفاة أبيه وسلّم عليه بالخلافة. وزادت مملكته على مملكة أبيه، وفتحت له حمص وحماة وشيزر وحلب؛ وخطب له أبو داود محمّد بن المسيب، وهو أخو المقلّد بن المسيب العقيلي، صاحب الموصل، بالموصل وأعمالها في المحرّم سنة 382 هـ.، وضُرب اسمه على السكّة والبنود؛ وخُطب له باليمن. ولم يزل في سلطانه وعظم شأنه إلى أن خرج إلى بلبيس متوجّهًا إلى الشّام، فابتدأت به العلّة في العشر الأخير من رجب سنة 386 هـ.؛ ولم يزل المرض يشتدّ به إلى أن توفّي يوم الثّلاثاء 28 من شهر رمضان سنة 386 هـ. وكانت ولادة العزيز المذكور يوم الخميس 14 المحرّم سنة 344 هـ. بالمهديّة من أرض إفريقيّة. وقال الفرغاني في *تاريخه الصّغير*: كان مولد العزيز بالله يوم الأحد 11 شهر المحرّم من السّنة المذكورة.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص371 إلى ص376؛ *تاريخ* ابن الأثير، ج8/ص9؛ *المنتظم*، ج7/ص190؛ ابن خلدون، ج4/ص51؛ *خطط* المقريزي، ج1/ص354؛ *الدرّة المضية*، ص174؛ *مرآة الجنان*، ج2/ص430؛ *عبر* الذّهبي، ج3/ص34؛ *الشّذرات*، ج3/ص121؛ *بلغة الظّرفاء*، ص71.

[3] هو أبو عليّ المنصور، الملقّب الحاكم بأمر الله، ابن العزيز بن المعزّ بن المنصور بن القائم ابن المهديّ، صاحب مصر. وتولّى الحاكم المذكور عهد أبيه في حياته، وذلك في شعبان سنة 383 هـ.، ثمّ استقلّ بالأمر يوم وفاة والده. وكان جوّادًا بالمال سفّاكًا للدّماء، قتل عددًا كثيرًا من أماثل أهل دولته و غيرهم صبرًا. وكانت سيرته من أعجب السّير، يخترع كلّ وقت أحكامًا يحمل النّاس على العمل بها، ثمّ ينهى عنها ويعاقب كلّ مَن يفعلها. وخرج عليه في سنة 395 هـ. أبو ركوة الوليد بن هشام العثماني الأندلسي، وكان خروجه في نواحي برقة. وفي سنة 397 هـ. حمل إلى الحاكم فشهّره وقتله، يوم الأحد 27 من جمادى الآخرة من السّنة. وكانت ولادة الحاكم بالقاهرة ليلة الخميس 23 من شهر ربيع الأوّل سنة 375 هـ. وجزم بموته يوم الأحد ثاني ذي القعدة سنة 411 هـ.، إلاّ أنّه لم يُعثر على جثّته.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص292 إلى ص298؛ *الخطط*، ج1/ص354، وج2/ص285؛ *النّجوم*، ج4/ص176؛ *تاريخ* ابن خلدون، ج4/ص56؛ *الإشارة إلى مَن نال*

الوزارة لابن الصّيرفي، ص31؛ *تاريخ* ابن الأثير، ج9؛ *الدرّة المضية*، ص256؛ *عبر النّهبي*، ج3/ص104؛ *الشّذرات*، ج3/ص192.

[1] هو أبو هاشم عليّ، الملقّب الظّاهر لإعزاز دين الله، ابن الحاكم بن العزيز بن المعزّ ابن المنصور بن القائم بن المهديّ عبيد الله، صاحب مصر. كانت ولايته بعد فقد أبيه بمدّة، لأنّ أباه فُقد في 27 من شوّال سنة 411 هـ. فأقام النّاس ولده المذكور في يوم النّحر من السّنة المذكورة. وكانت مملكته الدّيار المصريّة وإفريقيّة وبلاد الشّام، فقصد صالح بن مرداس الكلابي مدينة حلب وحاصرها، وفيها مرتضى الدّولة بن لؤلؤ الجرّاحي، غلام أبي الفضائل ابن شريف بن سيف الدّولة الحمداني، نيابة عن الظّاهر المذكور، فانتزعها منه واستولى على ما يليها، وتغلّب حسّان بن مفّج بن دغفل البدوي صاحب الرّملة على أكثر بلاد الشّام، وتضعضعت دولة الظّاهر. وكانت ولادة الظّاهر يوم الأربعاء عاشر شهر رمضان سنة 395 هـ. بالقاهرة. وتوفّي آخر ليلة الأحد منتصف شعبان سنة 427 هـ.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص407–ص408؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص271 إلى ص277؛ *الدرّة المضية*، ص316 إلى ص340؛ *الخطط*، ج1/ص254؛ *المنتظم*، ج8/ص90؛ *عبر* الذّهبي، ج3/ص162؛ *الشّذرات*، ج3/ص231.

[2] في الأصل: المنتصر.

وهو أبو تميم معد، الملقَّب المستنصر بالله، ابن الظّاهر لإعزاز دين الله بن الحاكم بن العزيز بن المعزّ لدين الله. بويع بالأمر بعد موت والده الظّاهر، وذلك يوم الأحد النّصف من شعبان سنة 427 هـ.، وجرى على أيّامه ما لم يجر على أيّام أحد من أهل بيته ممّن تقدّمه ولا تأخّره: منها قضيّة أبي الحارث أرسلان البساسيري، فإنّه لما عظم أمره وكبر شأنه ببغداد قطع خطبة الإمام القائم، وخطب للمستنصر المذكور، وذلك في سنة 450 هـ.، ودعا له على منابرها مدّة سنة؛ ومنها أنّه ثار في أيّامه عليّ بن محمّد الصّليحي وملك بلاد اليمن، ودعا للمستنصر على منابرها بعد الخطبة؛ ومنها أنّه أقام في الأمر ستّين سنة، وهذا أمر لم يبلغه أحد من أهل بيته ولا من بني العبّاس؛ ومنها أنّه ولي الأمر وهو ابن سبع سنين؛ ومنها أنّ دعوتهم لم تزل قائمة بالمغرب منذ قام جدّهم المهديّ إلى أيّام المعزّ، ولما توجّه المعزّ إلى مصر واستَخلف بلكين بن زيري، كانت الخطبة في تلك النّواحي جارية على عادتها لهذا البيت، إلى أن قطعها المعزّ بن باديس في أيّام المستنصر المذكور، وذلك في سنة 443 هـ.، وقال في *تاريخ القيروان*: إنّ ذلك كان في سنة 435 هـ.، وفي سنة 439 هـ. قطع اسمه

والمصْطفى الدّين المسْتعْلـــــي[1] والآمر[2] والحافظ[3] المسْتعْلـــــي[4]

واسم آبائه من الحرمين الشّريفين، وذكر اسم المقتدي خليفة بغداد؛ ومنها أنّه حدث في أيّامه الغلاء العظيم الذي ما عهد مثله منذ يوسف –عليه السّلام–، وأقام سبع سنين حتّى تحرّك بدر الجمالي والد الأفضل أمير الجيوش من عكا وركب البحر وجاء إلى مصر وتولّى تدبير الأمور فانصلحت. وكانت ولادة المستنصر صبيحة يوم الثّلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة سنة 420 هـ.، وتوفّي ليلة الخميس 17 ذي الحجّة سنة 487 هـ.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص229 إلى ص231؛ *طبقات الصّوفيّة* لأبي عبد الرّحمان السّلمي، ص83؛ *صفة الصّفوة*، ج2/ص179؛ *طبقات الحنابلة*، ج1/ص381؛ *تاريخ بغداد*، ج13/ص199؛ *حلية الأولياء*، ج8/ص360؛ *الرّسالة القشيريّة* لعبد الكريم القشيري، ج1/ص60؛ *عبر* الذّهبي، ج1/ص335؛ *شذرات الذّهب*، ج1/ص335.

[1] في الأصل: المستعلى.

وهو أبو القاسم أحمد، المنعوت بالمستعلي، ابن المستنصر بن الظّاهر بن الحاكم بن العزيز ابن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ عبيد الله. ولي الأمر بعد أبيه المستنصر بالدّيار المصريّة والشّاميّة. وفي أيّامه اختلّت دولتهم، وضعف أمرهم، وانقطعت من أكثر مدن الشّام دعوتهم، وانْقسمت البلاد الشّاميّة بين الأتراك والفرنج. ولم يكن للمستعلي مع الأفضل شهنشاه، المنعوت بأمير الجيّوش حكم. وكانت ولادة المستعلي لعشر ليال بقين من المحرّم سنة 469 هـ. بالقاهرة. وبويع في يوم عيد غديرخم، وهو الثّامن عشر من ذي الحجّة سنة 487 هـ. وتوفّي بمصر يوم الثّلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من صفر سنة 495 هـ.، وله من العمر 28 سنة وأيّام، فكانت مدّة ولايته سبع سنين وكسرًا.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص178 إلى ص180؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص282؛ *الدرّة المضية*، ص443؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص142.

[2] في الأصل: أمر.

وهو أبو عليّ المنصور، الملقَّب الآمر بأحكام الله، ابن المستعلي بن المستنصر بن الظّاهر ابن الحاكم العبيدي. وبويع الآمر بالولاية يوم مات أبوه، وقام بتدبير دولته الأفضل شاهنشاه ابن أمير الجيوش، وكان وزير والده. ولما اشتدّ الأمر وفطن لنفسه قتل الأفضل واستوزر المأمون أبا عبد الله محمّد بن أبي شجاع فاتك بن أبي الحسن مختار، المعروف بابن فاتك البطائحي، فاستولى هذا الوزير عليه، وقبّح سمعته وأساء السّيرة. ولما كثر ذلك منه قبض عليه الآمر أيضًا ليلة السّبت رابع شهر رمضان سنة

والظّافر[1] المذكور ثمّ الفائـــــز[2] والعاضد[3] الأخير ذاك العاجـــز[4]

519 هـ. واستصفى جميع أمواله، ثمّ قتله في رجب سنة 521 هـ. وكان الآمر سيّء الرّأي جائر السّيرة مستهترًا متظاهرًا باللّهو واللّعب. وفي أيّامه أخذ الفرنج عدّة مدن إسلاميّة كانت تحت سلطانه. وكانت ولادة الآمر يوم الثّلاثاء 13 المحرّم –وقيل: ثاني المحرّم– سنة 490 هـ. بالقاهرة، وتولّى وعمره خمس سنين. وتوفّي متأثّرًا بجراحه في يوم الثّلاثاء ثالث ذي القعدة سنة 524 هـ. ولم يعقب، وهو العاشر من أولاد المهديّ عبيد الله القائم بسجلماسة. وانتقل الأمر إلى ابن عمّه الحافظ عبد المجيد.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج5/ص299 إلى ص302؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص170؛ ابن الأثير، ج10؛ *الخطط*، ج2/ص290؛ *الدرّة المضية*، ص461؛ *تاريخ* ابن خلدون، ج4/ص68؛ *عبر الذّهبي*، ج4/ص62؛ *الشّذرات*، ج4/ص73.

[3] هو أبو ميمون عبد المجيد، الملقَّب الحافظ، ابن أبي القاسم محمّد بن المستنصر بن الظّاهر بن الحاكم بن العزيز بن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ عبيد الله. بويع الحافظ بالقاهرة يوم مقتل ابن عمّه الآمر بولاية العهد وتدبير المملكة حتّى يظهر الحمل المخلّف عن الآمر. فغلب عليه أبو عليّ أحمد بن الأفضل شاهان شاه ابن أمير الجيوش بدر الجمالي في صبيحة يوم مبايعته، وكان الآمر لما قتل الحافظ اعتقل جميع أولاده وفيهم أبو عليّ المذكور، فأخرجه الجند من الاعتقال لما قتل الآمر وبايعوه، فسار إلى القصر وقبض على الحافظ المذكور واستقلّ بالأمر وقام به أحسن قيام، وردّ على المصادرين أموالهم، وأظهر مذهب الإماميّة وتمسّك بالأئمّة الاثنى عشر، ورفض الحافظ وأهل بيته، ودعا على المنابر للقائم في آخر الزّمان المعروف بالإمام المنتظَر وكتب اسمه على السكّة، ونهى أن يؤذَّن "حيّ على خير العمل"، وأقام كذلك إلى أن وثب عليه رجل من الخاصّة بالبستان الكبير بظاهر القاهرة في النّصف من المحرّم سنة 526 هـ فقتله، وكان ذلك بتدبير الحافظ، فبادر الأجناد بإخراج الحافظ وبايعوه ولقّبوه الحافظ، ودُعي له على المنابر. وكان مولده بعسقلان في المحرّم من سنة 467 هـ، وقيل: سنة 466 هـ، وقيل: في 13 أو 15 من شهر رمضان سنة 468 هـ–. وكان قد بويع بالعهد يوم قُتل الآمر، ثمّ بويع بالاستقلال يوم قُتل أحمد بن الأفضل في التّاريخ المذكور. وتوفّي في جمادى الآخرة سنة 544 هـ –وقيل: سنة 543 هـ–.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص235 إلى ص237؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص284؛ *الخطط*، ج1/ص357؛ ابن الأثير، ج11/ص141؛ *الدرّة المضية*، ص506؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص273 وما بعدها؛ *عبر* الذّهبي، ج4/ص122؛ *الشّذرات*، ج4/ص138.

[4] في الأصل: **المستعلى**.

[1] في الأصل: الظّاهر.

وهو أبو المنصور إسماعيل، الملقَّب الظّافر، ابن الحافظ محمّد بن المستنصر بن الظّاهر بن الحاكم بن العزيز بن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ. بويع الظّافر يوم مات أبوه بوصيّة أبيه، وكان أصغر أولاد أبيه سنًّا، وكان كثير اللّهو واللّعب والتّفرّد بالجواري واستماع الأغاني. وكان يأنس إلى نصر بن عبّاس، وكان عبّاس وزيره، فاستدعاه إلى دار أبيه ليلاً سرًّا بحيث لم يعلم به أحد، فقتله بها وأخفى قتله. وكان ذلك في منتصف المحرّم سنة 549 هـ. –وقيل: ليلة الخميس سلخ المحرّم من السّنة المذكورة. ومولده بالقاهرة يوم الأحد منتصف شهر ربيع الآخر –وقيل: الأوّل سنة 527 هـ.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج1/ص237–ص238؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص286؛ *الدرّة المضية*، ص557؛ ابن خلدون، ج4/ص73.

[2] هو أبو القاسم عيسى، الملقَّب الفائز ابن الظّافر بن الحافظ بن محمّد بن المستنصر بن الظّاهر بن الحاكم بن العزيز بن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ عبيد الله. طلب له عبّاس البيعة من الأمراء فبايعوه وسمّوه الفائز، وتقدير عمره خمس سنين –وقيل: سنتان–. وخرج عبّاس إلى داره دبّر الأمور وانْفرد بالتّصرّف ولم يبق على يده يد. إلاّ أنّ أهل القصر ظلّوا يخطّطون لقتل عبّاس إلى أن أحدق به الخطر فهرب قاصدًا الشّام، وذلك في 14 شهر ربيع الأوّل سنة 549 هـ. ولم تطل مدّة الفائز في ولايته، وكانت ولادته يوم الجمعة لتسع بقين من المحرّم سنة 544 هـ.، وتولّى في تاريخ وفاة والده. وتوفّي ليلة الجمعة لثلاث عشرة ليلة بقيت من رجب سنة 555 هـ.، وتولّى بعده العاضد وهو آخرهم.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص494؛ *اتّعاض الحنفا*، ص287؛ *تاريخ* ابن خلدون، ج4/ص57؛ *تاريخ* ابن الأثير، ج11/ص191 وص255؛ *خطط* المقريزي، ج1/ص357؛ *الدرّة المضية*، ص566؛ *عبر* الذّهبي، ج4/ص156 إلى ص158؛ *الشّذرات*، ج4/ص174.

[3] هو أبو محمّد عبد الله، الملقَّب العاضد، ابن يوسف بن الحافظ بن محمّد بن المستنصر ابن الظّاهر بن الحاكم بن العزيز بن المعزّ بن المنصور بن القائم بن المهديّ، آخر ملوك مصر من العبيديّين. ولّي المملكة بعد وفاة ابن عمّه الفائز. وكان أبوه يوسف أحد الأخوين اللّذين قتلهما عبّاس بعد الظّافر. واستقرّ الأمر للعاضد المذكور اسمًا وللصّالح بن رزّيك جسمًا. وكان العاضد شديد التّشيّع متغاليًا في سبّ الصّحابة –رضوان الله عليهم–، وإذا رأى سنّيًّا استحلّ دمّه، وسار وزيره الصّالح بن زرّيك في أيّامه سيرة مذمومة، فإنّه احتكر الغلاّت فارْتفع سعرها، وقتل أمراء الدّولة خشية منهم، وأضعف أحوال الدّولة المصريّة، فقتل مقاتلتها وأفنى ذوي الآراء والحزم منها، وكان كثير التّطلّع إلى ما في

أيدي النّاس من الأموال وصادر أقوامًا ليس بينه وبينهم تعلّق. وكانت ولادة العاضد يوم الثّلاثاء لعشر بقين من المحرّم سنة 546 هـ. وتوفّي ليلة الاثنين لإحدى عشرة ليلة خلت من المحرّم سنة 567 هـ.، وقيل إنّ العاضد حصل له غيظ من شمس الدّولة توران شاه ابن أيّوب أخي صلاح الدّين فسمّ نفسه فمات، وقيل إنّه مات يوم عاشوراء.

حول ترجمته راجع: *وفيّات الأعيان*، ج3/ص109 إلى ص112؛ *اتّعاظ الحنفا*، ص287؛ *الدرّة المضية*، ص352 وص512؛ *النّجوم الزّاهرة*، ج5/ص334 إلى ص357؛ ابن الأثير، ج11/ص368؛ *خطط* المقريزي، ج2/ص294؛ *حسن المحاضرة*، ج2/ص17.

4 في الأصل: **العجز**.

الباب الخامس

في

فرق الخوارج

الباب الخامس
في فرق الخوارج

اتّفقوا على تكفير الفاسق، إلاّ النّجْدات[1]، فإنّهم يسمّونه بكافر النّعْمة[2].

ولما اعْتقدوا صدور الفسْق عن أصحاب الجمل وصفّين، لا جرم كفّروهم.

فقالوا في عليّ –رضي الله عنه–: "إنّ فلانًا فاسق، (وكلّ فاسق)[3] كافر".

بيان الأوّل: أنّه رضي بالتّحْكيم، (وذلك يدلّ على الكفر.

أمّا أنّه رضي بالتّحْكيم،)[4]، فلأنّه لو كان مُنكِرًا لذلك، لَمَا انْقاد له؛ لأنّه كان قويًّا، وفي عسْكر عظيم.

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

وممّا جاء في تعريف هذه الفرقة في كتاب *الملل والنّحل* للشّهرستاني، ج2/ص116 إلى ص121 (من طبعة أحمد فهمي محمّد: "النّجدات العذاريّة، أصحاب نجدة بن عامر الحنفي، وقيل عاصم، وكان من شأنه أنّه خرج من اليمامة مع عسكره، يريد اللّحوق بالأزارقة، فاستقبله أبو فديك، وعطية بن الأسود الحنفي، في الطّائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق، فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف بتكفير القاعدة عنه، وسائر الأحداث، والبدع، وبايعوا نجدة، وسمّوه أمير المؤمنين، ثمّ اختلفوا على نجدة، فأكفره قوم منهم لأمور نقموها عليه... وأجمعت النّجدات على أنّه لا حاجة للنّاس إلى إمام قطّ، وإنّما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم، فإن رأوا أنّ ذلك لا يتمّ إلاّ بإمام يحملهم عليه فأقاموه جاز".

انظر أيضًا: *الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة*، ص276 إلى ص278.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] وردت عبارة: **وكلّ فاسق** مضافة في الهامش.

[4] وردت عبارة: **وذلك يدلّ على الكفر. أمّا أنّه رضي بالتّحكيم** مضافة في الهامش.

وأمّا أنّ الرّضى بالتّحْكيم يَدُلّ على الفسق، فلأنّه[1] إن لم يعْلم كوْنه إمامًا، <...>[2] كان اشْتغاله[3] بعمل الإمامة فسقًا؛ وإن علم ذلك، كان إيقاعه[4] في الشّورى والتّردّد فسقًا.

وإنّما قلنا إنّ الفاسق كافر لقوله -تعالى-: ﴿ومَن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾[5].

والاعْتراض لا يسْلم أنّه رضي بالتّحْكيم، فإنّه -رضي الله عنه- قال لما سأله ابن الكوّاء[6] عن هذه المسألة: "أَ لَمْ أقل لكم في ذلك اليوم إنّ أهل الشّام إنّما يريدون الخدعة، فذروني أنا أخيّرهم، فأبيْتم وقلْتم إنّ القوم قد دعونا إلى كتاب الله فأجبْهم إليه، وإلاّ لم نقاتل[7] مَعَك ودفعْناك إليهم؟". سلّمْنا أنّه رضي بالتّحْكيم، لكن لا نسلّم أنّ ذلك يوجب تردّده في كونه إمامًا، وهو -رضي الله عنه- من هذا السّؤال لابن الكواء، فقال: "إن أشرطْت على الحاكمين بحضْرتكم أن يَحْكُما بما أنزل الله -تعالى- من فاتحته إلى خاتمته أو السّنّة الجامعة"، وهو-رضي الله عنه- كان عالما بأنّ الحاكميْن لو اْعتبرا ذلك

---

[1] في الأصل وردت عبارة: **ولأنّه** عوضًا عن عبارة: **فلأنّه**.

[2] وردت في الأصل إضافة لكلمة: **ما**، لكنّ النّاسخ شطب هذه الكلمة؛ فضلاً عن كون إضافة هذه الكلمة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] غير منقوطة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] سورة المائدة (5)، الآية 44.

[6] هو عبد الله بن عمرو بن الكوّاء، من بني يشكر. كان ناسبًا عالما. وكان من الشّيعة من أصحاب عليّ -عليه السّلام-.

قال: واحتجّوا بأنّ ابن الكوّاء كان ناسبًا. وفيه يقول مسكين الدرامي:

هلمّ إلى بني الكوّاء تقضـــــوا بحكمهم بأنساب الرّجـــــال

حول ترجمته راجع: *الفهرست* لابن النّديم، (طبعة بيروت) ص90.

[7] في الأصل: **يقابل**.

لقطعنا بإمامته ونفينا[1] إمامة غيره. سلّمنا الفسق، فلا نسلّم أنّ كلّ فسق كفر، على ما تقرّر في الكتب.

فهذا هو البحث الحقيقيّ مع الخوارج.

واعْلَمْ أنّ فرقهم، وإن كثرت جدًّا، إلاّ أنّ اختلافهم في كيفيّة القتْل، والسّبْي، والذّات؟، وكيْفيّة[2] الخروج، لأنّهم ما كانوا [أ= 62 و] أصحاب نظر وجدل، بل كانوا أصْحاب الشّجاعة والمحاربة. فلذلك أردْنا أن نخْتصر الكلام في حكاية أحوالهم.

– **المُحكِّمة[3] الأُولى**: هم الذين خرجوا من أوّل الأمر على عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وقالوا: "لا حَكَم إلاّ الله، ولا طاعة لِمَن عصى الله".

---

[1] في الأصل: **نفى**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] في *ملل* الشّهرستاني: "وهم الذين خرجوا على أمير المؤمنين عليّ –رضي الله عنه– حين جرى أمر الحكمين، واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة. ورأسهم عبد الله بن الكوا، وعتاب بن الأعور، وعبد الله بن وهب الرّاسبي (وهو أوّل مَن بويع منهم بالإمامة)، وعروة بن جرير، ويزيد بن أبي عاصم المحاربي، وحرقوص بن زهير البجلي، المعروف بذي الثّدية... وإنّما خروجهم في الزّمن الأوّل على أمرين: أحدهما: بدعتهم في الإمامة، إذ جوّزوا أن تكون الإمامة في غير قريش. والبدعة الثّانية: أنّهم قالوا: "أخطأ عليّ في التّحكيم، إذ حكّم الرّجال ولا حَكَم إلاّ الله".
انظر: الشّهرستاني، (طبعة كيلاني) ج1/ص118، و(طبعة بدران) ج1/ص109؛ *التّبصير*، ص49؛ *المواقف*، ص424؛ السّفاريني، ج1/ص87؛ *الفرق*، (طبعة عبد الحميد) ص82، (طبعة آفاق)، ص62؛ *مقالات الإسلاميّين*، (عبد الحميد)، ج1/ص157، و(طبعة ريتر) ص86؛ *المنية*، ص31؛ *تنبيه*، ص54 وص167؛ *مروج الذّهب*، ج3/ص208؛ *المعارف* لابن قتيبة، ص622؛ المقريزي، ج2/ص354؛ *شرح نهج البلاغة*، ج1/ص380؛ *لسان الميزان*، ج6/ص144.

وقيل إنّ أوّل مَن[1] برئ[2] منهم[3] رجل من ربيعة بن بكر، كان مع [عليّ في][4] صفّين[5]؛ فلمّا رأى الفريقيْن كتبا كتاب الاتّفاق على الحكمين، ركب فرسه واستسْقى[6] من [ماء][7] أصْحاب عليّ وأصْحاب معاوية، وقال يطوّف[8] دابّته:

"أشرب من ماءكم وماء معاوية وكلّكم ماؤه[9] نار حاميـة

أرجو من الله جنانًا[10] عالميـــة فيها ظلال وقطوف دانية".

---

[1] بداية من هذا الموضع وإلى حدّ قوله: "**لا حَكَم إلاّ الله**" ينقل الرّازي حرفيًّا عبارة الشّهرستاني الواردة في كتاب *الملل والنّحل* (انظر الجزء الأوّل، ص58/س6 إلى ص60/س2 من طبعة أحمد فهمي محمّد. دار الكتب العلميّة. بيروت. د. ت.).

[2] هكذا في الأصل، وفي كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/س6: **تشري**.

[3] في الأصل: **منهم**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/س6.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/س8.

[5] في الأصل: **نصفين**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/س9.

[6] في الأصل: **استسفى**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/ س10.

[7] الإضافة معلّلة بما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/س10.

[8] في الأصل: **فطوّف**.

[9] في الأصل: **مأواه**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/ س11.

[10] في الأصل: حياةً، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص58/س11.

ثمّ نادى بين العسْكريْن، فقال: "أَلاَ أنّي قد خلعتُ[1] عليًّا ومعاوية[2] وبَرئتُ منهما، ولا حُكْم إلاّ لله". ثمّ قَتَل رجلاً من أصْحاب عليّ وآخر من أصْحاب معاوية، ثمّ قَتَله قوْم من همدان.

وقال فيه النّجاشي[3]، شاعر عليّ:

وما كان أغنى[4] البشكريّ[5] عن التي ... أقاد بها جمرا من النّار حاميـــا

عداه ينادي والحوادث جمّـــــة[6] ... خلعت عليّا مرّة ومعاويـــــا

[فضلّ ضلالاً لم ير النّاس مثْلـــه ... وأصبح يهوى في جهنّم تاويا][7]

[ثمّ أنّ الخوارج، بعد رجوع عليّ من صفّين إلى الكوفة، وانتظاره انْقضاء][8] المدّة[9] التي كانت بينه وبين معاوية، إذ تحرّكت طائفة من خاصّة[10] أصحابه في أربعة آلاف فارس، وهم عباد[11] عسْكره[12] أصْحاب ابن الكواء[13]، فخرجوا عن الكوفة، وخالفوا

---

[1] في الأصل: **حلفت**.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] اسمه: قيس بن عمرو بن مالك بن الحارث بن كعب، النّجاشي، شاعر أهل العراق بصفّين. حول ترجمته راجع: *أعيان الشّيعة*، ج10/ص205.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] في الأصل: **البكريّ**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص59/س4.

[6] غير منقوطة في الأصل.

[7] الإضافة معلّلة بما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص59/س6.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص59/س7.

[9] قارن بما أورده البغدادي في كتاب *الملل والنّحل*، ص59/س8، حيث قال: **السّنة**.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] في الأصل: العباد.

عليًّا، وقالوا: "لا حكْم إلاّ لله، ولا طاعة لِمَن عصى الله".

وانحاز إليهم ثمانية آلاف رجل ممَّن رأى رأيهم، وساروا حتّى نزلوا بحروراء. فدعا عليّ لعبْد الله ابن عبّاس، فقال: "اِذْهب إليهم، وانْظر لماذا اجْتمعوا".

فلمّا رأوا ابن عبّاس، خرج إليه رجل يُقال له: عتاب الأعور، كان القرآن مُمَثَّلاً بين عينيه[1]، فجعل يقول ويَحْتَجّ[2] إلى أن ذَكَر أمر التّحكيم، فقال ابن عبّاس: "إنّا وجدْنا الحكومة في كتاب الله –تعالى–، قال: ﴿فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها﴾[3]، وقال: ﴿يحكم به ذوا عدل منكم﴾[4].

فصاحت الخوارج وقالوا: "كان عمرو بن العاص[5] عندكَ من العدول، وأنتَ تَعلم أنّه كان رأسًا في الجاهليّة ودَيّنًا في الإسْلام، وهو الأثير بن الأنير"، فقال ابن عبّاس: "إنّ عمرًا لم يكن حَكمًا لنا فتحْتجّون[6] به علينا، إنّما حَكمًا لمعاوية.

---

[12] في الأصل: **السّنال**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص59/ س9.

[13] في الأصل: **الفراس**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في كتاب *الملل والنّحل* للبغدادي، ص59/س10 إلى ص60/س1.

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] غير منقوطة في الأصل.

[3] سورة النّساء (4) الآية 35.

[4] سورة المائدة (5) الآية 95.

[5] عمرو بن العاص.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص3–ص4 وص51 وص87؛ *بحار الأنوار*، ج7/ص299 إلى ص332.

[6] غير مقروءة في الأصل.

وقد أراد أمير المؤمنين أن يَجْعلني[1] حَكمًا، فأبَيْتم وقُلتم[2]: قد رَضينا بأبي موسى الأشعريّ[3]. ولقد كان أبو موسى رَضي في نفْسه وجهته وإسْلامه وسابقته، غير أنّه خدع؛ ولا يلزمنا في خديعة عمرو شيء"، فقالت الخوارج: "يا ابْن عبّاس، نحن لا يتولّى علينا بعد هذا، فارْجع إليه فقُل له ليخرج إلينا فنسمع كلامه ويسمع كلامنا". فرجع ابن عبّاس وأخبر بما كانوا عليه، فاستوى عليّ على فرسه وركب إلى القوم في مائة حتّى وافاهم بحروراء، فلمّا بلغ الخوارج[4] ذلك ركب إليه عبد الله بن الكواء في مائة رجل من أصحابه، فقال له عليّ: "يا ابن الكواء، أبْرز إليّ من أصحابك لأحكم لك"، قال ابن الكواء: "وأنا آمن من سيفك؟"، قال عليّ: "نعم".

فخرج[5] ابن الكواء في عشرة من أصحابه، ودنا منه عليّ، وذكر اليوم الذي رُفِعت فيه المصاحف وقال: "أَ لَمْ أَقُل لكم ذلك اليوم إنّ أهل الشّام يريدون أن يخدعوكم، لأنّه عندهم[6] السّلاح، فذروني أنا أخيّرهم[7]، فأَبَيْتم[8] عليّ وقُلْتم: "القوم دعونا إلى كتاب الله، فأَجِبهم، وإلاّ لم نقاتل[9] مَعَك، بل دَفَعْناك إليهم؟"؛ ثمّ أردتُ أن أجعل ابن عمّي: عبد الله بن عبّاس حَكمًا، فأبيتم[10] وجئتموني بأبي موسى الأشعريّ، فقُلْتم[11]: "رَضينا[12] به"،

---

[1] غير منقوطة في الأصل.

[2] وردت عبارة: **فأبيتم وقلتم** غير منقوطة في الأصل.

[3] أبو موسى الأشعري.

حول ترجمته راجع: *مقالات الإسلاميّين*، ص4 وص87 وص125.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير منقوطة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] غير منقوطة في الأصل.

[9] غير منقوطة في الأصل.

[10] غير منقوطة في الأصل.

[11] غير مقروءة في الأصل.

فأجبتُكم إليه كارهًا.

[...].

[12] غير مقروءة في الأصل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع
المذكورة في المقدّمة

- *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.
- ذيل كتاب *دراسات في الأدب العربيّ* لكارل بروكلمان، ج 1.
- *شذرات الذّهب في أخبار من ذهب* للعماد الحنبلي. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ. – 1351 هـ.
- *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة. في جزأين. المطبهة الوهبيّة. القاهرة. 1300 هـ. (أعيد طبعه في بيروت سنة 1956).
- *كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون* لحاجّي خليفة. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. القاهرة. 1941- 1943.
- *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان. في ثمانية أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار الثّقافة. بيروت. د. ت.

قائمة مصادر ومراجع التّحقيق

–أ–

– *الأئمّة الإثنا عشر* لابن طولون. تحقيق صلاح الدّين المنجد. بيروت. 1958.

– *أبجد العلوم* لصدّيق بن حسن القنوجي، ج 2.

– *ابن حنبل* لمحمّد أبو زهرة.

– *ابن الرّاوندي* مقالة لبول كراوس نشرت باللّغة الألمانيّة في *مجلّة الدّراسات الشّرقيّة* وترجمها عبد الرّحمان بدوي في كتابه *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* (ص75 إلى ص188). القاهرة. 1945.

– *إتّعاظ الحنفا بأخبار الأئمّة الفاطميّين الخلفا* لتقيّ الدّين المقريزي. تحقيق جمال الدّين الشيّال. القاهرة. 1967.

– (كتاب) *أخبار الرّاضي والمتّقي* للصّولي.

– *أخبار الظرّاف والمتماجنين* لابن الجوزي. دمشق. 1347 هـ.

– *أخبار العبّاس وولده*. تحقيق عبد العزيز الدّوري. بيروت. 1971.

– *أخبار العلماء بأخبار الحكماء* للقفطي.

– *أخبار القضاة* لوكيع محمّد بن خلف. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1366 – 1369 هـ.

– *أخبار النّحويّين البصريّين* لأبي سعيد السّيرافي. تحقيق طه محمّد الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفاجة. القاهرة. 1955.

– *أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي.

– *الإستيعاب في معرفة الأصحاب* لأبي عمر بن عبد البرّ. في أربعة أجزاء. تحقيق علي محمّد البجاوي. مطبعة نهضة مصر. القاهرة.

– *أسد الغابة في معرفة الصّحابة* لعزّ الدّين ابن الأثير الجزري. في خمسة أجزاء. طهران. 1342 هـ.

– *الإسماعيليّون في المرحلة القرمطيّة* لسامي العيّاش.
– *الإشارة إلى من نال الوزارة* لابن الصّيرفي. تحقيق عبد الله مخلص. مصر. 1924.
– *الإصابة في تمييز الصّحابة* لابن حجر العسقلاني. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1323 هـ.
– *إصطلاحات الصّوفيّة* للقاشاني.
– *الإعتقادات* للرّازي.
– *الأعلام* لخير الدّين الزّركلي. في عشرة أجزاء. الطّبعة الثّانية. مصر.
– *أعمال الأعلام* للسان الدّين ابن الخطيب.
* تحقيق ليفي بروفنسال. بيروت. 1956.
* القسم الثّالث. تحقيق العبّادي والكتّاني. الدّار البيضاء. 1964.
– *أعيان الشّيعة*، في 23 جزء.
– *الأغاني* لأبي الفرج الأصبهاني.
* في 25 جزء. دار الثّقافة. بيروت.
* في 21 جزء. طبعة السّاسي.
– *إلجام العوامّ عن علم الكلام* لأبي حامد الغزالي.
– *الإمام زيد* لمحمّد أبو زهرة.
– *إنباه الرّوّاة على أنباه النّحاة* لجمال الدّين القفطي. في ثلاثة أجزاء. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتب المصريّة. القاهرة. 1950.
– *الإنتصار والردّ على ابن الرّاوندي الملحد* لأبي الحسين عبد الرّحيم بن محمّد الخيّاط المعتزلي. تحقيق نيبرج. دار الكتب المصريّة. 1925.
– *الإنتقاء في فضائل الثّلاثة الأئمّة الفقهاء* لابن عبد البرّ. القاهرة. 1350 هـ.
– *أنساب الأشراف* للبلاذري.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد حميد الله. دار المعارف. القاهرة. 1959.
* الجزء الرّابع والجزء الخامس. تحقيق جويتاين. القدس. 1936–1938.
– *الأنساب* للسّمعاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1962–1964.

- *إيران في عهد السّاسانيّين* لكرستنسن.

-ب-

- *البخلاء* للجاحظ. تحقيق طه الحاجري. القاهرة. 1948.
- *بحار الأنوار*، في 11 جزء.
- *البدء والتّاريخ* لمطهّر بن طاهر المقدسي. في خمسة أجزاء. نشر كلمان هوار. باريس. 1899-1919.
- *بغية الطّلب من تاريخ حلب* لابن العديم. (صورة عن نسخة خطّية محفوظة بمكتبة الجامعة الأمريكيّة في بيروت).
- *بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة* لجلال الدّين السّيوطي. الطّبعة الأولى. 1926.
- *بلغة الظّرفاء في ذكرى تواريخ الخلفاء* لعليّ بن محمّد بن أبي السّرور الرّوحي. مصر. 1327 هـ.
- *البيان المغرب* لابن عذارى المرّاكشي. (القسم الخاصّ بتاريخ الموحّدين). تحقيق أمبروسي هويسي ميراندا ومساهمة محمّد بن تاويت ومحمّد بن إبراهيم الكتاني. تطوان. 1960.
- *البيان والتّبيين* للجاحظ. في أربعة أجزاء. تحقيق عبد السّلام هارون. القاهرة. 1961.

-ت-

- *تاج التّراجم في طبقات الحنفيّة* لأبي العدل زين الدّين قاسم بن قطلوبغا. بغداد. 1962.
- *تاج العروس* للزّبيدي (ج4/ص245). المطبعة الخيريّة. مصر. 1306 هـ.
- *تاريخ* ابن العبري.
- *تاريخ أبي الفدا* لأبي الفداء، ج 2.

– *تاريخ الأدب العربي* لكارل بروكلمان. في ثلاثة أجزاء. ترجمة عبد الحليم النّجّار. دار المعارف. القاهرة. 1959- 1962.
– *تاريخ الإسلام* للذّهبي. في ستّة أجزاء. طبعة القدسي. القاهرة.
– *تاريخ بغداد* للخطيب البغدادي. في 14 جزء. (طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأولى). نشر دار الكتاب العربي. بيروت.
– *تاريخ التّراث العربي* لفؤاد سزكين. ج 2.
– *تاريخ التّصوّف الإسلامي* لعبد الرّحمان بدوي.
– *تاريخ الجهميّة والمعتزلة* للقاسمي.
– *تاريخ الحكماء* لجمال الدّين القفطي. تحقيق جوليوس ليبرت. ليبسك. 1903.
– *تاريخ الخلفاء* لجلال الدّين السّيوطي.
– *تاريخ* خليفة لخليفة بن خيّاط. تحقيق سهيل زكار. دمشق. 1967-1968.
– *تاريخ الخميس* للدّيار بكري. طبعة بولاق. 1283 هـ. (*تاريخ* الخميس. ج 2).
– *تاريخ الدّعوة الإسماعيليّة* لمصطفى غالب.
– *تاريخ* الطّبري للطّبري.
* في 15 جزء. نسخة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة. مكتبة خيّاط. بيروت.
* في 11 جزء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1326 هـ.
– *تاريخ الفكر العربي إلى أيّام ابن خلدون* لعمر فرّوخ. الطّبعة الثّالثة. دار العلم للملايين. بيروت. 1981.
– *تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام* لمحمّد علي أبو ريّان. الطّبعة الثّانية. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1983.
– *تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب*. لمحمّد لطفي جمعة. نشر المكتبة العلميّة. القاهرة. 1927.
– *تاريخ الفلسفة الإسلاميّة* لهنري كوربان. ترجمة نصير مروّة وحسن قبيسي، مراجعة موسى الصّدر وعارف ثامر. الطّبعة الثّالثة. منشورات عويدات. بيروت. 1981.

– *تاريخ الفلسفة العربيّة* لجميل صليبا. الطّبعة الثّانية. دار الكتاب اللّبناني. بيروت. 1973.

– *تاريخ الفلسفة العربيّة* لحنّا الفاخوري وخليل الجرّ. في جزأين. الطّبعة الثّانية. منشورات دار الجيل. بيروت. 1982.

– *تاريخ الفلسفة في الإسلام* لت. ج. دي بور. نقله إلى العربيّة وعلّق عليه محمّد عبد الهادي أبو ريدة. الطّبعة الخامسة. دار النّهضة العربيّة. بيروت. 1981.

– *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا.

– *تاريخ الفلسفة اليونانيّة* ليوسف كرم.

– *التّاريخ الكبير* للبخاري. في خمسة أجزاء. حيدر أباد الدّكن.1360–1364 هـ.

– *تاريخ* المسعودي، ج3.

– *التّبصير في الدّين* للإسفراييني. القاهرة. 1955.

– *تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري* لأبي القاسم ابن عساكر الدّمشقي. طبعة القدسي. القاهرة.

– *تتمّة المختصر في أخبار البشر* لابن الوردي (المسمّى *تاريخ ابن الوردي*). في جزأين. مصر. 1285 هـ.

– *تحقيق ما للهند من مقولة* للبيروني.

– *تذكرة الحفّاظ* لشمس الدّين الذّهبي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1955.

– (مجلّة) *التّراث العربي*، عدد 5–6 (عدد خاص بمناسبة ألفيّة ابن سينا).

– *التّراث اليوناني في الحضارة الإسلاميّة*، كارلو نللينو (مقال في) ص173 إلى ص198.

– *ترتيب المدارك وتقريب المسالك* للقاضي عياض. في أرعة أجزاء. تحقيق أحمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة–دار مكتبة الفكر. بيروت–طرابلس.

– *التّصوّف في الأدب والأخلاق* لزكي مبارك، ج1.

– *التّصوّف في الإسلام* لعمر فرّوخ.

– *تفسير الرّازي*، ج3/ص105.

- *تفسير القرآن* للطّبري (المسمّى *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*). ج 1 إلى ج 16. تحقيق محمود محمّد شاكر. دار المعارف بمصر. القاهرة.
- *التّفسير الكبير* للرّازي، (ج3/ص105)
- *التّفكير الفلسفي في الإسلام* لعبد الحليم محمود.
- *تلبيس إبليس* لابن الجوزي.
- *التّنبيه* للملطي.
- *تهذيب الأسماء واللّغات*، ج1، ج2.
- *تهذيب تاريخ ابن عساكر* لعبد القادر بدران. في سبعة أجزاء. دمشق. 1329 هـ- 1349 هـ.
- *تهذيب التّهذيب* لابن حجر العسقلاني. في 12 جزء. حيدر أباد الدّكن. 1325 هـ- 1327 هـ.

-ج-

- *الجاحظ حياته وآثاره* لطه الحاجري.
- *الجرح والتّعديل* لأبي حاتم الرّازي. في ثمانية أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1371 هـ- 1373 هـ.
- *جمهرة أنساب العرب* لأبي محمّد ابن حزم الظّاهري. تحقيق عبد السّلام هارون. دار المعارف. القاهرة. 1962.
- *الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة* لابن أبي الوفا القرشي. في جزأين. حيدر أباد الدّكن. 1332 هـ.

-ح-

– حسن *المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة* لجلال الدّين السّيوطي. في جزأين. تحقيق محمّد أبو الفضل ابراهيم. القاهرة. 1967–1968.
– *الحقيقة في نظر الغزالي* لسليمان دنيا. دار المعارف. مصر.
– *حلية الأولياء* لأبي نعيم الأصفهاني. في عشرة أجزاء. القاهرة. 1938.
– *الحوادث الجامعة والتّجارب النّافعة في المائة السّابعة* لأبي الفضل عبد الرزّاق ابن الفوطي البغدادي. بغداد. 1351 هـ.
– *الحور العين* لنشوان بن سعيد الحميري. تحقيق كمال مصطفى. القاهرة. 1948.
– *الحياة الرّوحيّة في الإسلام* لمصطفى حلمي.
– (كتاب) *الحيوان* للجاحظ. ج7. القاهرة. 1324 هـ.–1906 م.

–خ–

– *خزانة الأدب ولبّ لباب العرب* لعبد القادر البغدادي. في أربعة أجزاء. طبعة بولاق.
– *خطط* المقريزي (المسمّاة: المواعظ والإعتبار في ذكر الخطط والآثار). في جزأين. طبعة بولاق. 1270 هـ.

–د–

– *دائرة المعارف الإسلاميّة*.
– *دراسات في الفرق والعقائد الإسلاميّة* لعرفان عبد الحميد.
– *الدّرّة المضيّة في أخبار الدّولة الفاطميّة* لأبي بكر بن عبد الله بن أبيك الدّواداري. تحقيق صلاح الدّين المنجد. القاهرة. 1961.
– *الدّيارات* للشّباشتي. تحقيق كوركيس عوّاد. بغداد. 1951.
– *الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب* لابن فرحون المالكي. مصر. 1351 هـ.

–ذ–

- *ذيل الرّوضتين* لأبي شامة (تراجم رجال القرنين السّادس والسّابع). القاهرة. 1947.

-ر-

- *رجال* ابن حبان. تحقيق فلايشهمر. القاهرة. 1909.
- *رجال الكشي* لأبي عمرو محمّد بن عمر الكشي. تحقيق أحمد الحسيني. كربلاء.
- *رجال* النّجاشي لأحمد بن علي النّجاشي. طبعة طهران.
- *رسالة إفتتاح الدّعوة* للقاضي النّعمان بن محمّد. تحقيق وداد القاضي. بيروت. 1970.
- *الرّسالة القشيريّة* لعبد الكريم القشيري.
* في جزأين. تحقيق عبد الحليم محمود ومحمود بن الشّريف. القاهرة. 1966.
* بشرحي الأنصاري والعروسي، ج4.
- *رسالة الهداية والضّلالة للصّاحب* (المقدّمة) لحسين علي محفوظ.
- *روضات الجنّات* للخوانساري. طهران. 1367 هـ.

-ز-

- (كتاب) *الزّينة في الكلمات الإسلاميّة العربيّة* لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرّازي.

-س-

- *سمط الآلي في شرح أمالي القالي* لأبي عبيد البكري. في جزأين. تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة. 1936.
- *سيرة الغزالي* لعبد الكريم العثمان. دار الفكر. دمشق.

-ش-

- *شذرات الذّهب في أخبار من* ذهب العماد الحنبلي. في ثمانية أجزاء. القاهرة. 1350 هـ.-1351 هـ.
- *شرح الأزهار* للجنداري، ج1.
- *شرح البسامة* (شرح قصيدة ابن عبدون). القاهرة. 1340 هـ.
- *شرح عيون المسائل* للحاكم الجشمي. (ضمن كتاب *فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة*).
- *شرح نهج البلاغة* لابن أبي الحديد.
* الجزء الأوّل. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1959.
* ج2.
- *الشّعر والشّعراء* لابن قتيبة. في جزأين. دار الثّقافة. بيروت. 1964.
- *الشّيعة في التّاريخ* لمحمّد حسن الزّين.

-ص-

- *صفة الصّفوة* لابن الجوزي. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1355 هـ.
- *الصّلة بين التّصوّف والتّشيّع* لكامل مصطفى الشّيبي.

-ط-

- *طبقات الأطبّاء والحكماء* لابن جلجل. تحقيق فؤاد سيّد. القاهرة. 1955.
- *طبقات الأمم* لصاعد الأندلسي. نشر لويس شيخو. بيروت. 1912.
- *طبقات الحنابلة* لأبي الحسين محمّد بن أبي يعلى. في جزأين. القاهرة. 1952.
- *طبقات* خليفة.
- *طبقات الشّافعيّة* لجمال الدّين عبد الرّحيم الأسنوي. الجزء الأوّل. تحقيق عبد الله الجبور. بغداد. 1970.
- *طبقات الشّافعيّة* للحسيني. بغداد. 1356 هـ.

– *طبقات الشّافعيّة الكبرى* لتاج الدّين السّبكي. في ستّة أجزاء. المطبعة الحسينيّة. القاهرة. 1324 هـ.
– *طبقات الشّعراء* لابن المعتزّ. تحقيق عبد السّتّار أحمد فراج. دار المعارف. القاهرة. 1956.
– *طبقات الصّوفيّة* لأبي عبد الرّحمان السّلمي. تحقيق نور الدّين شريبه. القاهرة. 1953.
– *طبقات القرّاء* للجزري. ج1.
– *طبقات الفقهاء* لأبي إسحاق الشّيرازي. تحقيق إحسان عبّاس. بيروت. 1970.
– *طبقات الفقهاء الشّافعيّة* لأبي عاصم العبادي. تحقيق فيتستام. ليدن. 1963.
– *طبقات الفقهاء المالكيّة* للقاضي عياض.
– *الطّبقات الكبرى* لابن سعد.
* في ثمانية أجزاء. دار صادر ودار بيروت. بيروت. 1957–1958.
* في تسعة أجزاء. تحقيق إدور سخو. ليدن. 1904–1940.
– *الطّبقات الكبرى* للشّعراني (المسمّاة *لواقح الأنوار في طبقات الأخيار*). في جزأين. القاهرة. 1299 هـ.
– *طبقات المعتزلة* لأحمد بن يحيى ابن المرتضى. تحقيق سوسنه ديفلد–فلزر. بيروت. 1961.
– *طبقات المفسّرين* لجلال الدّين السّيوطي.
* ليدن. 1839.
* طهران. 1960.
– *طبقات النّحويّين واللّغويّين* للزّبيدي النّحوي. تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة. 1954.
– *طبقات* ابن هداية الله.

-ع-

- *العبر في خبر من غبر* للحافظ الذّهبي. تحقيق صلاح الدّين المنجد وفؤاد السيّد. الكويت. 1960-1966.

- (كتاب) *العبر وديوان المبتدأ والخبر* لابن خلدون. في سبعة أجزاء. بولاق 1284 هـ.

- *العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين* لتقيّ الدّين المكّي. تحقيق فؤاد سيّد ومحمّد طاهر الطناحي. القاهرة. 1959-1969.

- *عقيدة الشّيعة الإماميّة* للسيّد هاشم معروف. بيروت. 1956.

- *عمدة الطّالب في أنساب آل أبي طالب* للسيّد أحمد بن علي الدّاودي الحسني. تحقيق نزار رضا. دار مكتبة الحياة. بيروت.

- *عوارف المعارف* للسّهروردي.

- *عيون الأخبار* لابن قتيبة. في أربعة أجزاء. طبعة مصوّرة عن طبعة دار الكتب. القاهرة. 1963.

- *عيون الأنباء في طبقات الأطبّاء* لابن أبي أصيبعة. في جزأين.

* المطبعة الوهبيّة. القاهرة.

* بيروت. 1956.

- *عيون التّواريخ* لابن شاكر الكتبي. (مخطوط). (مخطوطة طوبقبوسراي رقم: 2922/21 ومخطوطة كوبللي رقم: 1121).

- *العيون والحدائق في أخبار الحقائق* لمؤلّف مجهول. تحقيق دي خويه ود. يونج. ليدن. 1869.

-غ-

- *الغرر والدّرر* للشّريف المرتضى.

- *الغزالي* لكارّا دي فو. ترجمة عادل زعيتر. القاهرة. 1959.

-*الغلوّ والفرق الغالية في الحضارة الإسلاميّة* لعبد الله سلوم السّامرّائي.

–ف–

– *فتوح* ابن أعثم لابن أعثم. في أربعة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1968–1971.

– *الفرق بين الفرق* لعبد القاهر البغدادي.

* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة.

* طبعة آفاق.

– *فرق الشّيعة* للنّوبختي. تحقيق هـ. ريتر. إستنبول. 1931.

– *فرق وطبقات المعتزلة* للقاضي عبد الجبّار.

– *الفصل في الملل والأهواء والنّحل* لابن حزم (وبهامشه *الملل والنّحل* للشّهرستاني). في جزأين. القاهرة. 1347 هـ.

– *الفهرست* لابن النّديم. طبعة مصوّرة عن الطّبعة الأوروبيّة بتحقيق فلوجل. مكتبة خيّاط. بيروت. 1964.

– *فهرست* الطّوسي

– *فوات الوفيّات* لابن شاكر الكتبي.

* في جزأين. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1956.

* في خمسة أجزاء. تحقيق إحسان عبّاس. دار صادر. بيروت.

– *في علم الكلام* لأحمد صبحي، ج1.

–ق–

– قاموس هيوقس الإسلامي.

–ك–

– *الكامل في التّاريخ* لابن الأثير. في 13 جزء. دار صادر–دار بيروت. بيروت. 1965–1967.

– *كشّاف إصطلاحات الفنون* للتّهانوي.

- *كشف الظّنون* لحاجّي خليفة. في جزأين. بعناية وكالة المعارف. 1941-1942.
- *الكشف والبيان* للقلهاتي.

-ل-

- *اللّباب في تهذيب الأنساب* لابن الأثير. في ثلاثة أجزاء. القاهرة. 1356 - 1369 هـ.
- *لسان الميزان* لابن حجر العسقلاني. في ستّة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1331 هـ.

-م-

- *مؤلّفات الغزالي* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1961.
- *المؤنس في تاريخ إفريقيا وتونس* لابن أبي دينار. تحقيق محمّد شحّام. تونس. 1967.
- *مجالس* الشّيخ مفيد، ج2.
- *مجالس المؤمنين*
- *المحبَّر* لابن حبيب. حيدر أباد الدّكن. 1361 هـ.
- *مختصر الدّول* لابن العبري. نشر أنطوان صالحاني اليسوعي. الطّبعة الثّانية. بيروت. 1958.
- *مختصر الفرق بين الفرق* لعبد الرزّاق ابن رزق الله الرّسعني. تحقيق فيليب حتّى. مصر. 1964.
- *المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ عبد الله الدّبيثي* لأبي عبد الله الدّبيثي. تحقيق مصطفى جوّاد. بغداد. 1951.
- *مدخل التّعريفات* للجرجاني.
- *المذاهب الإسلاميّة* لأبي زهرة.
- *المذاهب الإسلاميّة للمتكلّمين في الإسلام* لماكس هرتان.

– *مـرآة الجنـان* لأبي محمّد اليـافعي. في أربعـة أجـــزاء. حيـدر أبـاد الـدّكن. 1337-1339 هـ.
– *مراتب النّحـويّين* لأبي الطيّب عبد الواحـد بن علي اللّغوي. تحقيق محمّد أبو الفضـل إبراهيم. القاهرة. 1955.
– *مـروج الذّهب* للمسـعودي. في أربعـة أجـزاء. تحقيق محمّد محـيي الدّين عبد الحميد. الطّبعة الثّالثة. القاهرة. 1958.
– *مطالع البدور في منازل السّرور* لعلاء الدّين الغزولي.
– *المعارف* لابن قتيبة. تحقيق ثروت عكاشة.. دار الكتب المصريّة. 1960.
– *معالم العلماء* لابن شهراشوب.
– *معاهد التّنصيص* لعبد الرّحيم العبّاسي. في أربعة أجزاء. تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1947.
– *معجم الأدباء* لياقوت الحموي. في 20 جزء. القاهرة. 1936-1938.
– *معجـم البلدان* لياقوت الحمـوي. في خمسـة أجـزاء. دار صـادر ودار بيروت. بيروت. 1955-1957.
– *معجم الشّعراء* للمرزباني. تحقيق عبد الستّار أحمد فراج. القاهرة. 1960.
– *المعجم الفلسفي* لجميل صليبا. في جزأين. بيروت.
– *المعجم الكبير* للطّبراني، ج8.
– *مفتاح السّعادة* لطاش كبرى زاده، ج2.
– *المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام* لجواد علي، ج6/ص586.
– *مقاتل الطّالبيّين* لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق أحمد صقر. القاهرة. 1949.
– *مقالات الإسلاميّين* لأبي الحسن الأشعري.
* تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد. في جزأين.
* تحقيق هلموت ريتر. الطّبعة الثّانية. فيسبادن. 1963.

– *المقدّمة* لابن خلدون. في أربعة أجزاء. تحقيق علي عبد الواحد وافي. القاهرة. 1957–1962.
– *مقدّمة تبيين كذب المفتري* لمحمّد زاهد الكوثري.
– (كتاب) *المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى* لأبي حامد الغزالي.
– *الملل والنّحل* للشّهرستاني.
في جزأين. تحقيق محمّد سيّد كيلاني. دار المعرفة. بيروت. 1961.
في جزأين. تحقيق. بدران. مكتبة الأنجلو المصريّة. القاهرة.
في جزأين. (على هامش *الفصل* لابن حزم). القاهرة. 1347 هـ.
– *مناقب الإمام أحمد* لابن الجوزي.
– *مناهج السنّة النّبويّة* لابن تيميّة. في جزأين. تحقيق محمّد رشاد سالم. مكتبة خيّاط. بيروت.
– *من تاريخ الإلحاد في الإسلام* لعبد الرّحمان بدوي. القاهرة. 1945.
– *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم* لابن الجوزي. في عشرة أجزاء. حيدر أباد الدّكن. 1357 هـ.
– *من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة* لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا. الطّبعة الثّانية. منشورات بحر المتوسّط ومنشورات عويدات. بيروت–باريس. 1981.
– *المنقذ من الضّلال* لأبي حامد الغزالي.
– *المنهل الصّافي والمستوفي بعد الوافي* لابن تغري بردي. الجزء الأوّل. تحقيق أحمد يوسف نجاتي. مطبعة دار الكتب. القاهرة. 1956.
– (كتاب) *المنية والأمل في شرح الملل والنّحل* لابن المرتضى.
– (كتاب) *مهرجان الغزالي* في دمشق 1961.
– *الموسوعة الإسلاميّة*، ج1.
– *موسوعة الدّين والأخلاق* (ج3/ص574)
– *موسوعة الفلسفة* لعبد الرّحمان بدوي. في جزأين.

– *الموسوعة المختصرة للإسلام* بإشراف هـ. جب، ص440 إلى ص444.
– *الموشّح* للمرزباني. تحقيق علي محمّد البجاوي. القاهرة. 1965.
– *ميزان الإعتدال في نقد الرّجال* للذّهبي. في أربعة أجزاء. تحقيق على محمّد البجاوي. مصر. 1963.

–ن–

– *النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة* لابن تغري بردي. في 13 جزء. دار الكتب المصريّة. القاهرة.
– *النّزعة الكلاميّة في أسلوب الجاحظ* لفكتور شلحت اليسوعي.
– *نزهة الألباء في طبقات الأدباء* لكمال الدّين ابن الأنباري. تحقيق إبراهيم السّامرائي. بغداد. 1959.
– *نشأة التّصوّف الإسلامي* لإبراهيم بسيوني.
– *نشأة الفكر الفلسفي* لسامي النّشّار، ج1/ص194.
– *نكت الهميان في نكت العميان* للصّلاح الصّفدي. طبعة مصر.
– *نور القبس المختصر من المقتبس للمرزباني* لأبي المحاسن اليغموري. تحقيق رودلف زلهايم. بيروت. 1964.

–و–

– *الوافي بالوفيّات* للصّلاح الصّفدي. ج1 وج4 وج7. باعتناء هلموت ريتر وس. ديدرينغ. من سلسلة النّشرات الإسلاميّة لجمعيّة المستشرقين الألمانيّة. مطابع مختلفة. 1931–1959.
– *الوزراء والكتّاب* لمحمّد بن عبدوس الجهشياري. تحقيق مصطفى السقّا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي. القاهرة. 1938.
– *الوفيّات* لابن قنفد.

- *وفيّات* أبي الفدا لأبي الفدا، ج1.
- *وفيّات الأعيان* لابن خلّكان. تحقيق إحسان عبّاس. في ثمانية أجزاء. دار الثّقافة. بيروت.
- *ولاّة مصر* للكندي.
- *الولاّة والقضاة* لأبي عمر محمّد بن يوسف الكندي المصري. بيروت. 1908.

-ي-

- *يتيمة الدّهر* للثّعالبي. في أربعة أجزاء. تحقيق الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد. القاهرة. 1375 هـ.-1377 هـ.

محتويات الجزء الأوّل
من كتاب
الرّياض المونقة
في استقصاء مذاهب أهل العلم

محتويات الجزء الأول من كتاب
الرياض المونقة
في استقصاء مذاهب أهل العلم

كتاب الرّياض المونقة	
في استقصاء مذاهب أهل العلم	**5 – 214**
القسم الأوّل	
في فرق المسلمين	**7 – 426**
الباب الثّالث في شرح فرق المعتزلة	**9 – 116**
4 – أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظّام	11 - 34
فصل	31 - 33
5- معْمر بن عبّاد السّلمي	35 - 42
6- أبو معن ثمامة بن أشرس النّميري	43 - 50
فصل	45 - 49
7- أبو عثمان عمرو ابن بحر الجاحظ	51 - 56
فصل	53 - 55
8- أبو سهل بشر بن المعتمر	57 - 60
9- أبو موسى عيسى بن صبيح المردار	61 - 62
10- أبو جعفر محمّد بن عبد الله الإسكافي	63 - 64
11- هشام بن عمرو الفوطي	65 - 66

12- أبو الحسين عبد الرّحمان
بن محمّد الخيّاط 67 - 70
13- أبو القاسم عبد الله
بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي 71 - 74
14- أبو علي محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي
15- وابنه أبو هاشم عبد السّلام 75 - 78
16- أبو الحسين محمّد بن علي البصري 79 - 90
17- أبو بكر أحمد بن علي بن الأخشاد 91 - 116
فصل 93 - 98
فصل 99 - 112
فصل 113 - 115

الباب الرّابع في فرق الشّيعة 117 – 238

[الفصل] الأوّل: في شرح فرق الإماميّة 121 - 152
الفصل الثّاني: في شرح فرق الكيسانيّة 153 - 166
الفصل الثّالث: في شرح فرق الزّيديّة 167 - 174
الفصل الرّابع: في ذكر بعض من خرج
من أهل البيت طالبا الإمامة 175 - 186
الفصل الخامس: في الإشارة إلى عمدة مذهب الإماميّة 187 - 194
الفصل السّادس: في بعض مكابرة الإماميّة 195 - 200
الفصل السّابع: في قول الإماميّة في عليّ وأصحابه 201 - 204
الفصل الثّامن: في فرق الإماميّة
لا بسبب الاختلاف في الإمامة 205 - 210

الفصل التّاسع: في شرح أحوال الإسماعيليّة 216 - 211
الفصل العاشر: في تفصيل قول العبّاسيّة 238 - 217

الباب الخامس في فرق الخوارج 248 – 239

قائمة المصادر والمراجع 249 – 229

* قائمة المصادر والمراجع المعتمَدة في المقدّمة 252 - 251
* قائمة المصادر والمراجع المعتمَدة في التّحقيق 270 - 253

محتويات الكتاب 276 – 271

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – 2/III - المنار 2 – تونس – الجمهوريّة التّونسيّة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الثّانية
ت د م ك : 978-9938-02-006-9

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع